وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
Higher National School of Political Sciences

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الجزائر في إطار مبادرة الحزام والطريق
دراسة في المكاسب والرهانات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب:

منصف درويش

إشراف :

د. عامر ناصر

لجنة المناقشة

د. عامر ناصر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. كلثوم بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. زيام عبد النور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

الموسم الجامعي 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من كانت لي العون والسند في كل مراحل حياتي

إلى والدتيّ العزيزة

أهديك ثمرة جهدي وفاءا وامتنانا لا يزول

إلى معلمي العزيز عامر ناصر لقد كنت في مسيرتي العلمية أخا ناصحا ورفيق درب لا يمل من العطاء، منك تعلمت أن العلم لا يزهر إلا بالتواضع، وأن التوجيه النابع من القلب أصدق أثرا من كل الدروس

أهديك هذا الجهد، عربون وفاء وامتنان، وتقديرا لا يُقاس بحجم الحروف بل بما تركته في نفسي من أثر لا يُمحى

إلى اخوتي واخواتي عبد الرحمان، رحمة، سارة، لمياء، شركاء الطفولة والدرب، كنتم دوما السند، والدافع الذي لا يخبو...

لكم أهدي هذا الجهد، فأنتم جزء من كل إنجاز أحققه

إلى رفاق الدرب وزملاء المسيرة،

مصطفى، زين العابدين، أميرة، أمينة، ليزيا، لينة، هادية

ما طابت المسيرة إلا بطيب صحبتكم ومودتكم

فلكم أهدي هذا الجهد، عرفانا لجميلكم، ووفاءً لا ينقطع

شكرا لتقاسمكم الطريق والمواقف والذكريات.

إلى كل من كان له بصمة في مسيرتي، ونثر الخير في دربي،

أهدي هذه المذكرة، تعبيرا خالصا عن الشكر، ووفاء صادقا من القلب.

شكروعرفان

الحمد لله

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل الأفضل ومشرفي الكريم الدكتور عامر ناصر على ما بذله من جهد وتوجيه مستمر، وعلى ما أحاطني به من تشجيع ودعم علمي طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، لقد كان لحرصه، وصبره، وسعة صدره الأثر البالغ في إخراج هذا العمل إلى النور.

كما لا يفوتني أن أُعبّر عن خالص امتناني لجميع الأساتذة الأفاضل الذين نهلت من علمهم، واستفدت من توجيهاتهم طيلة مسيرتي الجامعية، وبالأخص الأستاذ عبد النور زيام والاستاذة كلثوم بن دادة فلكم مني كل الاحترام والتقدير.

وإلى زملائي ورفاقي في هذا المشوار العلمي، الذين كانوا عونا وسندا لي ومصدرا للتشجيع والدعم في مختلف المراحل

إلى مصطفى، زين العابدين، أميرة، أمينة، ليزيا، لينة، نسرين، مرام والبقية، شكرا لصدقكم، ولروح التعاون التي جمعتنا، وللمواقف التي ستظل محفورة في الذاكرة.

لكم جميعا... خالص التقدير، وجميل الإمتنان، ودعوات صادقة بدوام التوفيق والسداد.

"الفكر والمعرفة طريق واحد، لأن ما يمكن التفكير فيه يمكن أن يوجد، وما لا يمكن التفكير فيه لا يمكن أن يكون"

بارمينيدس

المقدمة

المقدمة

شهد العالم في العصور الحديثة وما بعدها تحولات عميقة ومتلاحقة في أنماط التفاعل الدولي، حيث تم هيكلة القوة العسكرية و السيطرة السياسية وفقا لأجندات إقتصادية بعيدة المدى، تتوسع لتشمل أبعادا متعددة من النفوذ الجيواستراتيجي والإقتصادي والثقافي، لا سيما فيما يتعلق بالتحكم في الشبكات والممرات التجارية الحيوية التي تشكل شرايين الاقتصاد العالمي بين آسيا، إفريقيا واوروبا ، والتي لاتزال بمثابة محاور استراتيجية تُختبر فيها موازين القوى وتتقاطع فيها المصالح الجيوسياسية والأمنية، الأمر الذي جعل من إعادة تشكيلها أو استعادتها أداة لتوسيع النفوذ وتحصين الأدوار الإقليمية والدولية، وتُفهم هذه التحركات ضمن إطار أوسع من التنافسات الصامتة حول السيطرة على نقاط العبور، والبنى التحتية المرتبطة بها، باعتبارها مدخلا لإعادة توزيع الأدوار وتأمين المكاسب الإستراتيجية، ولقد شكلت هذه التحولات تحديا مركبا للأنظمة القائمة، إذ لم تعد سيطرة الدول الكبرى على مفاصل الاقتصاد الدولي تقتصر على أساليب مباشرة، بل اتسع المجال ليشمل أساليب ناعمة تتمثل في بناء شبكات تداخل وتأثير تدمج الاقتصاد بالسياسة والأمن والثقافة، ما أفرز منظومة أكثر تعقيدا للنفوذ العالمي.

وفي هذا الإطار، برزت مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها جمهورية الصين الشعبية كإحدى المبادرات الكبرى التي تعكس توجها استراتيجيا لإعادة تشكيل النظام الإقتصادي والسياسي الدولي، ليس فقط عبر الاستثمار في البنية التحتية والاتصال بين القارات، وإنما أيضاً عبر تأسيس شبكة علاقات متعددة الأبعاد تجمع بين التعاون الإقتصادي والجيوسياسي والثقافي والأمني، حيث تعكس هذه المبادرة رؤية تمتد خارج حدود المشروع التقليدي، لتحقق تأثيرات استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد، ويتجلى ذلك من خلال تحليل نماذج قد انخرطت فعليا في المبادرة، مثل باكستان، ومصر، وإثيوبيا، وجيبوتي، وكينيا وغيرها، لمعرفة مدى تحقق الفوائد الوطنية في مقابل المخاطر والتحديات التي واجهتها، وهو ما يُسهم في بلورة فهم أوضح للنهج الذي تتبناه الحكومة الصينية اتجاه دول الجنوب.

وفي نفس السياق تظهر الجزائر كواحدة من المحطات التي تكتسب دلالة خاصة، ليس فقط لموقعها الجغرافي، ولا لثقلها السياسي والإقليمي بل لأنها تقف عند تقاطع حساس بين الرغبة في الانفتاح وتأمين التنمية الوطنية، بين الطموح في التحول إلى معبر استراتيجي بالاستفادة من الفرص الإقتصادية والتخوف من ان تصبح مسار عبور في خرائط الاخرين، ولذا فإن التفاعل الحاصل بين هذه الأخيرة ومبادرة الحزام والطريق يتسم بالتعقيد إذ يحمل في طياته الكثير من الإشكاليات المرتبطة بالأمن والرهانات الإقليمية والدولية، فلا يمكن النظر إلى هذه العلاقة من زاوية إقتصادية فحسب، بل يجب تناولها ضمن منظور شمولي يتفاعل فيه الفاعلون على مستويات مختلفة، إن الانخراط في مبادرة ذات بعد دولي واستراتيجي مثل

المقدمة

الحزام والطريق، يطرح تساؤلات حول كيفية موازنة الفرص والمخاطر، التي قد تتورط بها الجزائر بسبب بيئتها الإقليمية المتقلبة، خاصة في منطقة الساحل التي تواجه تهديدات إرهابية متجددة وصراعات متنوعة، هذه الأوضاع تجعل من أي شراكة دولية مسألة دقيقة تستوجب دراسة معمقة لفهم التأثيرات المحتملة على الأمن الوطني والإقليمي، كما تنعكس هذه الأوضاع على توجهات الجزائر في السياسة الخارجية، وكيفية تحريكها ضمن شبكة من العلاقات الدولية تتسم بالتنافس والتعاون في آن واحد.

إذ تتمتع الجزائر بقدر كبير على التأثير والتفاعل مع المبادرة، ليس فقط من موقع قوة جيوسياسي أو جيوطاقوي، ولكن أيضا من خلال استراتيجياتها الوطنية الشاملة واستقلالية قراراتها السيادية، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف هذه الأبعاد المختلفة، من خلال تقديم تحليل موضوعي للفرص التي يمكن أن تتيحها المبادرة للجزائر، دون تجاهل الهواجس الأمنية، كما تسعى إلى تسليط الضوء على التحديات الإقليمية والدولية التي تفرضها هذه الشراكة، وكيف يمكن للجزائر أن تلعب دورا متوازنا في هذا الفضاء الدولي المتغير، وتقديم قراءة متوازنة تتيح فهما واضحا لمستقبل العلاقات الخارجية الجزائرية، بعيدا عن الأحكام المسبقة والتفسيرات المبسطة، ويبقى من المهم التنبيه إلى أن هذه الدراسة لا تتبنى موقفا نهائيا إزاء المبادرة أو العلاقة معها، بل تسعى إلى توفير مساحة فكرية تتيح مناقشة مستفيضة ومتجددة.

إشكالية الدراسة:

باتت المبادرات الصينية العابرة للقارات، وعلى رأسها مبادرة الحزام والطريق، أداة استراتيجية لإعادة هندسة النفوذ الدولي بأبعاد إقتصادية وأمنية مدمجة، في هذا الإطار، تمثل الجزائر شريكًا حتميا بحكم ما توفر من امتيازات جيوطاقوية وجيوسياسية، غير أن هذا الانخراط يطرح تساؤلات حول توازنها الإستراتيجي وقدرتها على تجنب رهانات الهيمنة أو الاختراق الأمني، خاصة ضمن بيئة مضطربة، وعليه، تبرز الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير انخراط الجزائر في مبادرة الحزام والطريق على تموقعها الإقليمي وتوازناتها الاستراتيجية، في ظل التحديات السياسية والأمنية المصاحبة للمبادرة؟

وبالنظر إلى تعقيد الدراسة تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد على تفكيك أبعاد الظاهرة، وفهم تفاعلاتها النظرية، الجيواستراتيجية، والأمنية.

- ما علاقة مبادرة الحزام والطريق بالسلوك الإستراتيجي للصين، وإلى أي مدى تنسجم المقاربة الجزائرية مع هذا النوع من المبادرات؟

- ما تأثير التجارب الجيوسياسية للدول المنخرطة في المبادرة الصينية على فهم الفرص والتحديات التي قد تواجه الجزائر؟

- ما هي الانعكاسات السياسية والأمنية للشراكة الجزائرية–الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق على دور الجزائر الإقليمي؟

الفروض :

- اتساع نطاق مبادرة الحزام والطريق قد يعكس ملامح السلوك الاستراتيجي للصين بتعزيز نفوذها في النظام الدولي، كما أن انسجام المقاربة الجزائرية مع أهداف هذه المبادرة يظل ممكنا في سياق توجهها نحو تنويع الشراكات وتوسيع خياراتها التنموية.

- كلما تعددت التجارب الجيوسياسية للدول المنخرطة في مبادرة الحزام والطريق، كلما اتضحت أمام الجزائر معالم الفرص والمخاطر المرتبطة بالانخراط في المبادرة، سواء من حيث نماذج التمويل أو مستويات التأثير الاستراتيجي، الأمني والاقتصادي.

- تتيح الشراكة الجزائرية–الصينية، في إطار مبادرة الحزام والطريق، فرصا لتعزيز مكانة الجزائر الإقليمية ضمن سياسة التنويع الاستراتيجي، بشرط مرافقتها بآليات رقابة وطنية واستراتيجيات توازن أمني وسياسي، تضمن تحقيق المكاسب الاقتصادية دون الإخلال بالاستقلالية السياسية أو توازنات القوى في المحيط الإقليمي.

المقدمة

الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من موقع الجزائر الإستراتيجي المتميز ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية، إذ تعد الجزائر المحطة النهائية والحاسمة لهذه المبادرة في شمال إفريقيا، مما يجعلها لاعبا رئيسيا في إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية والإقتصادية الإقليمية وكذلك في تحليل الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في تعزيز توازناتها الإستراتيجية واستثمارها في العلاقات متعددة الأبعاد مع الصين، لا سيما في ظل التحديات السياسية والأمنية التي تفرضها هذه الشراكة، فبينما تسعى الصين إلى ترسيخ نفوذها من خلال استثمارات واسعة في البنية التحتية ومنافذ النقل، تمتلك الجزائر فرصة فريدة لاستثمار هذه الديناميكية لتعزيز موقعها الإقليمي وبلورة مقاربة تنموية متوازنة تحمي سيادتها ومصالحها الوطنية.

كما تبرز أهمية الدراسة في قدرتها على تقديم رؤية متكاملة حول كيفية تعامل الجزائر مع هذه المبادرة العالمية في ظل بيئة إقليمية مضطربة، حيث تفرض التهديدات الأمنية المتجددة والتنافس الدولي تحديات مركبة تتطلب مقاربات استشرافية مبتكرة، وبالتالي، فإن هذه الدراسة ليست مجرد استكشاف لسياسات الصين الخارجية، بل هي تحليل مركز على فرص وتحديات الجزائر في سياق التحولات الدولية الراهنة، مما يساهم في تطوير فهم معمق لدور الجزائر كفاعل جيوسياسي وإقتصادي في منطقة حيوية تتقاطع فيها مصالح متعددة، وتقديم أساس عملي لصياغة سياسات وطنية تستجيب لرهانات القرن الحادي والعشرين.

- أسباب اختيار الموضوع:

- أولا: الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالتحولات الدولية التي تفرض تغيرات أمنية على دول الجنوب وبخاصة الجزائر، وما يرتبط بها من ملفات ذات تأثير متعدد الابعاد والمتغيرات

- تطرق الباحث سابقا للكثير من المواضيع المتعلقة باستراتيجيات الصين في اسيا وافريقيا وأوروبا

- تطلع الباحث للإسهام في بناء تفكير استراتيجي وطني من خلال تقديم أسس تحليلية تتجاوز الخطابات الإعلامية.

- ثانيا: الأسباب الموضوعية:

- يعود اختيار الموضوع إلى التحول البنيوي الجاري في سلم القوى الدولية نتيجة تنامي الحضور الصيني المتعدد الأبعاد، خاصة من خلال مبادرة الحزام والطريق، وما تطرحه من فرص وتحديات على الدول المنخرطة، وتأتي الجزائر في صدارة هذه الدول بما تمتلكه من موقع استراتيجي ومجال حيوي مؤهل للعب دور قيادي إقليمي إذا ما تم استثمار تلك الفرص بفعالية.

- توفر المراجع والبيانات ما سمح للباحث بتقديم مساهمة نوعية في سد فجوة بحثية قائمة تتمثل في الربط التحليلي بين المتغيرات الجيوسياسية والإستراتيجية المرتبطة بالمبادرة الصينية والسياق الجزائري.

- تجدد الموضوع ومرونته البحثية وإمكانية البناء عليه لاحقا في أبحاث مستقبلية دون الحاجة إلى إعادة التأسيس النظري من البداية، مما يتيح استمرارية أكاديمية مفيدة ضمن المسار البحثي للباحث.

- مناهج الدراسة:

1- المنهج التاريخي:

استندنا على هذا المنهج باعتباره أداة لفهم الخلفيات الزمنية والسياسية والإقتصادية التي سبقت ورافقت انطلاق مبادرة الحزام والطريق، سواء على مستوى السياسة الخارجية الصينية أو فيما يتعلق بالتحولات التي شهدتها الجزائر والمنطقة الإقليمية المحيطة بها، وكذا الإشارة إلى العلاقات التاريخية المتميزة بين الجزائر والصين، ويسمح هذا المنهج بتتبع تطور المبادرة منذ إعلانها سنة 2013، مرورا بالمراحل التي عرفت فيها توسعا جغرافيا ومؤسساتيا، وصولا إلى محطات الانخراط الجزائري الرسمي وغير الرسمي فيها، كما يساعد في فهم الديناميات الدولية التي غيّرت من بنية النظام العالمي، والتي تشكّل الإطار العام لتفاعل الجزائر مع هذه المبادرة.

2- المنهج الإحصائي:

تم توظيف هذا المنهج لتحليل البيانات الكمية المرتبطة بالتدفقات الاستثمارية الصينية نحو دول الحزام والطريق وخاصة الجزائر، وكذا تتبع المؤشرات الإقتصادية والتنموية، وتبرز أهمية هذا المنهج في توفير صورة دقيقة حول أثر المبادرة على الميزان التجاري، البنية التحتية، العمالة الصينية في الدول المنخرطة بالمبادرة، وواقع المديونية، مع الاستناد إلى بيانات من مصادر رسمية وطنية ودولية، ويساهم هذا المنهج في دعم التحليل النظري بمعطيات كمية تُكسب الدراسة موضوعية وتوازنا بين التفسير والتحليل.

3- منهج تحليل المضمون:

تم الاعتماد على هذا المنهج كأداة مركزية لفهم الأبعاد الإستراتيجية الكامنة في الخطاب الصيني الرسمي والممارسات المرافقة لمبادرة الحزام والطريق، مع التركيز على ما يتعلق بالقارة الإفريقية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، ويتعدى استخدام هذا المنهج تحليل النصوص والخطابات السياسية إلى تحليل محتوى الخرائط الجيوسياسية ونقاط الاختناق الإستراتيجية التي تمر بها المبادرة، إضافة إلى تتبع حجم ومجالات التسليح الصيني للدول الإفريقية، باعتبارها مؤشرا مهما على تنامي النفوذ الصيني في المجال الأمني والعسكري ضمن مناطق المبادرة، كما يسمح هذا المنهج بتفكيك التموقعات الجيوستراتيجية وانعكاساتها المحتملة على التوازنات الإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر.

4- المنهج الفرداني:

تم اعتماد هذا المنهج كإطار يركز على دور القادة في صياغة القرار الخارجي، وذلك لفهم كيف تتفاعل الجزائر كدولة ذات خصوصية سيادية قوية مع مبادرة دولية ذات طبيعة توسعية، يعالج هذا المنهج الكيفية التي تم بها تمثل المبادرة داخل المؤسسات الجزائرية، والخلفيات التي تحكم سلوك صانع القرار في تكييف هذه الشراكة مع الاعتبارات الأمنية الوطنية، كما يُعنى المنهج بدراسة الخصوصيات المحلية التي تميز الموقف الجزائري عن مواقف دول أخرى في المبادرة، على الرغم من التشابه المحتمل في السياق الجغرافي أو الإقتصادي.

5- المنهج المقارن:

تم توظيف هذا المنهج بشكل موجّه في هذه الدراسة، ليس من أجل إجراء مقارنة تقليدية بين الدول، بل بهدف تحليل ما إذا كانت التهديدات والتحديات التي واجهتها بعض الدول المنخرطة في مبادرة الحزام والطريق قد تُشكّل خطرًا محتملًا على الجزائر. ويستند هذا التقدير إلى مجموعة من الخصائص البنيوية المشتركة، مثل الموقع الجغرافي، والمكانة في النظام الدولي، وبنية الاقتصاد الوطني، ومستوى التطور التكنولوجي، مما يبرّر استخدام التجارب الدولية كأداة استشرافية لفهم واقع المبادرة في السياق الجزائري.

- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى : مذكرة لنيل شهادة الماستر للباحثة هدى تاحي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بعنوان "العلاقات الصينية الإفريقية في ظل مبادرة الحزام والطريق دراسة حالة دولتي مصرو كينيا"، المُنجزة في الموسم الجامعي 2024/2023، حيث وبالرغم من تناول الدراسة السابقة للعلاقات الصينية-الإفريقية على ضوء مبادرة الحزام والطريق من خلال حالتي مصر وكينيا بمنحى إقتصادي جيد، إلا أنها افتقرت إلى معالجة جيوسياسية وأمنية متعمقة، وركزت بشكل مفرط على الأبعاد الإقتصادية للمبادرة، كما أنها أغفلت تمامًا الحالة

الجزائرية، رغم موقعها الحيوي كشريك استراتيجي للصين وكمحطة أساسية في شمال إفريقيا، ولم تراعِ الدراسة طبيعة التحديات السياسية والأمنية أو الرهانات المرتبطة بالمجال الإقليمي للجزائر، لا سيما في منطقة الساحل والمتوسط، كما غابت عنها المقاربة متعددة الأبعاد التي تراعي الخصوصيات الاجتماعية والأمنية الاخرى، وعليه جاءت دراستنا هذه كأساس نظري تحليلي مكمل تركز على تحليل انخراط الجزائر من زاوية شاملة، وتُوظف نماذج دولية متنوعة كمحطات تفسيرية دون الوقوع في المقارنة المباشرة، مع استحضار البُعد الاستشرافي والرهانات الإستراتيجية المستقبلية، وهو ما يُمثل مساهمة نوعية في سد الفجوة البحثية القائمة.

الدراسة الثانية : أنجز الباحث محمد خضراوي خلال السنة الجامعية 2016/2015 مذكرة ماستر في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية تحت عنوان: "مكانة الجزائر في الإستراتيجية الصينية الجديدة: التبادل التجاري"، حيث تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر والصين، مركّزة على موقع الجزائر في إطار الإستراتيجية الإقتصادية الجديدة التي أطلقتها الصين، خاصة ما يتعلق بالتبادل التجاري وحجم المبادلات الثنائية، ركزت الدراسة بشكل كبير على الإستراتيجية الصينية ومدى ما تشكله من تنافس مع القوى التقليدية في أفريقيا في ظل التقارب الصيني-الجزائري، ولكنها في نفس الوقت انحصرت في بُعدها الإقتصادي الصرف، دون التعمق في الجوانب الأمنية أو الأبعاد الجيوسياسية الأوسع، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على العلاقات الإقتصادية بين البلدين فإنها لم تتناول التغيرات الأمنية أو السياقات السياسية الإقليمية والدولية المؤثرة في هذه العلاقات وما تفرضه مبادرة "الحزام والطريق" التي أصبحت لاحقًا الإطار المركزي للشراكة الصينية من تحديات بالنسبة للجزائر بعد 2018 وعليه، تسعى دراستنا الراهنة إلى محاولة معالجة هذا التقارب الصيني الجزائري في سياق أشمل وبمنحى متعدد يشمل المستجدات التي طرأت على واقع وآفاق الشراكة الإستراتيجية بين البلدين وأثرها على تموقع الجزائر الإقليمي .

الدراسة الثالثة: مذكرة لنيل شهادة الماستر للباحث غنيات ايدير بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بعنوان "الدبلوماسية الإقتصادية في العلاقات الصينية الجزائرية"، المنجزة خلال الموسم الجامعي 2015/2014، اعتمدت الدراسة على تتبع مسار العلاقة منذ انطلاقها الرسمي سنة 1958، وصولا إلى صياغة الشراكة الإستراتيجية سنة 2013، مركّزة على آليات التنسيق الثنائي، وتطور المبادلات في القطاعات التقنية والتجارية وحتى العسكرية, ومع أن هذا العمل يضيء على الخلفية التاريخية والدبلوماسية التي تؤطر هذه العلاقة، إلا أن تناوله بقي محصورًا في أطر تقليدية دون استحضار التغيرات البنيوية التي طرأت على طبيعة النظام الدولي في العقد الأخير، أو إدراج الشراكة ضمن الرؤية الصينية العالمية ممثلة في مبادرة "الحزام والطريق"، كما لم يُعالج التداخل بين الاقتصاد والأمن ضمن هذه الشراكة، وعليه لا تسعى دراستنا الحالية إلى تكرار الطرح القائم، بل إلى تجاوزه نحو مقاربة متعددة الأبعاد

تستحضر التحولات الجيوسياسية الراهنة، وتضع الشراكة الجزائرية–الصينية ضمن سياقها الدولي الأوسع، بما يتيح فهماً أعمق للرهانات المتبادلة والتحديات المستقبلية بعد 2019.

- تقسيم الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

1/ الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي للبحث

يتناول هذا الفصل الخلفيات النظرية والإستراتيجية التي تؤسس لمبادرة الحزام والطريق، من خلال تحليل الأسس المفاهيمية والمقاربات الصينية الحاكمة لهذا المشروع، إضافة إلى استعراض المقاربات الغربية المقابِلة، كما يناقش هذا الفصل الرؤية الجزائرية العامة تجاه المبادرات الدولية، لا سيما تلك التي تتسم بالطابع العابر للأقاليم، في ظل ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، ويسعى الفصل إلى الإجابة عن سؤال محوري يتعلق بعلاقة المبادرة بالسلوك الإستراتيجي الصيني، ومدى انسجام المقاربة الجزائرية مع هذا النوع من المبادرات.

2/ الفصل الثاني: قراءات جيواستراتيجية في امتدادات مبادرة الحزام والطريق

يركز هذا الفصل على دراسة السياقات الجيوسياسية المرتبطة بانخراط الدول في مبادرة الحزام والطريق، من خلال تحليل تجارب متعددة لدول سبق لها الانخراط في المبادرة، من خلال دراسة الأنماط العامة للتفاعل مع المبادرة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالديون، التموقع الجغرافي، التهديدات الأمنية، ومدى قدرة الدول على تحقيق مكاسب تنموية حقيقية ويهدف هذا الفصل إلى استخلاص دروس يمكن أن تفيد في فهم محددات التفاعل الجزائري مع المبادرة، واستكشاف طبيعة الفرص والرهانات التي قد تواجهها الجزائر انطلاقًا من هذه المعطيات المقارنة.

3/ الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات

يعالج هذا الفصل طبيعة العلاقة الثنائية بين الجزائر والصين ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق، مع التركيز على المشاريع المنجزة أو المبرمجة، ومجالات التعاون الإقتصادية والإستراتيجية، كما يناقش هذا الفصل ما إذا كانت هذه الشراكة تمثل رافعة لتعزيز التموقع الإقليمي والدولي للجزائر، والإشكاليات المتعلقة بالتوازنات الجيوسياسية والرهانات الامنية ويتوقف الفصل عند تقييم ما يمكن أن تحققه الجزائر من مكاسب، وما يجب أخذه بعين الاعتبار لتفادي تلك الرهانات المرتبطة بالتفاعل الصيني في منطقة شمال إفريقيا.

الفصل الأول: الإطار التاريخي والنظري للبحث

تعد مبادرة الحزام والطريق الصينية نافدة من نوافذ الصين إلى العالم الخارجية وفي نفس الوقت وسيلة تعزز مكانتها الإقليمية والدولية عبر شبكة من الإستثمارات واسعة النطاق وغير واضحة المعالم نظرا لإختلاف الرؤى والاطروحات حولها وعلى هذا الأساس تتعامل السياسة الخارجية وفقا لمقاربتها الشاملة معها، في هذا الفصل سنناقش جذور مبادرة الحزام والطري واليات تكيفيها وفقا للنظر الصينية الحالية وسيتم التطرق كذلك لمجمل الإقترابات النظرية المتعلقة بها بإعتبار أن بناء الفصل وفق لنظرية واحدة يستدعي التركيز على رواية واحدة واهمال أخرى ولذلك سيتم معالجة وجهات نظر مفكريين مختلفيين إيديولجيا وعقائديا وفكريا حول المبادرة، كما سيتم توضيح الرؤية الجزائرية للمبادرات الإقليمية والدولية بصفة عامة والحزام والطريق بصفة خاصة إنطلاقا من مستوى تحليل أمني يتوافق مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: التطور التاريخي والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمبادرة الحزام والطريق والاعلان عنها

تعود الخلفية التاريخية لمبادرة الحزام والطريق إلى أكثر من 2100 سنة أي خلال عهد أسرة هان (206 قبل الميلاد – 24 بعد الميلاد) وكانت تعبر آنذاك عن رغبة الأسرة الحاكمة في انشاء شبكة واسعة تمتد لأكثر من 7000 كيلومتر وتعمل على تعزيز التجارة والتبادل الثقافي بين الصين وآسيا وإفريقيا وأوروبا[1]، وكان لطريق الحرير القديم روابط حتى مع الإمبراطورية الرومانية جمعت التجارة بالحرير الصيني والذهب الروماني، وسمحت بانتقال الأفكار والأديان والمنتجات والمهارات لجميع الناس في جميع أنحاء أوراسيا .

وكان الهدف من هذه الروابط التاريخية وفقا للرواية الصينية هو نشر الثقافة الصينية وإبراز القوة الوطنية، حيث أرسل الإمبراطور القديم لهان مبعوثين إلى جميع الدول لفتح طريق الحرير البري والبحري، وكان تشانغ تشيان من أسرة هان الغربية أحد المتوجهين غربا أين شهدت تعاملاته التجارية سمعة متميزة حفزت الزيارات الخارجة إلى الموانئ الصينية، وبعده كذلك توجه بان تشاو من أسرة هان الشرقية غربًا مرة أخرى، ليعيد فتح طريق الحرير البري من الصين إلى أوراسيا، وفي وقت لاحق ومع تراجع طريق الحرير البري، بدأ طريق الحرير البحري يلعب دورًا متزايد الأهمية في التجارة وكان بمثابة الممر المركزي للتبادلات

[1] Amaziroh Queendaline Chiebuka, Oyedele Opeoluwa Janet, and Odike Christabel Oluchi**. 'The Belt and Road Initiative: China's Vision for Global Connectivity and Soft Power Influence'. Asian Journal of Education and Social Studies 51, no. 1 (17 January 2025): ,** 268.

الدولية ويمكن إرجاع طريق البحر الشرقي إلى بداية عهد أسرة تشو 1046 قبل الميلاد عندما أرسل الإمبراطور وو تشي تسي إلى كوريا الشمالية لنقل تقنيات النسيج حيث انطلق تشي تسي من خليج بوهاي في شبه جزيرة شاندونغ للوصول إلى كوريا الشمالية، وبهذه الطريقة، وصلت تقنيات تربية دودة القز الصينية ولف الحرير والنسيج إلى كوريا الشمالية عبر بحر هوانغهايو بعد أسرتي تانغ وسونغ، أصبح بحر الجنوب الممر المركزي للتبادل الدولي، الذي نشأ في عهد أسرتي تشين وهان ونما خلال عهد أسرة سوي، كما شهدت أسرتا تانغ وسونغ ازدهاره قبل أن يتراجع في عهد أسرتي مينغ وتشينغ[2]، كما تعتبر الرحلات السبع للأدميرال تشنغ خه (1405-1433) جزءا مهما من طريق الحرير البحري باتجاه جنوب شرق آسيا وكذا جسرا لتوطيد العلاقات بين الصين و الملاحين العرب خلال رحلاته البحرية[3]، وأيضا تنقلاته بين المدن الأسيوية والأفريقية التي شملت تايكانغ، ومدن في ماليزيا وإندونيسيا وكذلك في كينيا وهذه الرحلات جسدتها التماثيل الصينية الموجودة في محطة قطار مومباسا في كينيا وفي ملقا في ماليزيا، والمعابد المخصصة للإحتفال بالملاح في سيمارانج في إندونيسيا،[4]وهو تقديم او نقطة انطلاق تاريخية لهذا الطريق البحري الحديث .

تألفت أساطيل تشنغ بأكثر من 300 سفينة، منها "سفن كنز" يزيد طولها عن 400 قدم، بالإضافة إلى سفن إمداد، وناقلات مياه، وسفن مرافقة قتالية، وسفن دورية حمل الأسطول حوالي 28,000 فرد، وزار أيضا موانئ في كل من تايلاند والهند وسريلانكا واليمن والمملكة العربية السعودية والصومال، كما استكشف طرق التجارة، وتفاوض على اتفاقيات تجارية، وحارب القراصنة، وأعاد الجزية وعينات من النباتات والحيوانات الساحلية، وشارك دبلوماسيًا وتجاريًا وانخرط في بعض الأحيان، في السياسة الساحلية لبعض المدن، فنصب أمراء محليين على عروش متنازع عليها كما في ملقا لكن دون الإستلاء على أي أرض كما فعلت الرحلات الأوروبية [5] .

وفي نفس الاطار سلط عالم الأنثروبولوجيا ماغنوس مارسدن على الهيكلة القديمة للشبكات الاجتماعية والمكانية من قبل التجار الأفغان الذين لعبوا دورا في حلقة الوصل بين مدينة ييوو الصينية وأسواقها الدولية مع آسيا الوسطى وشبه الجزيرة العربية، ووصفها بأنها كانت موجودة بالفعل، أي أن المشروع الذي أنشأته الدولة الصينية من خلال إظهار الهيكلة القديمة والرائعة لشبكات التجار وتداول المنتجات المصنوعة في الصين بين التجار الصينيين

---

[2] Tian Guang and Chen Gang**. 'Belt and Road vs. China and the World: (Perspectives of the Chinese'**. North American Business Press, 2020),5,6.

[3] Berlie, Jean A. **'The New Silk Road. In China's Globalization and the Belt and Road Initiative',** 13–40. Cham: Springer International Publishing, 2020,15,17.

[4] Lina. Benabdallah,. **'Spanning Thousands of Miles and Years: Political Nostalgia and China's Revival of the Silk Road'**. International Studies Quarterly 65, no. 2 (8 June 2021),299.

[5] S. Mahmud Ali, **'Case Study 2: The Twenty-First Century Maritime Silk Road'. China's Belt and Road Vision: Geoeconomics and Geopolitics** : 2020,247.

والمجتمعات الأفغانية أصيل اعيد احياءه فقط، [6]وذلك وفق نظام تعددية التعامل بين القوى التجارية المختلفة آنذاك، وما إعلان الرئيس الصيني عن المبادرة في عام 2013 إلا تأكيدا على هذا الميراث التاريخي التي كانت تقودها البحرية التجارية الصينية .

خريطة 01: خريطة تاريخية تشكيلية توضح العلاقات الثقافية والتجارية على طول طريق الحرير القديم بين مختلف دول أوراسيا وشرق أفريقيا[7] .

2/ الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق

في عام 2013 أعلن الرئيس الصيني تشي جي بينغ عن مبادرة "الحزام والطريق" خلال زيارته لآسيا الوسطى ودول جنوب شرق آسيا، وأشار إلى أنه من الضروري البدء من

[6] Anne Bouhali , and Chuang Ya-Han. '**Les routes de la soie existent déjà. Routes transnationales et places marchandes du made in China entre Asie, Afrique et Europe**'. Mappemonde. Revue trimestrielle sur l'image géographique et les formes du territoire, no. 126 (1 April 2019). 03.

[7] Tomas Skinner, **'What Was the Silk Road & What Was Traded on It?**' The Collector. https://www.thecollector.com/what-was-the-silk-road/ . Accessed 02/04/ 2025.

المستويات الخمسة "لتنسيق السياسات، وربط البنية التحتية، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي، والروابط الشعبية" وهذا كله لبناء نموذج تعاون إقليمي بشكل تدريجي.

ان هذه المشاريع لم تكن ترتكز فقط على تطوير البنية التحتية وقطاعات النفط والمعادن مثلما هو الحال في السابق بل شملت الالتزام الصيني بتقديم مساعدة واسعة النطاق بقيمة 60 مليار دولار في اطار مبادرة الحزام والطريق لبدء المشاريع المتعلقة بالطاقة والبنية التحتية وشبكات الاتصالات وبناء القدرات البشرية وبناء الطرق والسكك الحديدية والجسور والموانئ البحرية، ولقد حدث هذا التغير عند اعلان الصين لتعاونها في 10 مشاريع تنموية في القمة الثانية للجنة الثورية لأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ التي عقدت في جنوب إفريقيا عام 2013، وبعدها في منتدى التعاون الإقتصادي عام 2018، الذي عقد في بكين، وقد أعطى الاتحاد الأفريقي الأولوية لجميع هذه المشاريع التي شملت أيضا السياحة والتنمية الحضرية وبناء المناطق الإقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية وقد شهدت العديد من مشاريع مبادرة الحزام والطريق التي بدأت في عام 2013 تقدما كبيرا في إطار المبادرة، وكان برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا مسؤولا عن تنفيذ هذه المشاريع على المستوى القاري[8].

وبالنسبة لأهداف المبادرة فقد كان إعلانها الرسمي في ورقة أصدرتها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية (NDRC) عام 2015، والتي تم تقديم خمس أولويات للتعاون عبرها كان أولها تنسيق السياسات من خلال "الربط الناعم" الذي يجعل مشاريع البنية التحتية الملموسة في إطار مبادرة الحزام والطريق ممكنة، ويقصد بهذا التنسيق تآزر مبادرة الحزام والطريق الصينية مع خطط التنمية في البلدان الأخرى - على سبيل المثال "الشراكة الأوراسية الكبرى" لروسيا، و"الممر الأوسط" لتركيا، ومبادرة "الطريق المشرق" لكازاخستان - بالإضافة إلى دمج مبادرة الحزام والطريق مع مختلف الرؤى متعددة الأطراف مثل الخطة الرئيسية للاتصال بين دول الآسيان 2025 ، وكذا دول شمال أفريقيا كنقطة إتصال في المتوسط بين الجنوب الأفريقي والشمال الأوروبي .

أما الهدف الثاني للتعاون في مبادرة الحزام والطريق فهو ربط المرافق بإنشاء شبكة بنية تحتية تربط جميع المناطق الفرعية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا"، والتي من شأنها، في الوقت نفسه، أن توفر حلولاً خضراء ومنخفضة الكربون، ويشمل هذا الربط كلاً من الربط المادي - الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ البحرية، والمطارات، وخطوط أنابيب النفط والغاز، والكابلات البصرية البحرية العابرة للقارات - والربط الرقمي الذي يضمن تحسين الاتصال، ويتمثل الهدف الثالث المعلن لمبادرة الحزام والطريق في تسهيل التجارة دون عوائق ويعني هذا الهدف عمليًا السعي إلى إبرام اتفاقيات تجارة حرة، وإنشاء مناطق إقتصادية خاصة، وتعزيز "التعاون الجمركي، مثل تبادل المعلومات، والاعتراف المتبادل باللوائح، والمساعدة

[8] Raza, Amjad, and Abdul Basit Khan. **'Understanding the Impacts of China's Belt and Road Initiative (BRI) over the Program for Infrastructure Development in Africa (PIDA) (2013-2023)'**. Pakistan Social Sciences Review 8, no. 2 (30 May 2024), 758,759

المتبادلة في إنفاذ القانون" وكذا تقليل الحواجز غير الجمركية أمام التجارة التي ترتكز على الهدف الرابع من المبادرة التكامل المالي، وقد قدّمت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (2015) قائمةً طويلةً بالجوانب اللازمة لتحقيق هذه الأولوية الرابعة، بما في ذلك إنشاء مؤسسات جديدة، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد لدول البريكس، وتدويل الرنمينبي، أما الهدف الأخير لمبادرة الحزام والطريق هو تعزيز الروابط بين الشعوب، وكما أشار شي (2013) في خطابه بجامعة نزاربايف، فإن "الصداقة بين الشعوب هي مفتاح العلاقات الطيبة بين الدول"، ولذلك فإن الحكومة الصينية تدرك جيدا أن استقطاب عامة الشعب إلى الثقافة والقيم الصينية جزء لا يتجزأ من نجاح مبادرة الحزام والطريق، ولذلك تُخصص الصين موارد كبيرة لجوانب القوة الناعمة في المبادرة[9].

وفي عام 2019، تم إعادة تسطير أهداف المبادرة التي تصب في محاولة بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية قائم على مبدأ التشاور المكثف والمنافع المشتركة، ولقد تم تأكيد هذه الأهداف مرة اخرى في المؤتمر الوطني الـ 20 للحزب الشيوعي الصيني الذي دعا فيه الرئيس تشي إلى تعزيز التنمية عالية الجودة بالنسبة للمبادرة[10]

المطلب الثاني: التطور المفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق

في البداية كان يطلق على المبادرة "حزام واحد طريق واحد" للدلالة على المكونين الرئيسيين لها أي الحزام الإقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، يركز الحزام الإقتصادي لطريق الحرير على تحسين الاتصال وتطوير البنية التحتية عبر آسيا الوسطى وروسيا وأوروبا في المقابل يركز طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين على تطوير الطرق والموانئ البحرية في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، وفي عام 2017 ، خلال منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي عقد في بكين، وصف الرئيس شي جين بينغ مبادرة الحزام والطريق بأنها **"مشروع القرن" و "شكل جديد من أشكال العولمة"**.

أي أنه هنالك حزام بري والثاني طريق بحري يربط أوقيانوسيا وبحر الصين الجنوبي بالمحيط الهندي والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، وبالتالي يتوفر المشروع على ستة ممرات

[9] Dana Rice, **'An Overview of China's Belt and Road Initiative and Its Development Since 2013':In Securitization and Democracy in Eurasia: Transformation and Development in the OSCE Region**, 2023, 257,258.

[10] Jian Zhou, **Research on the Symbiotic Industrial Transfer between China and the Belt and Road Countries** . 2023. Hunan university of science and technology , A Dissertation Submitted for the Doctor Degree,01.

قارية وطريق بحري واحد وهي كالتالي : الجسر البري الأوراسي الجديد - ممر الصين (منغوليا - روسيا)- ممر الصين (آسيا الوسطى - غرب آسيا) - ممر شبه جزيرة الصين (الهند الصينية)- ممر (الصين – باكستان) - ممر بنغلاديش (الصين - الهند - ميانمار) - طريق الحرير البحري[11].

ومن بين التعريفات المختلفة للمشروع نجد أنه:

- رؤية إقتصادية طموحة للانفتاح والتعاون بين آسيا وأوروبا وقارات إفريقيا من أجل تعزيز الازدهار الإقتصادي والتعاون الإقتصادي الإقليمي من خلال تعزيز التبادلات والتعلم المتبادل بين الحضارات المختلفة، وتعزيز السلام والتنمية العالميين

- مشروع كبير يهدف إلى تحسين التعاون الإقليمي من خلال تحسين الربط بين البلدان الواقعة على طريق الحرير القديم وما وراءه من دول مستضيفة للمبادرة.

- منصة لمعالجة الطاقة الفائضة للبلاد من خلال نقل بضائع المصانع الفائضة بدلا من إغراقها بالمنتجات الزائدة.

- استراتيجية بدأتها جمهورية الصين الشعبية تسعى إلى ربط آسيا بإفريقيا وأوروبا عبر الشبكات البرية والبحرية بهدف تحسين التكامل الإقليمي وزيادة التجارة وتحفيز النمو الإقتصادي[12]

[11] Pham, Quang Minh, and Le Hoang Giang. 'The Belt and Road and the World: Why China's "One Belt, One Road" Initiative Is a Dilemma for Everyone'. In Critical Reflections on China's Belt & Road Initiative, edited by Alan Chong and Quang Minh Pham, Singapore: Springer Nature Singapore, 2020, 70,71.

[12] Robert Agwot Komakech, and Thomas Ogoro Ombati. **'Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa'**. Sustainability 15, no. 16 (14 August 2023),04.

وبالنسبة للتعريف الجغرافي لكل من**" ليو ويدونغ وكيوهوي ياو":**

- التعريف الأول يضم 64 دولة على طول طريق الحرير القديم، والتي توقعت الحكومة الصينية ان تكون الأكثر احتمالا في نطاق عمل المبادرة بعد توقيعها مذكرات اتفاق معها بشأن البناء المشترك للحزام والطريق.

- أما التعريف الثاني فيشمل جميع الدول التي وقعت مذكرات اتفاق مع الصين بشأن مبادرة الحزام والطريق، بعد توسيع نطاق المبادرة من القارة الأوروبية الآسيوية إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا، والتي تضمنت منذ نهاية عام2019، 138دولة [13].

تشمل المبادرة خمسة عناصر أساسية يعتمد عليها الباحثون لتعريفها وهي: **أولا:** تطوير البنية التحتية: بناء الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والطرق السريعة التي تعمل على تحسين الاتصال بين البلدان المكتملة، وتشمل المؤشرات كمية البنى التحتية المكتملة، تأثيرها على الاقتصادات المحلية والوقت المستغرق لإكمال العمل، وخلق فرص العمل، **ثانيا :** التجارة والاستثمار: من حيث تعزيز التجارة والاستثمار بين البلدان المشاركة، وتشمل المؤشرات الزيادة في حجم التجارة وعدد الأعمال التجارية الجديدة المنشأة، واتفاقات التجارة الحرة، ومقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم اجتذبه، **ثالثا:** النمو الإقتصادي: يهدف هذا البعد إلى تعزيز النمو الإقتصادي والتنمية، ويمكن أن تشمل المؤشرات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، **رابعا:** التبادلات الشعبية: يهدف هذا البعد إلى تعزيز التبادلات الثقافية والتعليمية فيما بين البلدان المشاركة، ويمكن أن تشمل المؤشرات عدد التبادلات الطلابية والثقافية، والمشاريع البحثية المشتركة، وحفز الابتكار، والتعاون في مراكز الفكر، وعدد السياح الوافدين، **خامسا :** الاستدامة البيئية: يهدف البعد إلى تعزيز القدرة على الاستدامة البيئية، ويمكن أن تشمل المؤشرات خفض انبعاثات الكربون، واعتماد الطاقة المتجددة، وحفظ الموارد الطبيعية[14] .

وحتى الان تم تحديد التعريفات وفقا لما تم إعلانه من تنفيذها ولكن المبادرة في حد ذاتها اشمل واوسع من ان يتم تحديدها جغرافيا او مكانيا فعندما نتحدث عن طريق الحرير الرقمي والصحي والبيئي والبشري، فهي ليست محددة وفق هدف معين بل تتكيف باستمرار مع الازمات الدولية ولربما الامر كان مقصودا من الحكومة الصينية ونظرتها الشاملة للترابط المصيري المشترك، فبالنسبة لطريق الحرير الرقمي فقد أعلنت عنه الصين عام 2015 في اطار مبادرة الحزام والطريق، وهذا من خلال التركيز على تطوير البنية التكنولوجية للسيطرة

[13] Liu Weidong, and Yao Qiuhui. **'Theorizing Belt and Road Construction Mode from Institutional and Cultural Perspectives'**. Journal of Geographical Sciences 31, no. 5 (May 2021): 628.
[14] Robert Agwot Komakech, and Thomas Ogoro Ombati. **'Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa'**,4,5.

على الفضاء السيبراني[15] والتعاون في نفس المجال مع الدول المستضيفة للمبادرة، أما الصحي فيرتبط بإستراتيجية الصين للحوكمة الصيحة عبر ومن خلال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والتي بدأت قبل 5 سنوات من تفشي كوفيد-19، وتعززت به أين سخرت بكسن مختلف جهودها لمساعدة الدول من خلال تسليم الأقنعة والمعدات لها إطار مبادرة الحزام والطريق وهذا لوضع حد للجائحة ، وبالفعل فقد تضامنت تلك الدول مع المبادرة مؤكدة على ضرورة تعميم وتعميق التعاون العملي مع الصين، وخلال خطاب الرئيس تشي جي بينغ في الدورة الثالثة والسبعين لجمعية الصحة العالمية في ماي 2020، أشار إلى أن مسؤولية الصين ليست فقط اتجاه حياة وصحة مواطنيها، بل أيضًا الصحة العامة العالمية[16]، كجزء من رؤيتها لهذا المستقبل المشترك، أما طريق الحرير البيئي أو الأخضر فهو مبني على فكرة "الحضارة البيئية الاشتراكية" التي أُدرجت في دستور الحزب الشيوعي الصيني (CCP) في عام 2012، والذي عرفها بأنها طريقة أخرى تحاول بها الصين تعزيز الرأي العام الإيجابي حولها وتحويل صورتها من واحدة من أسوأ الملوثات الصناعية في العالم إلى صورة صانع تغيير صديق للبيئة، وفي منتدى الحزام والطريق الأول في عام 2017، حث شي الموقعين على مبادرة الحزام والطريق على "متابعة الرؤية الجديدة للتنمية الخضراء وأسلوب حياة وعمل أخضر ومنخفض الكربون ودائري ومستدام"، وهو ما يتماشى مع خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، وتشجع الحكومة الصينية مشاريع مبادرة الحزام والطريق المتجددة من خلال عدة آليات، بما في ذلك إصدار ما يسمى "السندات الخضراء" و"القروض الخضراء" من قبل البنوك السياسية الصينية، ومن تم إطلاق صندوق طريق الحرير الأخضر في عام 2015، والذي يُعد مشروعا فريدًا من نوعه بين صناديق الاستثمار في مبادرة الحزام والطريق، إذ يُدار بشكل رئيسي من قِبل رواد أعمال صينيين من القطاع الخاص، وليس من قِبل الدولة ومن الأمثلة البارزة على المشاريع الخضراء المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق مزرعة ميروبند الألمانية لطاقة الرياح البحرية ، ومحطة كابوسفار للطاقة الكهروضوئية بقدرة 100 ميجاوات في المجر، أنشأتها الشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير الآلات ، أما عن طريق الحرير البشري فينطلق من فكرة دعم الشعوب وتنمية التصورات الإيجابية عن الصين، وعادة ما يُشار إلى هذا المسار من مبادرة الحزام والطريق أحيانًا باسم طريق الحرير الثقافي، وهو يضم الآن برنامج معهد كونفوشيوس - وهو مراكز ترعاها الحكومة الصينية للغة الماندرين والدراسات الثقافية الصينية والتي تم تقديمها لأول مرة في عام 2004، واعتبارًا من عام 2019، كان هناك 548 حوالي معهدًا لكونفوشيوس و1193 فصلًا دراسيًا لكونفوشيوس تعمل في جميع أنحاء العالم، كما تقدم الحكومة الصينية آلاف المنح الدراسية للطلاب الأجانب للدراسة في الصين، والعديد منها مخصص للطلاب من دول مبادرة الحزام

[15] Yung-YungChang,. **'China beyond China, Establishing a Digital Order with Chinese Characteristics: China's Growing Discursive Power and the Digital Silk Road'**. Politics & Policy 51, no. 2 (April 2023),285.

[16] Rolland Nadège**, The Health Silk Road A Branch of China's Belt and Road Initiative.** NBR special report, 113, The National Bureau of Asian Research, Dec. 2024, 6,7

والطريق، كما ترعى الحكومة الصينية العديد من المهرجانات والمنتديات والعروض الدولية وغيرها من الفعاليات في إطار مبادرة الحزام والطريق - مثل أسبوع طريق الحرير 2020 - والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات الثقافية بشكل أكبر[17]، وبالتالي فالمبادرة غير محددة بإطار محدد بل لها نظرة كلية تعكس طموح الصين في إعادة تشكيل المعايير الدولية بالطريقة التي تناسب منطق تفكير صانع القرار بها ولعل سبب عدم تحديدها يكمن في إمكانية تكيفها مستقبلا مع تحديات أخرى، فإفتقارها الحالي لاطار مكاني ونظري محدد يجعل الصين قادرة على التكيف مع الظروف التي تفرضها البيئة الدولة وتستفيد منها بطريقة تلقائية، كتوسيع نطاقها لتشمل المساعدات الطبية تماما مثلما حدث خلال جائحة كورونا وتولي الصين من خلال "دبلوماسية الأقنعة" للريادة الدولية وبنفس هذه العملية يمكن للمبادرة أن تتكيف سياسيا لتلبي الاحتياجات المستمرة [18] .

[17] Dana Rice, **'An Overview of China's Belt and Road Initiative and Its Development Since 2013':In Securitization and Democracy in Eurasia: Transformation and Development in the OSCE Region**, 2023, 260,261.

[18] Amaziroh Queendaline Chiebuka, Oyedele Opeoluwa Janet, and Odike Christabel Oluchi**. 'The Belt and Road Initiative: China's Vision for Global Connectivity and Soft Power Influence',269.**

المبحث الثاني : الاقترابات النظرية المفسرة لمبادرة الحزام والطريق

تجدر الإشارة إلى أن هنالك اهتماما كبيرا من قبل الباحثين الدوليين بمبادرة الحزام والطريق كونها كما تطرقنا في المبحث الأول غير محددة بإطار زماني ومكاني ثابت، وهذا وفقا للإيديولوجية التي تتبعها كل دولة سواء مؤيدة أو رافضة للمبادرة والتي تنعكس كذلك على توجهات أولئك الباحثين، وكدليل على هذا الاهتمام فلقد تم إجراء دراسة للأوراق البحثية المتعلقة بها عبر مرجع Web of Science، ووجد بأن الأوراق الإنجليزية التي تشير لها تزداد بشكل مستمر فمن 102 في عام 2014 إلى 3389 بحلول أوت عام 2020، وفي الصين عام 2020 مثلا نتج عن البحث في منصة CNKI باستخدام عبارة "الحزام والطريق" 62,418 مقالة صحفية، أي ما يعادل ضعف 62 مرة ما كانت عليه في عام 2014.

وبالنسبة للأوراق الإنجليزية الاتية من الغرب فلقد ركزت على الطرح الجيوسياسي النقدي للمبادرة باعتبارها عملية تحول المشهد الجيوسياسي العالمي وهذا معتمد على سبيل المثال في بحوث كل من بلانشارد وفلنت عام 2017 ، سيداواي و وون عام 2017، فلينت وتشو عام 2019، هايدوك وسكاكي عام 2019، كما ركز باحثون اخرون على كيفية تنظيم مشاريع هذه المبادرة وتأثيراتها على المجتمع المحلي مثل براوتيغن وهوان 2019، دواير 2020 هان وويبر 2020 ، مورتون ولورد، 2020، أما من زاوية النظر الصينية فنجد عددا من الأوراق التي تؤيد مبادرة الحزام والطريق والتي تحاول تفسير المبادرة من حيث كيفية تنفيذها بشكل أفضل، وتتمثل الموضوعات الرئيسية لها في اتصال البنية التحتية، و"خروج" الشركات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج والحوكمة العالمية والتجارة ، وأنواع جديدة من العولمة[19] .

من بين الإقترابات التي سنركز عليها لتفسير السلوك الصيني ومبادرة الحزام والطريق هي الإقتراب الواقعي، الإقتراب البرغماتي-الدينغي، إقتراب العالم الثالث لماو تسي تونغ، الإقتراب البنائي، إقتراب القوة الذكية، الإقتراب اللبرالي-الرأسمالي، الإقتراب الجيوسياسي، الإقتراب العلائقي، إقتراب تيانشيا، إقتراب غونغشنغ، الإقتراب الاقتصادي لتاماكي توشياكي، ولقد تم الإعتماد على هذه الإقترابات لتفسير الرؤية الصينية للنظام الدولي في إطار هيكلته وفق ما يتماشى مع حيوية تنقل المشاريع الصينية خارجيا لكن بعدسات مختلفة حتى نبني في النهاية تصورا شامل يقود إلى فهم هذا السلوك الصيني .

[19] Liu, Weidong, and Yao Qiuhui. **'Theorizing Belt and Road Construction Mode from Institutional and Cultural Perspectives',**625.

المطلب الأول : الإقترابات الغربية

1/ الإقتراب الواقعي :

يولي هذا الاقتراب أهمية بالغة لتكوين المصالح من حيث القوة ويعتبر أن السياسة الدولية كما فسرها مورغانثو صراع على السلطة والمصالح، ويشكك أنصار هذا الإقتراب في نوايا الصين من تفعيل مبادرة الحزام والطريق في جانبها التنموي السلمي في إطار تعاوني دولي، ويجادلون أن هنالك عواقب أمنية محتملة من هذه المبادرة، بإعتبار أن أي دولة في النهاية تسعى إلى الهيمنة حتى وإن أبدت عكس ما تنوي القيام به، فالأهم لها أن تعظم حصتها من القوة العالمية التي تمكنها من فرض هيمنتها في النظام الدولي ، ووفقا لهذه النظرة فإن مبادرة الحزام والطريق ليست سوى إستراتيجية لتحقيق ذات الهدف وهو تكديس النفوذ الإستراتيجي في قلب أوراسيا مع تجنب المنافسة المباشرة مع الولايات المتحدة ببراعة، فبالتالي فإن المبادرة حسب هذا الإقتراب عبارة عن خطة مارشال الصينية، وبحسب مرشايمر فإن الصين ستزيد نفوذ المبادرة إلا أن ستصطدم في النهاية بالولايات عبر منافسة أمنية شديدة معها ومع جيرانها[20]، وبالتالي تصبح كل المساهمات الإقتصادية للصين من خلال مبادرة الحزام والطريق ماهي إلا مجرد وسيلة "لاستعادة مكانة الصين في طليعة الدبلوماسية الدولية وسياسات القوى العظمى وكذا حماية مصالحها من التحالفات الموجهة ضدها، وعندها سيكون أي نشاط خارجي للمواطنين الصينيين متعلق بهذا الهدف المتنامي أي ترجيح كفة ميزان القوى العالمي لصالح الصين، كرد فعل على ما فعلته القوى الأخرى بها في حقبة معينة من التاريخ[21]، ولهذا انتقدت مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدأ من أوباما الدور المتنامي للصين ومبادرتها التي وصفها الرئيس الأمريكي ترامب بأنها" استراتيجية لها القدرة على تعطيل التجارة في جميع أنحاء العالم"، واتهم نائب الرئيس السابق خلال ادارته الأولى" مايك بنس" الصين باستخدام ما يسمى بـ "دبلوماسية الديون" لتوسيع نفوذها والضغط على دول مثل سريلانكا لتسليم الموانئ إلى أيديها والسماح للصين ببناء قواعد عسكرية هناك، متحدثا في قمة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) في نوفمبر 2018 ، بأن "الولايات المتحدة لن تقدم حزاما مقيدا أو طريقا أحادي الاتجاه"، في إشارة إلى ما تحاول الصين القيام به[22] .

وانتقد كذلك وزير خارجية الولايات السابق مايك أيضا المبادرة مناهضا لجل الاستثمارات

---

[20] Zhaohui Wang , **"Understanding the Belt and Road Initiative from the Relational Perspective."** Chinese Journal of International Review, vol. 03, no. 01, June 2021, p. 2150004. DOI.org (Crossref),4,5.

[21] V. Enrico Gloria, **'The Silk Road Spirit: China's BRI Discourse and Its Pursuit for Great Power Status'**. Asian Politics & Policy 13, no. 4 (October 2021),494.

[22] Minghao Zhao, **'The Belt and Road Initiative and China–US Strategic Competition'**. China International Strategy Review 3, no. 2 (1 December 2021): .250

الصينية عن طريق الضغط على الدول المنخرطة او التي تنوي الانخراط بها والتي على رأسها باكستان وبنما وإسرائيل حتى تتيقظ من فخ الاستثمارات الصينية وتقلل التعاون معها، وهذا نتيجة للنشاط الإقتصادي المفترس للشركات الصينية المملوكة للدولة حيث صرح بأنه "عندما تأتي الصين للاتصال ، فهذا ليس دائما في صالح مواطنيك"، وقال أيضا "إن جهود الصين لبناء موانئ في جميع أنحاء العالم ليست لأنها تريد أن تكون من بناة السفن الجيدين وحراس الممرات المائية، بل لأنها تمتلك عنصر الأمن القومي في كل واحدة منها"، وادعى أن المبادرة "عرض غير إقتصادي" لأنها تعمل على اضعاف الدول من خلال ممارسات الإقراض المفترسة التي تسهلها الدولة.

وحتى بالنسبة للقادة العسكريون أمثال وزير الدفاع السابق **جيم ماتيس** فقد انتقد المبادرة بقوله " أن العالم يحتوي على العديد من الأحزمة والعديد من الطرق، ولا ينبغي لأي دولة أن تضع نفسها في موقف تابع لـ" حزام واحد وطريق واحد "، واتهم على وجه الخصوص مشاريع مثل الممر الإقتصادي بين الصين وباكستان بتقويض الأمن الإقليمي، وقال الأدميرال هاري هاريس، قائد القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ: "أن مبادرة الحزام والطريق مكنت الصين من أن تكون في وضع يمكنها من التأثير على طرق الشحن العالمية، وذكر بإعتباره مسعى استراتيجي منسق من قبل الصين لإزاحة الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بإعتبار أن جميع نقاط الاختناق العالمية تتعرض لضغوط من المبادرة"، كما صرح بعده الأدميرال فيليب ديفيدسون "بأن برنامج الحزام والطريق هو جزء من محاولة بكين "لتشكيل عالم يتماشى مع نموذجها الاستبدادي مع تقويض المعايير الدولية ، مثل التدفق الحر للتجارة والأفكار". كما شكك القائد السابق للقيادة الأمريكية في إفريقيا **توماس والدهاوزر** والقائد السابق للقيادة الجنوبية الأمريكية **كورت تيد** علنا في توسيع مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولقد طرح أعضاء الكونجرس الأمريكي أيضا قضية مبادرة الحزام والطريق، مطالبين إدارة ترامب بزيادة محاولات الولايات المتحدة لمواجهة نفوذ الصين، حيث عقدت عدة لجان من الكونجرس جلسات استماع حول المبادرة، وفي أوت 2018، أرسلت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ رسالة إلى وزير الخزانة آنذاك ستيفن منوشين ووزير الخارجية السابق مايك بومبيو، قائلين "إن الهدف من مبادرة الحزام والطريق هو إنشاء نظام عالمي إقتصادي تهيمن عليه الصين في النهاية، وأنه من الضروري أن تتصدى الولايات المتحدة لمحاولات الصين".

ولذلك أصبحت صورة المبادرة الصينية أكثر سلبية لدى الإستراتيجيين الأمريكيين واعتبروها "خطة مارشال الصينية"، التي تحاول الصين من خلالها تحقيق نفوذ جيوسياسي عبر تعزيز سيطرتها على القارة الأوراسية، وبناء نظام دولي جديد بنسخة صينية معولمة تسعى من خلال مشروع "طريق الحرير الرقمي" إلى توسيع ما يسمى بـ "الاستبداد الرقمي"، وبهذا أصبحت عبارة "فخ الديون" توصيفا لدى الأمريكيين للتعليق على محاولة الصين

للسيطرة على الدول الواقعة على طول طريق الحزام والطريق[23].

وكنتيجة لهذا التوسع الصيني ارتأت ادارة ترامب ضرورة العمل المشترك مع الدول الاوروبية لموازنة الصين التي تحاول من خلال المبادرة خلق اتصال بين منطقة شرق آسيا الإقتصادية النشطة والمنطقة الإقتصادية الأوروبية المتقدمة ، وقد لعبت دول جنوب أوروبا وكذلك دول أوروبا الوسطى والشرقية مثل اليونان وجمهورية التشيك والمجر دورا نشطا نسبيا في بناء الحزام والطريق، لكن بالموازنة مع هذا تم تسخير مختلف الضغوط من قبل الإدارة الامريكية وبخاصة ما قام به بومبيو "لعرقلة التعاون بين الصين وأوروبا في الحزام والطريق"، بما في ذلك مطالبة الحكومة الإيطالية بعدم توقيع اتفاق إطار الحزام والطريق مع الصين، وفي هذا الإطار أصدر **جيمس إي ريش** ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ خلال المؤتمر الـ 116، تقريرا بعنوان "الولايات المتحدة وأوروبا: أجندة ملموسة للتعاون عبر الأطلسي بشأن الصين" في 18 نوفمبر 2020 والذي تم التركيز من خلاله على تأثير الحزام والطريق على الاقتصاد والأمن القومي لدول الغربية .

وتأكيدا على النظرة التشاؤمية لمبادرة الحزام والطريق، نشر مكتب مدير المخابرات الوطنية بالولايات المتحدة التقييم السنوي للتهديدات لعام 2021، أين تم وضع الصين ونزعتها نحو القوة العالمية ضمن قالب التهديدات الأبرز بالنسبة للولايات المتحدة.

أكد التقييم بأن "الصين أصبحت بشكل متزايد منافسا قريبا من النظير وتتحدى الولايات المتحدة في مجالات متعددة - خاصة إقتصاديا وعسكريا وتقنيا - وتضغط لتغيير المعايير العالمية من خلال مبادرة الحزام والطريق"، كما ذكر أن "الحزب الشيوعي الصيني سيواصل جهوده الحكومية بأكملها لنشر نفوذ الصين، وتقويض نفوذ الولايات المتحدة للتفريق بين واشنطن وحلفائها وشركائها، وتعزيز معايير دولية جديدة تفضل النظام الصيني الاستبدادي"[24].

ومن زاوية نظر ثانية فإن هذا الإقتراب الواقعي أكد أيضا أن الخوف من تحديد المبادرة على أنها إستراتيجية جيوسياسية من قبل الدول المجاورة لها يكمن في الأساس في عامل اللايقين مما يمكن للصين أن تحدده كعدو أو شريك في المنطقة أي أن انصار هذا الاتجاه يحاولون خلق نبوءة تحقق ذاتها مفادها أن أي خروج عن الأهداف الصينية في ظل تنامي مشروع الحزام والطريق هو تحدي بالنسبة للمصالح الصينية، ويستندون في تفسيرهم هذا على ما قاله مهاتير رئيس وزراء ماليزيا حول سبب خوف ماليزيا من الصين بأنه "إذا تم تحديد بلد ما على أنه عدو مستقبلي، فإنه يصبح عدوك الحالي - لأنهم حينئذ سيعرفونك كعدو وسيكون هناك توتر"، وبالتالي صدام حتمي وتحقق لتلك النبوءة ، ولذلك حاولت إدارة بايدن كسابقتها التقليل من النفوذ المتنامي للصين عبر التنسيق مع حلفائها واقتراح مبادرات مماثلة تقودها الديمقراطيات للتعامل مع التحديات التي أحدثتها مبادرة الحزام والطريق وكذا "مساعدة تلك المجتمعات المتخوفة من الصعود الصيني في جميع أنحاء العالم، وقد صرح كورت كامبل منسق الولايات المتحدة لشؤون المحيطين الهندي والهادئ في مجلس الأمن القومي حول

[23] Minghao Zhao, '**The Belt and Road Initiative and China–US Strategic Competition**',250,251.
[24] Minghao Zhao, **'The Belt and Road Initiative and China–US Strategic Competition'**253-257.

الصين، خلال حدث عبر الإنترنت استضافته جامعة ستانفورد في 26 مايو 2021 إن "الفترة التي وصفت على نطاق واسع بأنها المشاركة قد انتهت"، وبأن "النموذج السائد اليوم سيكون المنافسة"، وقد صرح كذلك بأن الولايات المتحدة تتطلع إلى عقد اجتماع شخصي لشركائها في مجموعة الدول الرباعية في النصف الثاني من العام مع التركيز على البنية التحتية لدول المحيطين لمواجهة التحدي الصيني، وتقديم "رؤية أمريكية إقتصادية إيجابية" لدول تلك لمنطقة .

2/ الإقتراب الإقتصادي لتاماكي توشياكي :

يرى تاماكي وهو باحث إقتصادي ياباني في جامعة كيوتو للإقتصاد بأنه إذا أخذنا بنظرية إيمانويل والرشتاين حول نظام العالم الحديث، فقد نجده قد صرح بأن الهيمنة لا تتعلق بالقوة العسكرية فقط وانما بمن يتحكم بالاقتصاد العالمي وهذا يتقاطع بدرجة ما مع أنصار الإقتراب الواقعي للإقتصاد السياسي الدولي، فحسب والرشتاين كان هنالك ثلاث دول مهيمنة في فترات مختلفة وهي - هولندا في منتصف القرن السابع عشر، وبريطانيا من منتصف القرن التاسع عشر إلى عام 1914، والولايات المتحدة من عام 1945 حتى اندلاع حرب الفيتنام، والهيمنة عنده هي ان تكون الدولة قادرة على التحكم في مسارات الاقتصاد العالمي فقوتها تستند على مدى قدرة تحريكها للقطاعات التجارية والمالية، ولذلك نجد مفهوم الدولة المهيمنة يشبه مفهوم "القوة الهيكلية" لسوزان سترانج لكن اضيق منه بكثير باعتبار أن القوة الهيكلية عند سوزان هي القدرة على تشكيل هياكل البيئة السياسية العالمية التي يتعين على الدول الأخرى ومؤسساتها السياسية ومشاريعها الإقتصادية وشعوبها المهنية أن تعمل فيها، وهذا يعني أكثر من مجرد القدرة على وضع جدول أعمال النقاش أو تصميم "نظام" القواعد والأعراف الدولية.

ولذلك يحاول هنا تاماكي توشياكي المزج بين التعريفين السابقين وتحديد أن بنية الهيمنة تستند إلى مدى قدرة تقرير الدولة لما هو صحيح في الاقتصاد السياسي الحقيقي، باعتبار أن المهيمن دائما ما تكون لديه أقوى قوة إقتصادية، وبالتالي لو أخذنا هذه الفكرة وحاولنا تجسيدها على سلم القوى الدولي فسنجد ان الصين وبالتنامي السريع لقوتها الإقتصادية عن طريق مبادرة الحزام والطريق، ستتمكن من نقل هيمنة الولايات المتحدة إليها.

فلا يوجد حقا محاولة لبناء رؤية شاملة عن مبادرة الحزام والطريق، او تأكيد نجاحها من عدمه بناءا على متغيرات محددة، ولم يذكر رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ أي أهداف عسكرية حول المبادرة، على الرغم من إحتمالية تحويلها لميزان القوى العسكري من الولايات المتحدة إلى الصين.

وبالتالي فان نظام التوزيع الذاتي بات امر رئيسيا في السياسة الإقتصادية الصينية عوض نظام الروافد الذي جعل الصينيين لقرون عديدة مجرد متلقيين للبضائع من الخارج وعبر السفن الأجنبية، حيث قبلت الصين وسمحت للدول الأجنبية بتوزيع السلع الصينية والأجنبية في التجارة البحرية، بسبب عدم قدرتها على تطوير صناعة الشحن الخاصة بها، وبالتالي تراجع

طويل الأمد للشحن والقوة الإقتصادية الصينية، ولذلك فهي تحاول اليوم إنشاء نظام توزيع مستقل، عبر الارادات الضخمة التي تأتي من الاستثمارات الخارجية والتي تحاك ضمن اطار المبادرة والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ووفقا له فان الصين ورغم السياسات المتبعة لتسريع وتيرة الارادات إلا أن المشاكل التي تعاني منها جراء الاستثمار في الدول الاخرى ستمنعها من أن تصبح قوة مهيمنة[25].

3/ الإقتراب الليبرالي-الرأسمالي:

فعلى النقيض من الإقتراب الواقعي ينظر اللبراليين إلى مبادرة الحزام والطريق على أنها إستراتيجية إقتصادية ليس لدى الصين من خلالها النية ولا القدرة على تحدي أو الإطاحة بالنظام الدولي الليبرالي القائم على القواعد الرأسمالية، لأن هذه الأخيرة كانت من أكبر المستفيدين من النظام الحالي نتيجة لتكييف سياسات الخروج والانفتاح وفق مبدأ الميزة النسبية، لتحسين الكفاءة الإقتصادية الإقليمية، كما أن الأمميين الليبراليين والمؤسسيين، ليس لديهم أدنى شك من تقبل النظام القائم للصعود الصيني، فلقد جادل جون إيكنبيري بأنه إذا عززت أمريكا القواعد والمؤسسات التي أنشأتها الدول الغربية على مدار القرن الماضي ، فيمكنها ضمان قبول الصين لقواعد اللعبة الحالية، وبالتالي ممارسة قوتها الإقتصادية ضمن النظام الدولي القائم، حيث يرى أن الصين ببساطة لا تريد تدمير النظام الدولي الجديد وإعادة بنائه وإنما الإستثمار فيه[26] ، ومن زاوية نظر أخرى فيرى المتشككون الليبراليون بأن الصين لها نية تسريع النفوذ الإقتصادي وفق نفس النظام الغربي الرأسمالي .

واذا ما تم الاعتماد على الاتجاه التوسعي لرأس المال في صميم النظريات الماركسية للإمبريالية في فكر لينين التي ترى أن الإفراط في إنتاج رأس المال سيحتاج إلى منافذ جديدة للاستثمار فسنجد أن السلوك الإقتصادي الصيني يتطابق مع ما جادلت به لوكسمبورغ بإعتبار أن الرأسماليين سعوا جاهدين لاستمرار الأرباح من خلال تفريغ فائض السلع في الخارج بالإضافة إلى الوصول إلى مصادر إمداد جديدة ومجمعات من العمالة، وهو ما أطلق عليه ديفيد هارفي "الإصلاح المكاني" من خلال التوجه خارجا واحداث تغيير جغرافي في الاستثمار، أي يصبح أحد ردود الفعل المحتملة على ذلك التراكم ويشير "إصلاح" هارفي إلى أن رأس المال "الثابت في الأرض لفترة طويلة نسبيا من الزمن اعتمادا على عمره الإقتصادي والمادي يعد حلا خاصا لحل الأزمات الرأسمالية من خلال التأجيل الزمني والتوسع الجغرافي"، وهذا تماما ما تحاول الصين من خلال ارتباطها بأفريقيا وأسيا وأوروبا القيام به، فبعد أن ارتفعت احتياطيات العملة في بكين من

[25] Toshiaki Tamaki, '**Is the Economic Hegemony Moving From the United States to China?: A Historical Perspective**'. Critical Reflections on China's Belt & Road Initiative, edited by Alan Chong and Quang Minh Pham, Springer Nature, 2020, 176-178,186.

[26] Zhaohui Wang, **"Understanding the Belt and Road Initiative from the Relational Perspective.",07.**

200 مليار دولار في عام 2001، إلى ما يقرب من 4 تريليونات دولار في عام 2014، وجدت الحكومة نفسها أمام ضرورة إعادة استثمار هذه الاحتياطيات وفق خطة جديدة كبرى متمثلة في طريق الحرير الجديد كبرنامج لبناء البنية التحتية الضخمة في جميع أنحاء أوراسيا لتسهيل التجارة والاستثمار، وفي وقت لاحق تم النظر في طريق الحرير البحري الذي يربط الصين عبر المحيط الهندي بشرق إفريقيا و يسعى هذ المشروع في مجمله إلى تسريع التكامل الإقتصادي لأجزاء كبيرة من العالم في ظل القيادة الإقتصادية الصينية التي ستتحول في الوقت المناسب إلى قيادة سياسية .

ودعما لهذا المشروع أنشأت بكين البنك الآسيوي للبنية التحتية والاستثمار برأس مال 100 مليار دولار أمريكي و سرعان ما وقعت 56 دولة كأعضاء فيه، كما افتتحت الصين صندوق طريق الحرير بقيمة 40 مليار دولار أمريكي مخصص لمشاريع الأسهم الخاصة وفي ماي 2017 ، استضافت الصين قمة الحزام والطريق ، التي حضرها قادة وطنيون من حوالي ثلاثين دولة، والتي من خلالها تم التصريح بأن الاستثمار المتوقع في إطار مبادرة الحزام والطريق سيتراوح من 1.4 تريليون دولار أمريكي إلى 6 تريليونات دولار، وصرح بي يافي نائب وزير مكتب شؤون الصين في الخارج بمجلس الدولة ، بأن مبادرة الحزام والطريق تعتبر بمثابة إصلاح مكاني فعال للصين ، وبالتالي وسيلة لفتح الأسواق أمام السلع الصينية من خلال تحسينات البنية التحتية ونشر المعايير الصينية بدمج مناطق أخرى في شبكات الإنتاج العالمية التي تتمحور حول الصين للاستفادة من مدخلات العوامل أو الهبات، مثل العمالة منخفضة التكلفة أو المواد الخام عالية الجودة و المنخفضة التكلفة لدعم التصنيع المتقدم والابتكار محليا من جهة، وكذا لتضمين الحلفاء إقتصاديا من جهة ثانية، ومن خلال هذا المشروع ستستطيع الصين تأمين القروض مقابل الأصول الحالية في تلك الدول وبالتالي ممارسة نفوذ أكبر على أنظمة الدول المستضيفة له، وهذا كله يدخل في حيز تحويل مشاكل الصين إلى الخارج، ضمن ما يسمى بـ "دبلوماسية الديون" التي تثير قلق الغرب وبخاصة مع عدم افصاح بكين عن البيانات الرسمية المتعلقة بالمبادرة[27]وبالتالي فإن التفسير الإقتصادي لهذا الإقتراب يكمن في محاولة الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق تخليص نفسها من المشاكل التي لحقت بها جراء إنخراطها في النهج الرأسمالي لكن وفق متغيرات سياسية مختلفة عن الغربية يجسدها الحزب الشيوعي الحاكم وعلاقته بخريطة عمل تلك الشركات الصينية في الخارج .

4 / الإقتراب البنائي:

يركز هذا الإقتراب على زاوية التحليل الهوياتي للقادة الصينيين، من حيث اعتقادهم الراسخ بضرورة أن يكون للصين دورا فعال في النظام العالمي ويظهر هذا الاهتمام بالمجد الصيني في تصريحات أولئك القادة مثلما يدعو إليه تشي جي بينغ من خلال الترويج لفكرة المجتمع

[27] Carmody, Pádraig, Ian Taylor, **and Tim Zajontz. 'China's Spatial Fix and 'Debt Diplomacy' in Africa: Constraining Belt or Road to Economic Transformation?**' Canadian Journal of African Studies / Revue canadienne des études africaines 56, no. 1 (February 8, 2021),61-64.

المشترك والحلم الصيني الذي يقصد به "جعل الصين بلدا مزدهرا، تنشيط الأمة الصينية وتعزيز رفاهية الشعب الصيني"، ويجادل يان شويتونغ في هذا الصدد بأن "سعي شي لتحقيق هذا الهدف" هو تحديث في الوقت المناسب لاستراتيجية دنغ شياو بينغ المتمثلة في الابتعاد عن الأضواء، وعند تحليله لدوافع الإعلان عن هذه المبادرة فهو يرى بأنها نزعة "تأثرت بالشعور المتزايد بالفخر الوطني الذي رافق ظهور الصين كقوة عالمية وثاني أكبر اقتصاد في العالم" كما أن تحقيق هذا الحلم بالنسبة للصين هو حسب الرئيس تشي مكسب لأسيا أيضا التي تحاول الصين جاهدة من خلال مبادرة الحزام والطريق في الصين خلق مجال تعاوني إقليمي يحقق المصالح لكلا الطرفين تحت راية مجتمع واحد حتى ان عني ذلك التضحية ببعض من مصالحهم الخاصة[28]، ويمكن تفسير هذا السلوك أيضا من خلال مفهوم الحنين السياسي إلى الماضي وعلاقته بصنع السياسة الخارجية، حيث يسمح هذا المفهوم لقادة الدول بالتحرك إلى الأمام والخلف في الوقت المناسب من خلال إعادة إحياء الماضي ليس من أجل الماضي نفسه، ولكن من أجل الوعد بمستقبل مزدهر، تماما كما هو الحال بالنسبة للحكومة الصينية وما تنوي القيام به عبر طريق الحرير من سياسات للإدماج والازدهار، ولقد توضح هذا الامر من خلال ما رواه الرئيس الصيني تشي جي بينغ من احداث تاريخية في مقطع فديو بمقر اليونسكو عام2020، والتي كانت متعلقة بتاريخ طريق الحرير ورحلات الملاح تشنغ خه التي تطرقنا لها في المبحث الأول وفي في جميع مقاطع الفيديو يتم التعبير عن الحنين إلى تشنغ خه من خلال الموسيقى التي يتم تشغيلها وكلمات الرئيس تشي جي بينغ التي تتلاقى مع الهدف الذي كان يصبو اليه الملاح من خلال رحلاته وهو استمرار قيم الصداقة والوئام التي عاهدتها تلك الدول

ومثل هذه التصريحات التي تحركها العاطفة والحنين إلى الماضي ثم توظيفها كذلك في العلاقات الصينية-الافريقية والكفاح التاريخي ضد الاستعمار، ودعم ماو تسي تونغ لحركات تحرير الدول الأفريقية، وهذا لتحقيق ميزة أكبر تتعلق بإعادة إنتاج الماضي وإحياء ذكراه كأداة للعلامة التجارية الصينية التي تهدف من خلالها إلى بناء وتطبيع السرد الوطني حول عودة الصين إلى وضع القوة العظمى، ولذلك ومن خلال هذا الهدف نفسر لما لم يتم تحديد ماهية الحدود أو المحتوى الدقيق للمبادرة التي تطورت وتغيرت لتشمل أكثر عدد ممكن من الدول وبنفس الرواية التاريخية المشتركة،[29] ولقد يتوضح ذلك بتصريحات الرئيس نفسه حول هذه المبادرة التي نذكر منها :

- " مبادرة الحزام والطريق متجذرة في طريق الحرير القديم، الذي يركز على القارات الآسيوية والأوروبية والأفريقية، ولكنه مفتوح أيضا لجميع الدول الأخرى".
- "سهل طريق الحرير القديم التفاعلات بين البلدان وبين المجموعات العرقية وكذلك الجوانب في الحضارة الإنسانية، إن مبادرة الحزام والطريق متجذرة في الثقافات الشاملة"

[28] Zhaohui Wang, **"Understanding the Belt and Road Initiative from the Relational Perspective.",9-10.**

[29] Benabdallah, Lina. **'Spanning Thousands of Miles and Years: Political Nostalgia and China's Revival of the Silk Road',**294,295,299.

- "فتحت طرق الحرير القديمة نوافذ من الود بين الأمم، مضيفة فصلا رائعا إلى تاريخ التقدم البشري".
- "شهدت طرق الحرير القديمة مشاهد صاخبة للزيارات والتجارة البرية والسفن التي تتصل بالموانئ، على طول هذه الشرايين الرئيسية للتفاعل، تدفق رأس المال والتكنولوجيا والناس بحرية وتم تقاسم السلع والموارد والفوائد على نطاق واسع"[30].

يتقاطع هذا الاقتراب بعض الشيء مع إقتراب العالم الثالث لماو ولكنه لا يتعلق بشخصية معينة من القادة الصينيين بل بهويتهم التي تنعكس بالضرورة على السياسة الخارجية الصينية وفقا لسجل التاريخ والثقافة والعقائد التي كونت المنظور الفلسفي للحضارة الصينية والذي يتم تحديد علاقات مبادرة الحزام والطريق من خلاله.

4/ إقتراب القوة الذكية:

يركز هذا الإقتراب على مكونات القوة في السياسة الخارجية الصينية من حيث السلوك الخطابي الناعم والسلوك الإقتصادي الصلب، فبالنسبة للأول فجل التصريحات والتقارير تمثل ترابط لمجموعة من الأفكار التي تبنى على خلفية ثقافية وايديولوجية معينة، فوفقا لفوكو "فإن الخطاب ليس ببساطة ما يترجم النضالات أو نظام الهيمنة، بل هو الشيء الذي يوجد من اجله النضال، و هو القوة التي يجب الاستيلاء عليها"، وكما لاحظ بيتسو وليتسيكا فإن الخطابات لا تدور فقط حول "ما يمكن قوله والتفكير فيه"، ولكن أيضا حول "من يستطيع التحدث ومتى وبأي سلطة" لذلك فإن الخطابات هي "ممارسات تشكل بشكل منهجي الأشياء التي يتحدثون عنها بالإضافة إلى ذلك ، لا تتعلق الخطابات بالأشياء، إنهم لا يحددون الأشياء ، بل يشكلونها وفي ممارسة القيام بذلك يخفون اختراعهم الخاص".

إن هذا الأسلوب تلجئ له الدول من أجل سرد تجارب معينة تؤكد فيها على جزء من كيفية فهمها للواقع الدول من خلال اعتماد رواية معينة تكون مبنية بشكل هادف فقد تشدد في بعض الأحيان على جزء معين من تلك الرواية وتحذف جزءا اخر لان الهدف الذي تحاول به ان تؤثر على الرأي العام المحلي او الدولي قد لا يتماشى بشكل أدق مع ذلك الجزء المحذوف ويصف وانغ القوة الخطابية من وجهة نظر عملية بأنها "القدرة والقوة على السيطرة على الرأي العام الدولي والتأثير على تطور الشؤون الدولية"، كما يحددها فوسيت بأنها "المفهوم القائل بأن الدولة يمكن أن تحقق قوة جيوسياسية متزايدة من خلال وضع أجندات دولية قادرة على التأثير على النظام والقيم السياسية محليا وخارجيا" كما تشير إلى القدرة على "التعبير عن الأفكار والمفاهيم والمقترحات والادعاءات التي يحترمها ويعترف بها الآخرون من اجل توليد القوة اللازمة لتغيير أفكار وسلوكيات الآخرين بطريقة غير عنيفة وغير قسرية"، أي ليس من خلال القوة الصلبة المتمثلة في (الجوانب الإقتصادية والعسكرية) ولكن في القوة

[30] Benabdallah, Lina. **'Spanning Thousands of Miles and Years: Political Nostalgia and China's Revival of the Silk Road'**,305.

الناعمة بحد ذاتها التي تسخر فيها الدولة أصولها غير الملموسة كطبيعتها اللاعنفية وقيمها كوسيلة اتصال تجذب الأتباع من خلال سياستها الخارجية وهذه الأفكار التي يتم تشكيلها لا تقل أهمية بتاتا عن المصالح المرجوة منها، وبالفعل فقد اكتسبت الصين من خلال هذه القوى الخطابية الكثير من الاهتمام الدولي خاصة فيما تعلق بتذكير العالم بإنجازاتها خراج حدودها ولكن ورغم ذلك لكنها لا تزال تعاني من الشكوك الدولية حول نواياها بل ويتعامل معها على أنها تهديد للنظام العالمي، ومحاولات الصين لتطوير هذه القوة الخطابية هو نتيجة او رد فعل على تلك الاتهامات التي تعرقل مسار استثماراتها، وهذا لإبراز مسؤوليتها الدولية، وتقديم رؤية أكثر واقعية وموضوعية لها على المسرح الدولي، وعلى العكس من ذلك فهنالك من يعتبرها محاولة صينية لتعزيز هذه القوة بزيادة نفوذها وتحصينه من خلال تشكيل خطاب بديل لمواجهة الخطاب الغربي ونموذج قادر على تحقيق الحلم الصيني والمجتمع المشترك، كما أن محاولة الصين تعديل هذه القوة ليس متعلق فقط بتفسيرات انتقال السلطة العالمية، وانما بعدم التوازن في قوتيها الصلبة والناعمة التي لسنوات عديدة ظلت خامدة، نظرا لعدم توفرها لا على "الحق" أو"السلطة" للتحدث علنا أو تحقيق أفكارها بالكامل ورغم أنها نجحت نسبيا في رفع هذه القدرات الخطابية إلا أنها لا تقارن من حيث التأثير مع الخطاب الغربي ورواياته حول التهديد الصيني، وفخ ثوسيديدس، ونهاية التاريخ، وصراع الحضارات ونموذج السلام الديمقراطي فحتى الرواية الصينية لرحلات تشنغ خه تم تفكيكها والتشكيك في أهدافها التي عبر عنها الغربيون بمحاولة توسيع المد الامبراطوري للصين والتأثير على الرأي العام المحلي وتوسيع نظام التبعية في الصين المينغية، بل وانتقاء جزء فقط من الرواية لإغفال الحقيقة الكامنة وراء تلك الرحلات التي كانت ذات طابع سياسي وإقتصادي اكثر من مجرد تجارة بينية بل وتم التعبيير عن عنها أيضا بأنها محاولة لإستخدام الحوافز المادية لتعزيز صورة الصين، وتوسيع نفوذها، وتعزيز أهداف بكين التعديلية الخفية، وهذا الرأي شمل المحللون الهنود كذلك[31]، ونظرا لمحاولة جعل كل الخطابات الغربية صحيحة وتشويه الأخرى انتقد العديد من المؤلفين بنية الخطاب العالمي غير المتكافئة التي تقودها للهيمنة الغربية.

ولذلك فإن مختلف السياسات التي تحاك تسير وفق رواية أو مفهوم معين كالإنسجام في الفكر الكونفشيوسي بين البشر المثاليين الذين يجسدون فضيلة الإحسان معا رغم اختلافهم، وهذه الفكرة بالتحديد تلتقي مع تصريح رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ، في الاجتماع السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي لعام 2015 في دافوس، والذي قال فيه بأنه يجب "أن نسعى جميعا إلى العيش في وئام، وأن التنوع الثقافي ... هو أثمن كنز والمجتمع البشري يشبه الحديقة التي تزدهر فيها جميع الحضارات الإنسانية، وتحتاج فيه الثقافات والأديان المختلفة إلى احترام بعضها البعض، مع الحفاظ على العلاقات الطبيعية الوثيقة بين أولئك الذين نتفق معهم وجها لوجه، ونحتاج أيضا إلى احترام أولئك الذين نختلف معهم، ومثل المحيط الشاسع الذي يقبل جميع الأنهار التي تصب فيه، يتعين على أعضاء المجتمع الدولي أن يعملوا معا

[31] S. Mahmud Ali, **'Case Study 2: The Twenty-First Century Maritime Silk Road'. China's Belt and Road Vision:** Geoeconomics and Geopolitics, 2020,248.

لتوسيع الأرضية المشتركة مع قبول الاختلافات والسعي إلى إحراز تقدم مربح للجميع من خلال التعاون الشامل والتعلم المتبادل"، فالنسبة لتشي جين بينغ، "يجب ترك مصير العالم في أيدي شعوب جميع الدول ويجب ألا تدار المسائل التي تقع ضمن الحقوق السياسية لدولة ما إلا من قبل حكومة وشعب تلك الدولة، ويجب أن تعالج حكومات وشعوب جميع البلدان شؤون العالم من خلال التشاور"، ولذلك فان الصين تسير وفق لسياسة الانسجام الحضاري التي تشمل الكل وتجنبه صدام الحضارات، وهذا إعتمادا على مبادئ التعايش السلمي التي صرح بها الرئيس تشي في الذكرى الستين لها عام 2014، ليحدد من خلالها ستة مبادئ تسير عليها سياسة الصين الخارجية، وهي دعم المساواة في السيادة واحترام حق البلد في اختيار نظامه الاجتماعي ونموذجه التنموي، دعم المساواة في السيادة وحل النزاعات والخلافات بين البلدان من خلال التبادل والتشاور والوسائل السلمية، تعزيز التنمية المشتركة، تعزيز التعاون المربح بدلا من لعبة المحصلة الصفرية والفائز يأخذ جميع المفاهيم، دعم الشمولية والتعلم المتبادل مع احترام تنوع الحضارات وأخيرا التمسك بالإنصاف والعدالة.[32]

ولهذا يتم التعامل مع القوة الخطابية الدولية كأصل وطني كبير تصبح سلطة الخطاب كلا لا يتجزأ من الحق في الكلام والقدرة على الكلام، وهكذا تفكر الصين بشدة في القوة الخطابية لأنها تمكن دولة واحدة من "تشكيل بيئاتها الداخلية والخارجية والتحكم فيها".

ولقد عرف الرئيس السابق لإدارة الفضاء الإلكتروني في الصين والنائب السابق لمدير وكالة أنباء (شينخوا) كيوشي في المجلة النظرية الرائدة في الحزب الشيوعي الصيني، أن "قوة الخطاب الوطني هي تأثير خطاب الدولة في العالم" وللحصول على قوة الخطاب أوضح أن الصين تتطلب صلاحيات الجمع والاتصال.

وهنا تشير قوة الجمع إلى ما إذا كان المرء قادرا على جمع المعلومات من جميع مناطق العالم في الوقت الفعلي أم لا، وفقا لاحتياجات البلد، فكلما كان من الممكن جمع هذه المعلومات في الوقت المناسب أصبحت قوة الاتصال أكبر، وبالتالي تصبح قوة التجميع تقرر قوة الاتصال، وقوة الاتصال تقرر التأثير، والتأثير يقرر فعالية القوة الناعمة ووسيلة الصين للوصول إلى قوة التجميع هي التكنولوجيا التي تعد مصدرا لقوتها الخطابية، تسعى الصين إلى توظيف هذه الوسيلة ضمن استراتيجية طريق الحرير الرقمي لكن وفق خطاب ثقافي واجتماعي وسياسي وأيديولوجي"[33].

لكن هذه القوة الخطابية يجب ان تسير بالتوازي مع السلوك الصيني الثاني المتمثل في القوة الصلبة المستمدة من التطور التكنولوجي، لأن هذه الأخيرة مهمة في تشكيلها، فوفقا لفيلدشتاين

---

[32] Dunford, Michael, and Weidong Liu. **'Chinese Perspectives on the Belt and Road Initiative'**. Cambridge Journal of Regions, Economy and Society 12, no. 1 (20 February 2019),151, 152,156.

[33] Chang, Yung-Yung. **'China beyond China, Establishing a Digital Order with Chinese Characteristics: China's Growing Discursive Power and the Digital Silk Road'**. Politics & Policy 51, no. 2 (April 2023), 286-290.

هناك ثلاثة تطورات تكنولوجية بشكل أساسي تمتلك تأثيرات عملية قوية قادرة على صياغة خطاب أمة واحدة: توافر البيانات الضخمة، والتعلم الآلي والأساليب الخوارزمية، والمعالجة الحاسوبية المتقدمة، كما قد تكون الابتكارات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعرف على الوجه أدوات أخرى لتعزيز القوة الخطابية من خلال تحطيم المعارضة التي قد تهدد مسار تشكيلها، ولذلك تولي الصين أهمية كبيرة للأمن السيبراني فلا يوجد أمن قومي بدون المعلوماتية والتحديث، لان الاختراق السيبراني لا يقتصر على قطاع واحد بل كلها وبخاصة الدفاعية والوطنية منها، وكما اوضع الرئيس تشي بأن الامن السيبراني هو حماية للتنمية وتعزيز التنمية وبناء حصن امني ضد التهديدات السيبرانية .

وبالتالي فإن الجمع بين القوة الخطابة الثقافية والقوة الصلبة التكنولوجية في اطار تشكيل قوة ذكية سيمح للنموذج المستحدث الصيني أن يكون بديلا عن "النموذج الأمريكي" الحالي في رفع مستويات النمو والتحديث، حيث كتب هو "نائب وزير الخارجية الصيني السابق" في صحيفة تشاينا ديلي، أن "النموذج الصيني"، الذي يقدم للدول النامية الأخرى خيارا مختلفا عن "النموذج الأمريكي" للتنمية الإقتصادية هو أحد "مساهمات الصين الرائعة في العالم"، ومن خلال هذا النموذج حتى وان وصف بالرأسمالية الإستبدادية أو رأسمالية الدولة وبأنه غير شرعي إلا أنه يمكنه التفوق على الأنظمة الديمقراطية الغربية بطريقة فعالة وعادلة[34]، وهنا سيدعم الاختراق التكنولوجي للأسواق الافريقية قوة الصين الخطابية ويحولها على مستواها من مجرد "تابع" إلى "قائد" في العالم الرقمي المدعوم بالنزعة التسلطية كنموذج بديل

وعلى الرغم من أن الصين لا تستطيع إعادة تشكيل الحكومات بما يتماشى مع نموذجها، إلا أنها تمد يد العون للعديد من البلدان في إفريقيا لتحقيق حكم فعال ومركزي من خلال تعزيز قدرة الدولة في السيطرة المجتمعية بمساعدة التكنولوجيا والشركات الخاصة وقد لا يكون لدى الصين "حق وقوة" أكبر في "التعبير" عن نفسها في العالم فحسب، بل قد تكون أيضا قادرة على تحويل نفوذها الخطابي المزدهر إلى تأثير جوهري بما يكفي لتغيير النظام العالمي وفقا لنموذجها.

5/ الإقتراب الجيوسياسي:

وفقا لسبيكمان فإن كل دولة تسعى إلى الحفاظ على بقائها على قيد الحياة من خلال ضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، وهذا لا يكون إلى من خلال ممارسة القوة المبنية في أساسها على العوامل الجغرافية، التي توفرها لها التأثيرات والفرص المتمثلة في الموارد الطبيعية، كما أن الدول لا تتأثر فقط بخيارات البلدان بموقعها المطلق على الأرض فحسب،

[34] Chang, Yung-Yung. **'China beyond China, Establishing a Digital Order with Chinese Characteristics: China's Growing Discursive Power and the Digital Silk Road'**, 294.

بل حتى بجيرانها التي تشترك معهم في الحدود من حيث قوتهم او ضعفهم نتيجة لتوجهاتهم البرية او البحرية، وعلى هذا الأساس تتحدد قوة الدول وفق النهج الإقليمي لسبيكمان .

وبالتالي تحاول الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق التي تم وصفها بأنها هجوم جيوسياسي ودبلوماسي تشكيل نظام بديل للمنطقة عن طريق التحكم في المسار الإقتصادي للأقاليم القديمة، ورغم ان الباحثين الصينيين يميلون إلى رفض تحديد مبادرة الحزام والطريق كمشروع جيوستراتيجي، إلا أنهم يعترفون بالمشروع الصيني باعتباره مزيجا محسوبا من العوامل الجيوسياسية والذكاء الإقتصادي والمنطق الإستراتيجي، أي وفقا لهم فهو صيغة جديدة للحوكمة العالمية تحمل بعض عناصر التكامل الإقتصادي الإقليمي من ناحية وتشبه إلى حد ما ترتيب شراكة بين الدول من ناحية أخرى، لكن دون استخدام للأدوات العسكرية، أي الاقتصار على الجانب الإقتصادي الإستراتيجي الذي يرسخ مكانة الصين في قلب البنية التحتية الآسيوية

يشير الأدب الصيني لمبادرة الحزام والطريق على أنها "طريق الحرير الذي تم تنشيطه"، وهي مبادرة إقتصادية لتعزيز النمو والتنمية، وفي عام 2015 أكد سفير الصين لدى بريطانيا أن الحزام والطريق غالبا ما يساء تفسيره من قبل البعض على أنه يؤكد نظرية قلب هالفورد ماكيندر، باعتبار ان ما تحاول الصين القيام به هو السيطرة على أوراسيا من أجل الهيمنة الجيوسياسية.

لكن على العكس من ذلك لان الرؤية الصينية مبنية أكثر حرصا على التأكيد على "الفوائد المشتركة"، وفي مارس 2015،، أكد وزير الخارجية وانغ يي أن مبادرة الحزام والطريق ليست "أداة للجيوسياسية" ، بل هي "مكمل مفيد" للمؤسسات الدولية والإقليمية القائمة، لأنها "غير موجهة ضد أي دولة أو منظمة معينة[35].

كما يربطها بعض الصينين المتفاؤلون بمحاولة لتحسين موقف الصين الإقليمي، فعلى حد تعبير غاو فاي فإنها مبادرة مبتكرة تهدف إلى تنفيذ دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية الجديدة ، وهي نوتع من الدبلوماسية التي تستند إلى الية الحوار الإقليمي من خلال مساعدة الصين لجيرانها دون قيد أو شرط في تنميتهم و بغض النظر عن علاقتهم مع الصين، وكل هذا مرتبط برؤية شي لمفهوم الامن الذي يجب ان يحدده الآسيويون من أجل آسيا أنها المنقذ النهائي والقادر والراغب في "تنميته" إفريقيا ، كما يجادلون بأن صعود الصين على الساحة الدولية يعني توفير السلع العامة في شكل رأس مال والخدمات الفنية للدول الأخرى، ووجد المسح الذي أجراه معهد البحوث الصيني الأفريقي في جامعة جونز هوبكنز أن القروض الصينية ليست مساهما رئيسيا في ضائقة الديون في أفريقيا، حيث حدد ستة دول فقط تساهم فيها الصين، من بين العديد من الممولين الآخرين، في الاقتراض الثقيل، بالإضافة

[35] Astarita, Claudia, and Matteo Marconi. **'Reading Spykman in Beijing'**. L'Espace Politique. Revue En Ligne de Géographie Politique et de Géopolitique, no. 49–50 (1 May 2024),2-4.

إلى ذلك، يشير تأثير البنية التحتية الممولة من الصين على النشاط الإقتصادي إلى تداعيات إقتصادية إيجابية من الاستثمار الصيني وينتج توزيعا أكثر إنصافا للنشاط الإقتصادي.

لكن بالنسبة للمتشائمون الصينيون فإنهم يؤكدون على المنظور الجيوسياسي لمبادرة الحزام والطريق باعتبارها مستغلة، والتي لا تمتص موارد إفريقيا لتغذية التصنيع السريع فحسب، بل محكوم عليها أيضا بتدمير إمكانات التنمية في إفريقيا في هذه العملية، وليس لدى الدول الأفريقية أي فرصة لجني أقصى قدر من الفوائد من هذه العلاقة غير المتوازنة بالإضافة إلى هذه الانتقادات يدعي بعض العلماء أن مبادرة الحزام والطريق هي "مشروع إمبريالي جديد"[36].

ولطالما كان سبيكمان مقتنعا بأن الصين يمكن أن تلعب دورا حاسما في التأثير على ميزان القوى الدولي من خلال توسيع قدرتها البحرية وإسقاطها، حيث قال "ستكون الصين قوة قارية ذات أبعاد هائلة تسيطر على جزء كبير من ساحل ذلك البحر الأوسط، وسيكون موقعها الجغرافي مشابها لموقع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط الأمريكي، فعندما تصبح الصين قوية ، فإن اختراقها الإقتصادي الحالي في تلك المنطقة سيأخذ بلا شك إيحاءات سياسية كما دعا سبيكمان الولايات المتحدة إلى الحفاظ على توازن القوى الحالي في شرق آسيا في وقت مبكر من الأربعينيات، قال" سيكون الحفاظ على التوازن ضروريا ليس فقط بسبب اهتمامنا بالمواد الخام الإستراتيجية ولكن أيضا بسبب ما يمكن أن تفعله القوة غير المتوازنة في هذه المنطقة لبقية العالم"، وبالتالي فإن رؤية الصين مضادة لسياسة الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي والبحر الأبيض المتوسط، باعتبار أنها تحاول فعلا ضمان الدفاع عن الساحل الأوراسي من خلال إنشاء قواعد بحرية / عسكرية حديثة وفعالة على طول طريق الحرير البحري، وهذا امر حتمي وضروري إذا ما ارادت تعزيز قدرتها الدفاعية لحماية كل من الأراضي والطرق البحرية التي تدخل ضمن إطار المبادرة.

إن النهج الإقليمي لسبيكمان ربما لا يبرر الخطة الصينية التي تنطبق على الحافة بأكملها إذ أن تقييم القوة من منظور عالمي، وتضمين اليابسة الأوراسية بأكملها لا يتماشى مع تفسيره لكنه يبرز تطوير مصلحة جديدة نحو سن سياسة عالمية، كما أن مفهوم البقاء هو أيضا مفهوم عالمي بالنسبة لقوة عالمية، ووفقا لمنطق سبيكمان، يمكن للسيطرة على البحار الهامشية أن تؤدي إلى ديناميكية تراكم القوة في قوة ريفية تدفع الأخيرة إلى رفع مجال مصلحتها إلى مستوى عالمي، نظرا لأن الحافة تضمن الهيمنة على تركيز كبير للثروة والسكان، وفي الوقت نفسه كافية لزعزعة توازن القوى الحالي، ويمكن أن يؤدي الاتصال المباشر بين البحار الهامشية إلى تهيئة الظروف لبلدان معينة لاستخدام الحافة لتأمين القوة العالمية بدلا من مجرد القوة الإقليمية، ففي زمن سبيكمان كان يستحيل تأمين السيطرة على الحافة، وهذا حتى بالنسبة أوروبا الموحدة أو عودة الصين الجديدة من مجدها القديم وهذا بسبب الاختلاف الموجود بين

[36] Zhejiang Normal University, China, and Yoro Diallo. '« **Initiative La Ceinture et La Route** » et Le Developpement En Afrique'. Journal of Sino-African Studies 2, no. 1 (7 April 2023),4.

مكونات الحافة والضامن الأوروبي في الحالة الأولى والتخلف التكنولوجي للصين في الحالة الثانية[37]، وبالتالي فإن استثمار هاتين القوتين في الأبعاد السياسية والإقتصادية النسبية هي التي تحدد فرصة السيطرة بتكديس القوة للانتقال من السيطرة على نطاق الإقليم الجزئي للحافة إلى الحافة بكاملها من خلال مبادرة الحزام والطريق.

المطلب الثاني : الإقترابات الصينية

1/ إقتراب العالم الثالث لماو تسي تونغ :

تفسر هذه النظرية السلوك الصيني باعتبار الصين جزء من العالم الثالث أو دول الجنوب الشامل،وتركز على أن بداية التعاون الصيني مع هذه الدول في حقيقة الأمر ليس مرتبط فقط بإعلان مبادرة الحزام والطريق بل كان منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وما المبادرة إلى تعزيزا لتلك العلاقات التاريخية بينها وبين دول المحيط وبخاصة أفريقيا التي ساهمت في الاعتراف بحكومة الصين الشعبية من قبل النظام الدولي، واسترجاع مقعدها في الهيئات الدولية من تايوان، هذا دفع ماو بالقول "لقد أعادنا أصدقاؤنا الأفارقة السود إلى الأمم المتحدة".

وبالتالي ونظرا لاسترجاع الحق الشرعي للدولة الصينية بفضل دول الجنوب أصبحت الصين أكبر مانح للمساعدات الدولية التي في المقابل ستعزز مكانتها كقوة قيادية بين دول المحيط، ولقد أوضح سابقا تشو إن لاي في خطابه أمام نواب الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي الرابع لجمهورية الصين الشعبية بأهمية الصين في قيادة دول العالم الثالث في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حيث صرح بأن :

العالم الثالث هو القوة الرئيسية في مكافحة الاستعمار والإمبريالية والهيمنة، والصين كدولة اشتراكية نامية تنتمي إلى العالم الثالث عليها تعزيز وحدتنا مع دول وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ودعمها بحزم في نضالها من أجل نيل الاستقلال الوطني أو صونه، والدفاع عن سيادة دولها، وحماية مواردها الوطنية، وتنمية اقتصادها الوطني، ونتيجة لذلك تصبح قادرة على ترسيخ نفسها كزعيمة للمقاومة ضد القوى العظمى وإعادة هيكلة النظام السياسي والإقتصادي الدولي، وفقا لما يتماشى مع "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" التي ساهمت فيما بعد في تشكيل "مبادئ مؤتمر باندونغ العشرة" لعام 1955 [38]، إن عدم تطرق ماو إلى مبادئ وأهداف مبادرة الحزام والطريق لا ينتقص من إرادته التي شكلت اللبنة الأساسية لدفع بعجلة العلاقات والحوار جنوب-جنوب، فمن خلال هذا الطرح تبين أن توسيع المجال الجغرافي

[37] Astarita, Claudia, and Matteo Marconi. **'Reading Spykman in Beijing'**,4,5.

[38] Vieira, Victor Carneiro Corrêa. **'From Third World Theory to Belt and Road Initiative: International Aid as a Chinese Foreign Policy Tool'**. Contexto Internacional, vol. 41, Dec. 2019, 531,533-545.

للمبادرة ليشمل مختلف دول الجنوب الشامل بالدرجة الأولى لم يكن إعتباطيا أو غير محدد وإنما سار وفق العلاقات التاريخية والتشابه الإديولوجي الحاصل بين الصين وباقي تلك الدول التي يمكن من خلالها أن تمرر الصين نفوذها لتطويق سيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي ولكن وفق إرادات سياسية مستقلة لتلك الدول.

2/ الإقتراب البراغماتي لدينغ شياو بينغ :

يقوم هذا الإقتراب على النهج الإنفتاحي الذي تبناه القائد الأعلى لجمهورية الصين الشعبية دينغ شياو بينغ، وهو عبارة عن مجموعة من الإصلاحات الممنهجة والدقيقة لإخراج الصين من عزلتها الدولية بتبنيها نظام مزدوج التوجه، وقد تم التصريح بهذا الإقتراب لأول مرة من قبل جيانغ زيمين في تقريره في مؤتمر الحزب الخامس عشر، الذي أدرجه مع الماركسية اللينينية وفكر ماو تسي تونغ والذي تم اعتماده كذلك في دستور الحزب الشيوعي الصيني[39].

لم يكن دينغ شياو بينغ "مفكرا" بل "فاعلا"، إن نظرية دنغ شياو بينغ هي في الحقيقة نظرية للبراغماتية الواقعية، تعكسها مقولته المعروفة "لا يهم ما إذا كانت القطة سوداء أو بيضاء، هي قطة جيدة طالما قادرة على اصطياد الفئران" بمعنى أن الصين اليوم على استعداد لقبول أي نهج يعزز مصلحتها، التي تبنى في الأساس على التسوية أي الاستعداد لتقبل عيوب استراتيجيتها للاستفادة من النتائج الأقل من المستوى الأمثل[40]، أي أن كل ما ينجح في الممارسة العملية يجب إضفاء الطابع المؤسسي عليه وتأكيده كمبدأ، ومفاد هذه النظرية هو تبرير الإصلاح الإقتصادي الليبرالي والممارسة الرأسمالية للحزب الشيوعي الصيني وإضفاء الشرعية على قيادة الحزب الشيوعي الصيني من خلال المبادئ التالية :

1/ تحرير العقل والبحث عن الحقيقة من الوقائع .

والتي كانت في الواقع شعار ماو، ونظرية دينغ لا ينبغي من خلال هذا الشعار فصلها عن الأهمية الأيديولوجية، وإنما إعادة تأسيس الحقيقة التي كانت مختلفة عن حقيقة ماو، أي إضفاء الشرعية على إصلاحات ما بعد ماو من خلال تبرير التخلي عن نموذج ماو للتنمية في الصين "التحرر العقلي"، وذلك لخدمة الغرض المزدوج المتمثل في إدانة نهج ماو في التنمية وتبرير زعامة دينغ في الإصلاح، لكن مع الحفاظ على ماو كرمز للشرعية الثورية، لأن قيادة دينغ كانت لا تزال تواجه ضرورة تطوير أيديولوجية جديدة تتماشى مع الماركسية اللينينية وفكر ماو لخدمة برنامجها الحداثي.

---

[39] Weixing Chen, **"Has the Time Come for a New Ideology in China? The Creation of a New Authoritative Discourse."** China Review, 1998, 03.

[40] Mohamed, Metawe. **'Pragmatism in International Politics: US-China practices between 1991 and 2021**15.ع .8 .م ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية 2023, 24.

2/ المرحلة الأولية للإشتراكية كخط أساسي .

3/ اقتصاد السوق في بلد إشتراكي .

4/ تنفيذ وتطوير الماركسية وفقا لمتطلبات العصر ومن وجهات نظر جديدة، تغطي عناصرها السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع والسياسة الخارجية.[41]

كما اقترح دينغ مبدأ دولة واحدة بنظامين للدلالة على الوضع الدولي والمحلي الجديدين وبخاصة قضية هونغ كونغ وماكاو وتايوان التي تعد جزءا من الوطن الأم واقترح بناء دولة اشتراكية قائمة على أساسها[42]، وبالعودة إلى علاقة الإقتراب بمبادرة الحزام والطريق فلم يتطرق دينغ إليها بشكل مباشر لكنه في نفس الوقت مهد لها من خلال إعادة هيكلة علاقات الصين الخارجية مع كل من أسيا وأفريقيا وكذا إعادتها إلى المنظمات الدولية، إذا نظرنا إلى الانفتاح وسياسات الإصلاحات التي تبناها دينغ وطورها تشي جي بينغ سنجدها تتوافق مع النموذج الرأسمالي في جانبها الإقتصادي لأن دينغ نفسه كان قد قال بأن زيادة الإنتاجية هي الهدف الأسمى ومعيار التنمية الاجتماعية، مؤكدا بأنه " لايهم أي نموذج يتم الأخذ به الأهم أن يحقق المصلحة، فالشعب مستعد لاستخدام أي نمط، حتى إن لم يكن قانونيًا، فيمكننا جعله شرعيًا، ولقد أكد رفيق وزميل لينغ " ليو"، الذي كثيرا ما كان يردد مقولته "قط أصفر، قط أسود، ما دام يصطاد الفئران، فهو قط جيد"، ولذلك وفقا لهما فلا يمكن اتخاذ نمط إنتاج ثابت تمامًا والثبات على نموذج ما يقتضي أن يستطيع نفس النموذج حشد حماس الشعب ليتم استخدامه، ولكن بشكل تدريجي لأن دينغ آنذاك فضل تعديل الخطة الحالية بناءً على التغذية الراجعة مستخدما عبارة "اعبر النهر بلمس الحجارة"، ويشير "لمس الحجارة" الإستفادة من التجارب الفاشلة ومراجعتها لمواءمتها بشكل أكبر مع الواقع الملموس والظرفي أي الإستمرار في سياسة الإنفتاح التدريجي مع عدم التأكيد على نموذج محدد حتى يتطابق مع هدف بعيد المدى.

وبالنظر إلى العلاقات الصينية الأفريقية وفق هذا النموذج فهي قائمة على المصلحة المتكيفة مع هذا المنظور الصيني لا الأفريقي لأن دينغ نفسه أكد بأنه لا ضرورة ولا لزوما على أي دولة تقليد السياسات الصينية في إنفتاحها الإقتصادي، حيث قال عام 1985 في اجتماع مع الوفد الغاني: "أرجوكم لا تنسخوا نموذجنا... إن كانت لدينا أي خبرة، فهي صياغة السياسات في ضوء الظروف الوطنية الخاصة بنا"، أي لا يوجد مسار واحد يضمن التنمية الناجحة وحتى النماذج الناجحة هي إنجازات اخرين لا يمكن ضمان تكيفها مع طبيعة كل دولة، ولقد أكد رئيس مجلس الدولة ون جيا باو في مؤتمر فوكاك الرابع عام 2009 على ذلك بقوله :"أن

[41] Weixing Chen, **"Has the Time Come for a New Ideology in China?"**, 15-14.

[42] تشاو تشي كوي، **الإشتراكية ذات الخصائص الصينية المتميزة، كشف أغوار واقع الصين وطبيعة مجتمعها**، ترجمة: حسام المغربي، دار الكتب المصرية، 2017، ص.ص 120،191-193.

الصينيون يدعمون الشعوب الأفريقية في استكشاف مسارات التنمية التي تناسب ظروفهم الوطنية، ونحن نؤمن إيمانًا راسخًا بأن أفريقيا قادرة تمامًا على حل مشاكلها بنفسها بالطريقة الأفريقية"، وبالمثل أكد شي جين بينغ في عدة مناسبات أن تاريخ الصين وظروفها الفريدة تحدد مسار التنمية الذي يناسبها فقط، ويجب على كل دولة اختيار مسارها الخاص وفقًا لذلكونظرًا لعدم استخلاص أي مبادئ عالمية من ممارسات التنمية، لا يمكن للصين أن تقدم أي نموذج محدد للدول الأخرى مثل إجماع واشنطن، بل تجارب فردية فقط، ولربما هذا يتناقض مع الصورة الثقافية التي تريد تصديرها للعالم من خلال الرواية الكونفشيوسية والطاوية، بإعتبار أن الأولى تعبر عن القيم الاجتماعية والثقافية التي تتجاهل السعي وراء المكاسب الإقتصادية والمادية، أي أن الدولة وفق قواعد المعلم العظيم "يجب أن لا تراعي المكاسب المادية، بل الاستقامة"، وأن "الفضيلة هي الأصل، والثروة هي طرف الفرع" وحتى الثانية أي الطاوية التي تنظر للمساعي المادية بأنها غير ذات أهمية وإنما حالة من الاكتفاء الذاتي والرضا بالنفس هي الأهم[43]، وبالتالي حتى هذه الرواية، تم تصميمها وفق هذا المنظور البرغماتي الصيني الذي يجسد إرادة الدولة ومصلحتها فوق أي اعتبار اخر وما الشراكات المختلفة إلا ضمان لهذه المصالح، ولربما يختلف هذا النهج عن النهج الامبريالي بإعتباره لا يهدف إلى الهيمنة ومنع المنافسة ولكنه في نفس الوقت يقدس أمن الدولة بشكل أكثر حنكة واستراتيجية فكل ما تنتهجه الصين من سياسات سواء بتبنيها إستراتيجية الإبتعاد عن الأضواء أو السكوت عن بعض التجاوزات التي قد تتحملها في سياسة توسيع أسواقها من قبل الجماعات أو الدول التي تحاول ان تعرقل مسارها يدخل ضمن مصلحتها المهيكلة والمتكيفة مع أي تحدي قادم، لانها أي ردة فعل في اطار مبادرة الحزام والطريق ضد تلك الدول سيكسر ما تحاول إخراجه للعالم من نموذج منفرد بذاته عن النمط الغربي والذي يمكن ان يكون فرصة لها وللمنخرطين فيه، وحتى وأن عني ذلك إبقاء ملف تايوان متجمدا .

3/ إقتراب قوانشي أو العلائقي لتشين ياتشينغ:

يشرح هذا الإقتراب كيفية تفاعل السلوك الصيني مع العالم الخارجي، ويفترض أن الوكلات والدول مرتبطون إلى حد كبير مثل الحبال في شبكة السياسة العالمية بحيث أن غياب فاعل قد يؤثر بشكل كبير على باقي الفواعل ليس كما هو الحال بالنسبة لنظرية البلياردو عند الواقعيين مثل لاعبي Weiqi أو Go ،وهي عبارة عن لعبة لوحية إستراتيجية قديمة في الصين، والتي لا يمكن فهم وظيفة أي قطعة معينة منها دون الرجوع إلى القطع الأخرى في اللعبة، وهذا يختلف كليا عن النزعة الفردانية التي تجسد مبدأ الدولة القومية ككيان مستقل، وهو ما يرفضه هذا الاقتراب الذي يقوم على تحليل السياسة العالمية من خلال دراسة العلاقات بين مختلف الكيانات بدلا من التعامل معها على أساس إنعزالي، وبالتالي فهي تختلف مع وجهة نظر

[43] Tang, Xiaoyang. **Coevolutionary Pragmatism: Approaches and Impacts of China-Africa Economic Cooperation,**1st ed. Cambridge University Press, 2021,13,25-28.

الواقعية الجديدة والنيوليبرالية التي تنظر إلى الدول والفاعلين كفاعلين وعقلانيين، لتتقاطع مع البنائية التي ترى أن تلك الفواعل تكون علاقات ديناميكية فيما بينها على أساس البناء الهوياتي لبعضها البعض .

وبالتالي يصبح تعريف الأمن وفقا لهذا الإقتراب لا يتوقف فقط على القوة الصلبة والناعمة للبلد بل على علاقاتها مع مختلف تلك الفواعل، بغرض السيطرة على المعضلة الأمنية التي تثير مخاوف أمنية حول السباق نحو التسلح عبر التفكير من وحول العلاقات في عمليات صنع القرار الخاصة بهم والنظر في مجمل دوائرهم العلائقية كخلفية للعمل، وبالتالي لا يوجد صراع حتمي مادام هنالك قنوات اتصال مترابطة، وبالتالي تصبح قوة الدولة وفق هذا الإقتراب معرفة بطبيعة علاقتها مع بقية الدول وبخاصة المجاورة لها، وهذا ليس من خلال السعي إلى الهيمنة الإقليمية بل بالقدرة على إمالة الحكومات القائمة على قواعد معينة بدلا من استبدالها، وهذا الأمر سيؤدي في الأخير إلى نظام دولي علائقي في المنطقة مثلما كانت عليه الصين في وقت سابق من خلال نظام الروافد الذي يجعل من الدول المجاورة روافد للصين لكن بشكل مستقل سياسيا وهذا عبر العلاقات التجارية المفيدة للطرفين[44]، وبالتالي ما تحاول بكين اليوم القيام به من خلال مبادرة الحزام والطريق يتطابق مع التفسير العلائقي لسياستها الخارجية، فهي تحاول تحسين علاقاتها مع دول الجوار من خلال البريكس والمبادرة التي ينطوي داخلها العديد من المشاريع التنموية، وتحاول كذلك تقليل التنافس مع واشنطن كوسيلة لتحقيق التكامل الإقليمي وبعدها تكوين نظام علائقي يتسم بالشعور بالقيم والهوية المشتركة داخل مجتمع المستقبل المشترك الذي أعلنه الرئيس تشي في كثير من خطاباته، وأصل هذا البناء في إقتراب ياتشينغ يجب أن يوجه أولا إلى الدوائر السلطوية لتلك الجهات بإعتبارها أكثر الجهات تفاعلا مع المحيط الخارجي وأكثرهم إمكانية لتغيير وبالتالي فإن التلاعب بالجزء عوض الكل أسهل في تكوين تلك العلاقات، وهذا لا يعني أن الصين ستهيمن على المنطقة وتمارس قوتها الصارمة بطريقة وحشية كما اقترح الواقعيون ولكن ستحاول توطيد تلك العلاقات بما يخدم مصالح المنطقة، وفي نفس السياق وجد كالاهان أن القيادة الصينية الجديدة تحت قيادة شي جين بينغ ركزت أكثر على الدبلوماسية المجاورة لإدارة وتحسين علاقات الصين مع الدول المجاورة أكثر من أسلافه، وجادل كذلك شيويه لي مدير قسم الدراسات الإستراتيجية والدولية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية بأن الدبلوماسية الطرفية قد حلت محل القوة العظمى في الفضاء الصيني وأصبحت أولوية العمل الدبلوماسي الصيني تحت قيادة شي، وأشار أيضا وانغ يونغ مدير مركز الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة بكين إلى أن الولايات المتحدة عوملت كمركز للدبلوماسية الصينية في العقود القليلة الماضية، لكن تحول الولايات المتحدة إلى آسيا أدى إلى تفاقم علاقات الصين مع جيرانها ولذلك شدد على أهمية الهامش في التفاضل وبأن مبادرة الحزام والطريق في الصين جاءت من الضغط المشترك لتباطؤ الاقتصاد

[44] Zhaohui Wang, **"Understanding the Belt and Road Initiative from the Relational Perspective.", 11-13.**

الصيني، ومحور الولايات المتحدة إلى آسيا وتدهور العلاقات مع الدول المجاورة[45]، وبالتالي يرفض أنصار هذا الاقتراب أن توصف مبادرة الحزام والطريق على أنها خطة مارشال الصينية فحتى وإن كان هنالك تشابه في المؤشرات إلا أنها تظل مقارنة سطحية بإعتبار أن المبادرة أكثر انفتاح وشمولية مع القليل من المشروطية السياسية، وكذا تستوعب أنظمة اجتماعية أكثر تنوعا واستراتيجيات تنموية أكبر، ولم يتم تحديد حدود المبادرة حتى الان لأنها لا تشمل كما ذكرنا سابقا مجالا واحد من العلاقات وإنما تتعدى ذلك بكثير بحيث تتكيف مع جميع احتياجات الدول وبخاصة المستضيفة لها.

4/إقتراب تيانشيا لتشو تينغ يانغ:

من زاوية نظر هذا الإقتراب فإن مبادرة الحزام والطريق هي عبارة نظام ناشئ للحكم يتجاوز حدود الدولة ويقوم على الرعاية المتبادلة، وهي تتقاطع نوعا ما مع العلائقية في فكرة أن نجاح الدولة لا يتحقق إلا بنجاح جميع الدول، لأن العالم بات يتألف من العديد من الفواعل السياسية المترابطة وما مبادرة الحزام إلى وسيلة لإدراك حجم هذا الترابط بين تلك الفواعل وحثهم على العمل وفقا له.

يعكس هذا الإقتراب محاولة خلق الفرص الربحية بالنسبة للجميع بحيث تصبح الرؤية المتوقعة للعالم تبدو أكثر ضمانا لتلك الفرص من خلال المبادرة التي لا يمكن أن تنجح إلا من خلال ازدهار وتطور مختلف الدول الأعضاء فيها بشكل متناغم قائم على التعاون وتقديم المساعدات للدول النامية والمتمثلة في بناء البنية التحتية لإرساء نظام الانسجام المتناغم، ووفقا لذلك فإن لي تشونلين وتشن جيانكينغ وآدم غريديهوج يعبران عن المبادرة بأنها إطار للحوكمة العالمية قادر على توفير منافع عامة عالمية، وهذا نجده أيضا عند تنغ وين شنغ الذي ربط بين أهداف المبادرة وفكرة بناء مجتمع المصير المشترك لتشي مع نظام تيانشيا أو نظام الإنسجام، والذي وجد بأن كلاهما يتشاركان الروح الجوهرية نفسها سواء كان ذلك لتعزيز نوع جديد من التعاون الدولي، أو تحسين الحوكمة العالمية، أو إرساء نظام سياسي وإقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً، أو تحقيق عولمة إقتصادية جديدة، كما يجادل باو جيانيون بأن مبادرة الحزام والطريق هي رؤية استراتيجية صينية تهدف من خلال الصين إلى أن تكون دولة كبرى قادرة على تحقيق مُثُل تيانشيا، ويؤكد مين هونغ على ذلك لكن في نفس الوقت يضيف بأنها فرصة مفيدة للعالم، وبالتالي فهي في منظور مفكري تانشيا تتناقض مع خطة مارشال الأمريكية التي يرونها وعلى رأسهم مين بأنها إستراتيجية تعمل ضد فكرة الإنسجام الصينية وتدفع بالدول إلى اتخاذ الصراع أساس لعلاقاتها وتغذيها[46]، وهذا بإعتبار أن نفس الخطة ليست موجهة لفائدة الجميع ولا تتناغم مع نظم جميع الدول حتى الموجهة لهم، بل مجرد إستراتيجية بعيدة

[45] Zhaohui Wang, **"Understanding the Belt and Road Initiative from the Relational Perspective.", 14-16.**

[46] Adam Grydehøj and Ping Su, **China and the Pursuit of Harmony in World Politics: Understanding Chinese International Relations Theory**, 1st ed., Routledge, 2021,61,62.

المدى قد تبدو للوهلة الأولى أنها تتقاطع مع أهداف تلك الدولة ولكن على الصعيد الواقعي فإنها تخدم مصالح الدولة المبادرة بها أي الولايات المتحدة حتى على حساب المصالح البعدية للمعنيين عبر المشروطية، وهذا عكس ما تقوم عليه مبادرة الحزام والطريق من تنمية مشتركة ومبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون العملي المؤسس على قيم الحوار المشترك والبناء المشترك والمنافع المشتركة.

11/ إقتراب غونغشنغ:

بالنسبة لهذا الإقتراب فيعتبر أن مبادرة الحزام والطريق تعمل على تعزيز السلام والازدهار المشتركين من خلال توجيه الأنظمة السياسية نحو علاقات تكافلية أو اعتماد متبادل، أي ليس فقط الانخراط في المبادرة وتبني نهج الإستفادة دون الإفادة وهذا بإعتبار أن كل الدول لها مصير بشري مشترك لا يمكن أن تعزز وجودها وفرصها وهي تعمل منفردة وفق مصالح متباينة لأنظمتها السياسية، وبالتالي يصبح عامل التكافل يتضمن التنسيق بين مصالح الأنظمة السياسية ومواءمتها من حيث المعالجة على نطاق جماعي.

ويجادل كل من تشانغ تشيانشياو ولي جيالين في تحليلهما للإنتقال الصناعي بين الصين ودول مبادرة الحزام والطريق بأنها فرصة تاريخية يمكنها ان تنقل تلك الدول إلى الإرتقاء الإقتصادي وتحسين التنمية بإعتبار أن المبادرة قائمة في الأساس على مبداي التعاون الدولي وتقسيم العمل، وبالتالي تعميق العلاقة التكافلية بين تلك الدول، ويؤكد ليو شيويليان وشين نا أن "مبادرة الحزام والطريق قد بنت منصة للمشاركة المتساوية والتنمية المشتركة للدول النامية... في نظام غونغشنغ" ويستذكر يي باوزونغ وتشانغ جي يان أن أصول هذا الإقتراب قائم مستمد في ذاته من العلوم الطبيعية، بإعتبار أن النظرة التكافلية للدول تشبه إلى حد ما الروابط المادية الممتدة بين عضو أو أكثر من أنواع مختلفة في بيئة السكان.

ويعزز شيا ليبينغ هذا الاقتراب من خلال محاولة تركيبه مع الاقتراب النظمي ويرى شيا أن هذا المزيج أي "إقتراب النظم التكافلي"، يمكن من فهم المبادرة بشكل أعمق وبالتالي إرساء أهدافها ليتوصل بأنه يمكن للصين أن تعتمد هذه المقاربة لتوجيه عملية صنع سياسات مبادرة الحزام والطريق، ومن ثم تعزيز شكل هندستها دوليا.

كما يطبق لي هونغ ينغ هذا الإقتراب المزدوج في مجال التعليم والثقافة من خلال ربط الجامعات في الدول داخل مبادرة الحزام والطريق بآلية تكافلية للتنمية الإقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية على طول الطريق وترقية سلسلة القيمة الثنائية ويجادل ليو يو جين وين يانزهاو وزينغ شياو مينغ بأن "المنافع المتبادلة والتكافل أساسان مهمان للتنفيذ المستدام لمبادرة الحزام والطريق"، ويستخدم ياو لو وجينغ جينغ نهج غونغشنغ للدفاع عن الحاجة الملحة للتحرك الواعي نحو التكافل كما حدث اثر استجابةً الصين لجائحة كوفيد-19، والتي عززت من خلالها الطريق الصحي للمبادرة، ونفس الإستجابة يمكن عولمتها لمعالجة

التحديات المشتركة بفعالية لصالح العالم ككل وتسهيل ظهور مجتمع إيجابي ذي مصير مشترك.

وحسب يو شياو تشونغ ولوه شيا فإن التعاون في مجال الطاقة وفقا لهذا الإقتراب ضمن مبادرة الحزام والطريق يجب أن يتم وفقا لأربع مسارات استراتيجية، وهي وحدات الاستقرار وتوطيد الأسس، وتحسين البيئة، وتحسين الواجهات لأن وحدها السياسات الدقيقة للطاقة والتمويل والمرافق، قادرة على تكييف التكافل بين الدول من أجل نيل مكاسب مربحة للجميع، حتى وإن كانت غير متكافئة وعشوائية وغير مستقرة لكنها تظل تخدم أهدافا ربحية بالنسبة للجميع[47].

بالعودة إلى مجمل المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الصيني نجد أن كل إقتراب ركز على سلوك محدد من الإستراتيجية الصينية المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق، وهذا التنوع في المقاربات يعكس التنوع في الأراء أيضا بين الصينين فيما بينهم وبين من حدد الصين كتهديد أولي في الأجندة الأمنية الدولية وبخاصة الإقترابات الغربية التي التمسناها بشكل أكبر في الإقترابين الواقعي والجيوسياسي، ورغم ان الإقتراب البرغماتي يقوم على نفس أحد أسس الإقتراب الواقعي وهو المصلحة إلا أنهما مختلفين تماما من حيث تعريف هذه الأخيرة بإعتبار ان نظرة الصين لمصالحها مختلفة تماما عن نظرة المنتقدين لها، لأن من يحدد مكونات تلك المصلحة ليس نموذج واحد حتى وإن عنى ذلك السير في نفس النسق الإقتصادي، وبالتالي ففكرة أن مبادرة الحزام والطريق فرصة أو تهديد وجودي للفواعل المنخرطة بها يتم قياسها والتعبير عنها من الفواعل نفسها لان مجرد التنظير وفق لتجارب محدودة لا يعني التمسك بحقيقة نسبية، وذلك أنه بمجرد تركيزنا على متغيرات أخرى كالإقتصاد والهوية وملف التاريخ يتغير الطرح من جديد وتصبح تلك الحقيقة النسبية مجرد افتراض بتكيف مع الخطوات التالية التي ستتبناها الحكومة الصينية، وبالتالي إعادة هيكلة التفسير من جديد مثلما تم العمل عليه بالانتقال من اقتراب لأخر لمعرفة مدى شمولية الطرح التي من المفترض أن نتمسك بواحدة منها ولكن الواقع المتغير لا يسمح لنا بذلك، حتى وإن تم تجريد الواقعية من واقعيتها ومزجها بالعلائقية سنبقى نتساءل عن الأهداف والدوافع وبالتالي فإن التركيز على علاقات ثنائية تجري وفق اطار إقتصادي، سياسي، أمني بين كيفية تفاعل الدولة المستضيفة مع رهانات تلك المبادرة هو السبيل لتقييم أي جهود أودوافع صينية، ولا يرتبط هذا التفسير النظري بشكل كلي مع مختلف العلاقات، فحتى وإن لم نستطع تعميم تلك النتائج على كل تلك الترابطات المعقدة بين المبادرة بأبعادها وأطرافها فإنه يمكن على الأقل تحديدها على مستوى ثنائي أضيق.

[47] Adam Grydehøj and Ping Su, **China and the Pursuit of Harmony in World Politics: Understanding Chinese International Relations Theory**, 65,66.

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في التعامل مع الشراكات الإقليمية والدولية عامة والصينية خاصة

تتبنى الجزائر مقاربة شاملة تركز في جانبها الإقتصادي والأمني على سياسة التنويع الإستراتيجي في كل القطاعات وشتى المجالات، وهذا نتيجة للتحولات المستمرة على المستوى القاري والعالمي وكذا تجدد التهديدات الأمنية التي تدفع بالجزائر للخوض في طريق الإستثمارات التي تخدم من خلال موقعها الجيواستراتيجي أدوارها الإقليمية.

المطلب الأول: الشراكات الإقليمية والدولية في المنظور الجزائري

إن الحديث عن أي اندماج في شراكة إقتصادية معينة بالنسبة للجزائر يستدعي المرور أولا بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تعد الركيزة الأساسية لتحليل نقاط الإرتباط الخارجي بالنسبة للدولة الجزائرية، في نفس الإطار فلقد دعت الجزائر منذ عام 1974 إلى عقد العديد من الدورات الاستثنائية مع الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل اخراج مبادئ سياستها الخارجية دوليا والترويج لها لبناء نظام إقتصادي دولي جديد يقوم وفقا لها، بإعتبار أن نفس هذه المبادئ إذا ما تم تعميمها ستكون ذات فائدة مشتركة بالنسبة لجميع الدول فالمساواة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومشاركتها الفعلية في تسوية مشاكل العالم وحرية اختيار نظامها الإقتصادي والاجتماعي الخاص، وكذا تسيير الدول النامية لثرواتها الطبيعية ونشاطاتها الإقتصادية الضرورية لتنميتها وتحديد أسعار عادلة ومتساوية بين المواد الأولية والمواد الأخرى المصدرة من طرف البلدان النامية، وبين المواد الأولية والمنتجات الأخرى المصدرة من طرف البلدان المتقدمة هي التي ستغير مجال التعاملات بين الجنوب والشمال وكل هذا بالتوازي مع محاولات الجزائر لإصلاح حركية المنظمات الدولية وجعلها أكثر دمقرطة منذ السبعينيات، عبر دعم جميع الصيغ الممكنة لإقامة وتعزيز التعاون جنوب – جنوب، وكذلك تحقيق أهداف الحوار بين الشمال والجنوب[48]، ولا تزال الجزائر إلى اليوم تؤكد على هذه المبادئ المستمدة في الأصل من ميثاق الجزائر الذي هو وليد ثورة التحرير الجزائرية وعقيدتها النضالية التي سخرت لها جميع قدراتها البشرية والمادية والعسكرية لخدمة القضايا العادلة والتحرر من قيود الإمبريالية، وهذا ما ترسخه الجزائر في المجموعات والملتقيات الدولية والتي بشكل ما تتقاطع وأهداف بعض الدول الكبرى كالصين مثلا مثلما

[48] فيروز، مزياني **"الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية"**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد08، العدد 15(2019)، 201.

تطرقنا له سابقا في نظرية النظام التكافلي والانسجام العالمي، ولكن وفق نطاق أمني أشمل أقرب للطرح الدينغي حول المصلحة الوطنية .

وبالنسبة لمبدأ عدم التدخل السابق فوفقا للباحث عبد النور بن عنتر فإنه قائم على ثلاثة مناهج، حيث يسترشد باعتبارات الليبرالية أي القواعد والمؤسسات الدولية، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2/7 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية الاخرى، و التي تعد الجزائر من الملتزمين والداعمين لها ولمبادئ الأمم المتحدة التي تنتمي إليها، والتدخل هنا يمتد ليشمل جميع الأبعاد وباختلاف نظام محاكاته أي يتعدى الجوانب السياسية ليفرض الاحترام المتبادل بين الأنظمة في محيط يتسم بالفوضوية وكذلك يستند هذا المبدأ على البنائية من حيث المعايير الثقافية والهوياتية التي تطرح فكرة العيش في سلام والحفاظ على الصورة التاريخية للجزائر في دعمها للقضايا التحررية، وكذلك الواقعية التي تتجلى في السيادة ومركزية الدولة، والمصلحة الذاتية[49] والسيادة هنا تعنى بجميع مستوياتها وقطاعاتها السياسة والإقتصادية والجيوسياسية، ولكن ورغم ذلك حاول المشرع الجزائري فتح مجال الاستثمارات والشراكات وتشجيعها حتى تتلاءم مع الاحتياجات المختلفة، فمثلا نجد أن وزارة الخارجية الجزائرية قد قامت في اطار تعزيز الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية على إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بها بهدف الترويج للمناخ الإستثماري الداخلي خارج الوطن من خلال المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين وفي اطار قانوني منظم، وهذا ما نص عليه الدستور الجزائري الأخير الصادر بتاريخ 2020/12/30 في المادة 61، التي تضمن حرية التجارة والاستثمار وممارستها في إطار القانون، وغيرها من القوانين والمراسيم التي نذكر منها :

- المرسوم التنفيذي رقم 17/100 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لصلاحيات وطريقة تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- المرسوم التنفيذي رقم 17/101 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد للقوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيقها على مختلف أنواع الاستثمارات.

- المرسوم التنفيذي رقم 17/102 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لكيفيات تسجيل الإستثمارات.

- المرسوم التنفيذي 17/103 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد المبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفية تحصيله.

[49] Abdennour Benantar, **"Transformations and Dilemmas in the Context of Regional Unrest and Internal Hirāk,"** ALMUNTAQA,05, no.2 (2022),69.

- المرسوم التنفيذي 17/104 المؤرخ في 05/03/2017 المتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة[50].

وهذا الإطار القانوني المعلن هو تحفيز وتشجيع للمستثمرين الجزائريين والأجانب ودعم لإستراتيجية التنويع الإقتصادي التي تسعى من خلالها الجزائر إلى التحرر من قيود الهيمنة الإقتصادية التقليدية وبخاصة الفرنسية والتوجه إلى شركاء إقتصاديين اخرين الشركاء الإقتصاديين على أساس شراكة استراتيجية تقوم على الربح المشترك وهذا انطلاقا من مميزاتها السياسية وموقعها الجيواستراتيجي والإقتصادي في القارة، الذي يمكنها من ادراك مصالحها والعمل على وضع حاجز منيع لعرقلة أي محاولة لتخريبها، كما أن الجزائر تحاول جاهدة إخراج أعضاء السلك الدبلوماسي عن الدور التقليدي المحدود الموكل لهم بتدعيمه بنشاطات إقتصادية وتجارية تعمل على جذب الإستثمارات الخارجية إلى الداخل، وعلى نفس الأساس تم تشكيل مديرية ترقية ودعم المبادلات الإقتصادية التي تربط الدوائر الوزارية بمختلف المؤسسات والهيئات الوطنية المدعمة لإستراتيجية التنويع الإقتصادي، من خلال تنسيق أعمالها على المستوى الدولي ومرافقة المؤسسات الجزائرية في مساعيها الرامية إلى ولوج الأسواق الخارجية، وتتمثل مهام المديرية في :

1/ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر.

2/ المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.

3/التزويد بالمعلومات والتحاليل الإقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية ودعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.

4/ إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية.

أما بالنسبة لمكتب الإعلام وترقية الاستثمارات و الصادرات الموجود على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، والذي يعد احد اليات تعزيز الدبلوماسية الإقتصادية فتتمثل وظيفته في تنشيط عمليات التصدير والشراكات مع المتعاملين الأجانب من خلال المتعاملين الجزائريين الذين يعملون على التعريف ببيئة الاستثمار وتزويد المستثمرين بالنصوص القانونية اللازمة لتكوين أو اقتراح أي شراكات، وكذلك يقوم المكتب بتنظيم عروض وندوات وأيام دراسية حول بالتعاون مع وزارات وهيئات وطنية بهدف تكوين رؤية واضحة حول وضعية تلك الإستثمارات والبعثات الإقتصادية .

---

[50] أمينة بوبصلة، **"الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الأفريقية بين الواقع والطموح،"** الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة، 30/31 أكتوبر 2018 : 161،160.

كما نجد شبكة المكلفين بالشؤون الإقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية التي وضعتها وزارة الخارجية تحت تصرف المتعاملين الإقتصاديين من أجل مرافقتهم في عملياتهم التصديرية للمنتوجات الجزائرية و من أجل ولوج الأسواق الخارجية من خلال وضع أرقام هواتفهم والبريد الالكتروني للتواصل على مستوى البوابة الخاصة بالدبلوماسية الإقتصادية لوزارة الشؤون الخارجية، بإجمالي 47 مكلف في فيفري 2021 وتختلف رتبهم بين وزير مفوض، ملحق الشؤون الخارجية، سكريتير وزير الشؤون الخارجية، مستشار الشؤون الخارجية موزعين حسب المناطق كالتالي:

- منطقة إفريقيا: 15 مكلف.
- الدول العربية: 6 مكلفين.
- أوروبا: 16 مكلف من بينها 10 في فرنسا لوحدها.
- منطقة أسيا 03 متواجدين في أندونيسيا إيران ماليزيا.
- منطقة أمريكا: 04 موزعين على كندا شيلي فنزويلا، إكوادور.

وبالتالي يظهر من خلال هاته السياسات الاهتمام الجزائري بإستقبال وإرسال مختلف المبادرات واتباع سياسة انفتاح اكثرا تنويعا في الأطراف والمضامين، ويظهر ذلك جليا من خلال الزيارات الرسمية التي يقوم بها السيد الرئيس عبد المجيد تبون وكذا الفريق الأول والوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني السعيد شنقريحة على المستويين الثنائي والتعددي وفي اطار إقتصادي وتجاري وامني بالدرجة الأولى، كما حث الوزير الأول في اجتماعه مع رؤساء البعثات الإقتصادية على ضرورة التوجه نحو تجسيد البعد الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية بما يساهم في زيادة جاذبية الاقتصاد الجزائري، بمشاركة العديد من الهيئات والوزارات ورجال الاعمال الجزائريين[51].

كل هذه السياسات تدل على ترحيب الجزائر بالمبادرات والشراكات المختلفة لأنها بالأساس تخدم مصالحها الإقتصادية وبالتالي ترى أنه لا ضرر من اكمال مسار الانفتاح الإقتصادي على العالم وفق مبادئ سياستها الخارجية التي يمثل مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول والحياد والمساواة في اكتساب المنافع أساسا لها في التعاملات الدولية والإقليمية.

[51] جمال لعرب، **"الدبلوماسية الاقتصادية بين متطلبات التفعيل ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر،"** الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية، جامعة 08 ماي 1945، 30/31 أكتوبر 2018: 271،272.

المطلب الثاني: علاقة العقيدة الأمنية الجزائرية بالمبادرات الإقليمية والدولية

تعتمد عملية انخراط الجزائر في المبادرات والشراكات الإقليمة والدولية على مدى انعكاس عقيدتها الأمنية على سياستها الخارجية بإفتراض أن لكل شراكة أو مبادرة تهديد معين ينطوي تحتها بإختلاف بعده ومستواه، ولذلك قبل أن تنظر الجزائر إلى أي مشاركة أو شراكة معينة تأخذ في الحسبان من جهة كيفية تأثير تلك الأخيرة على إحدى القطاعات الأمنية وكيف سيؤثر تدهور هذا القطاع على باقي القطاعات المختلفة، ومن جهة أخرى فهي تدرس مدى إمكانية توافق هذا الجانب الأمني للشراكة أو المشاركة مع المصلحة والأهداف الوطنية التي لا يمكن عزل طموح القيادة الإقليمية وفق تلك المبادئ عنه، ولذلك يجب أن نضع مفهوم الأمن القومي في المنظور الجزائري فوق أي إعتبار أو صفقة تجارية، وهنا لا نعنى بالأمن حماية الحدود فقط وإنما الدولة ككل من أي خطر أو تهديد موجه من قبل جهة أجنبية مهما بلغت او تخطت معايير قوتها الدولية، فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تستهدف مختلف قدراتها السياسية والعسكرية والإقتصادية.

التهديد اليوم لم يعد يتعلق بإستخدام القوة الصلبة فقط، بل يتعداه إلى أبعاد أخرى، وهذا يتوافق نوعا ما مع ما قدمه باري بوزان وأولي ويفر حول تحليل الظواهر الأمنية من خلال التركيز على مختلف المستويات والأبعاد الحيوية لدى الدولة كالعنصر العسكري، الإقتصادي ،السياسي ،الإجتماعي، البيئي والتي تكون مرتبطة ببعضها البعض بشكل معقد يخفي مكمن المخاطرة بها، ولذلك لا يمكن تحليل ظاهرة الأمن إلا من خلال تفكيك إرتباطاتها لفهم كل قطاع على حدى ومعرفة نوع وحجم تأثيرها على القطاعات الأخرى، وهذا حتى نصل إلى فكرة واضحة عن مشكلة الأمن القومي وتحديد اتجاه ما على أنه تهديد ام لا، و يقول بوزان في هذا الخصوص" إن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وطريقة لترتيب الأولويات، غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابط"[52].

وهذا حتى بالنسبة للمميزات الإقتصادية والجغرافية للدولة التي تمكنها من تسخير الفرص لخدمة مصالحها الوطنية والإقليمية والتي ستنعكس بدرجة معينة كفوائد محققة تتقاسمها الأطراف المشتركة والتي يجب دراسة تداعياتها الأمنية قبل أي ربط بينها وبين شراكة أجنبية قد توقع الدولة في مشاكل إجتماعية مختلفة ، فلا يمكن مثلا عزل السيادة الإقتصادية عن الأمن المجتمعي بإعتبار انه اذا ما لم يتم تأمين هذا الجانب فإن الهوة بين المستغَل والمستغِل خاصة في ما تعلق بالموارد الأولية التي تعد غايات مربحة بالنسبة للدول المصنعة والمستوردة لها ستزيد بشكل كبير وإذا حدث خلل في عملية النقل هذه، فإن أحد القطاعات سيتأثر بذلك جراء ضغوطات سياسة منتهجة من تلك الدولة المستوردة، وهو ما يشكل تهديدا إقتصاديا وإجتماعيا

[52] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2020)، 110.

على الإحتياجات الأساسية لسكان الدول المصدرة خاصة إذا ما حدثت تقلبات في أسواق الطاقة فتصبح عاجزة عن لعب أي أدوار في السوق العالمية، ومجرد تابعة لأحد أقطاب المركز.

هذا الأمر سيدفع في النهاية بشعوب تلك الدول إلى الهجرة غير المرغوب فيها عند فقدانهم لأدنى معايير الحياة الاجتماعية في ظل استمرار ذلك الإستغلال،[53] وهذا ما لا تسمح به العقيدة الأمنية الجزائرية التي ليست مرتبطة بزمان ومكان محدد بل يتم تحديدها بشكل مستمر وفق طبيعة وتحرك التهديدات ومن يقوم بتنشيطها، باعتبار أن التهديد لم يعد يرتبط بمجال معين - كما صرح بوزان- وإنما أصبح يتشكل حتى من جهات غير تقليدية قد تستفيد من اثارة الازمات على أي شراكة إستراتيجية بعيدة المدى قد تقوم بها الدولة الجزائرية، ولذلك فإن إيجاد الصيغة الشاملة لمحاربة مختلف التهديدات يستدعى محاولة تهيئة البعد الإقليمي كذلك وتأمينه من خلال العلاقات الإقتصادية والعسكرية مع دول الجوار [54]لأن الشراكات الدولية قد تقدم فرصا للجزائر لتخطي مسائل الانكشاف الإقتصادي المعتمد على مصدر واحد للدخل القومي المتمثل في النفط والغاز المعرضان لتقلبات السوق النفطية العالمية.

ووفقا لبوزان فإن للبعد الإقليمي هذا، دور أساسي مهم بالنسبة للدول، وذلك بإعتبار أن الظاهرة الأمنية "ظاهرة علائقية"، وأن المسائل الأمنية التي تواجه الدولة ليست فردانية أو معزولة عن محيطها الاقليمي وفق ما كان سائدا في المنظور التقليدي، بل على العكس هي مرتبطة به ارتباطا وثيقا وبإمكانية التأثير والتأثر بالتهديدات الأمنية المتواجدة فيه، فالمجال الاقليمي يعتبر مستوى مهم ترتبط فيه الفواعل الدولية، بحيث لا يمكن النظر إلى أمن احداها دون الأخرى، ويلعب في ذلك المجال الجيوسياسي والايديولوجي دورا أساسيا في ترسيم حدوده، ويطلق عليه بوزان تسمية "المجمع الأمني "الإقليمي".[55]

ولهذا فإن فتح هذا المجال أمام إمكانية تجديد التفكير الأمني يستلزم فتح ثغرات أخرى على المستوى المتوسط أو الدولي، الذي يعتمد على مرجعية فردية تتفاعل مع باقي المرجعيات من حيث التحركات الأمنية التي تقوم بها هذه التجمعات الفاعلة الأمنية بطرق تعزز بعضها البعض، وهذا جزء مهم من تشكيل الصورة الأمنية كممارسة خطابية، كما أن نموذج المستوى المتوسط يشبه إلى حد كبير التفكير الواقعي الخام حول توازن القوى، حيث تتفاعل اهتمامات الأمن القومي للدول (أ، ب، ج ، د)، على أساس الحسابات المادية للتهديد، وتضل السياسة الأمنية للفاعلين أنانية في الأساس مما يجعل النظام يسير في نفس المسار في بعده الإقليمي، فالتحالفات مثلا مفيدة لكنها مؤقتة بالضرورة، وعليه لو أخذنا هذه المقاربة الأوروبية لتحليل

---

[53] Buzan, Barry. **"New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century."** International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) 67, no. 3 (1991),445-447.

[54] نور الدين، فلاك. **"دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة".** مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد04، العدد 02(2019)، 1087،1086.

[55] - رحموني فاتح النور، **الأمن الدولي والإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى**، الأردن : ألفا للوثائق، 2021)، ص.54 .

الوضع في بلدان المغرب العربي والساحل فسنجد أن هذا الإعتماد المتبادل غير مفعل بسبب سياسات التدخل الخارجي في المنطقة والتي تسعى الجزائر جاهدة لتغييرها، وهذا بالنظر إلى التحديات الأمنية الإقليمية التي تواجهها والتي تشمل النشاطات الإرهابية على طول الحدود الشرقية والغربية والجنوبية، نتيجة للإنفلات الأمني الذي تعيشه دول المنطقة، وكذلك نجد مشكل التهريب والإتجار بالبشر والمخدرات والتي تستغلها جماعات الجريمة المنظمة وبعض دول الجوار "المغرب خاصة"، كوسيلة دعم إقتصادية، ولكن على حساب أمن واستقرار المنطقة، ولذلك عوض ان تستثمر الجزائر في قطاعاتها التنموية تراها تحاول جاهدة ضبط استقرار المناطق الحدودية من خلال توجيه ميزانيتها إلى الاحتياجات الدفاعية كضرورة أولية وطنية، وبدرجة أقل نجد المنافسة النشطة بين الفواعل الإقليمية والدولية والجزائر في غزو الأسواق الأفريقية بالمنتجات المحلية، فحتى وان كانت صادرات الجزائر قليلة وغير معروفة نسبيا بالمقارنة مع سلع تلك الفواعل، لكن تبقى محاولة ضرورية لتعزيز السوق الجزائرية-الإفريقية التي تخدم مصالح الجزائر وتنعكس بشكل إيجابي على تلك الدول في شكل مساعدات مالية وإقتصادية.

كما أن نشاط تلك الفواعل وبخاصة الدولية يقلل في كثير من الأحيان من دور الجزائر الإقتصادي، خاصة إذا ما كانت هذه المنافسة مدفوعة بالاختراق السيبراني لمؤسسات الدولة وفي ظل محاولة بعض الأطراف الخارجية زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي بمتغيرات مجتمعية-إقتصادية، وبالتالي ووفقا لهذه الرؤية فإن الشراكة تولد الحذر في نفس الوقت مع استمرارية التأكيد على أولوية الأمن كضمان للتطور والازدهار.

بالتالي فإن الشراكات الأمنية والإقتصادية الثنائية أو التعددية للجزائر تدخل في هذا الإطار الذي يحاصر مختلف التهديدات الموجهة للداخل، أي أنها تنظر لجميع المسائل المتعلقة بتفعيل سلطة ومكانة الدولة بنظرة أمنية كلية في إطار القواعد الدولية التي تؤطرها الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي.

المطلب الثالث: الرؤية الجزائرية لمبادرة الحزام والطريق الصينية

بالعودة إلى سجل التاريخ فلكلا البلدين علاقات متميزة تعود لاعتراف الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة 1958 ودعمها سياسيا وعسكريا، وكذا دعم الجزائر للصين الشعبية الذي بلغ أوجه عام 1971، أين حشدت الجزائر مختلف الدول الأفريقية التي أصبحت مستقلة لدعمها في أن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي، وهذا على الرغم من تقارب الجزائر مع موسكو والتوتر الذي كان سائدا بين الطرفين آنذاك، بل وقامت بدعم القرار 27588، الذي يقتضي بسماح التصويت الذي يمكن الصين من الجلوس في مجلس الأمن،

ومن خلال ذلك وعليه ساهمت الجزائر وفي نفس الفترة بتوطيد العلاقات الصينية الافريقية وبخاصة في المجال الإقتصادي[56].

ولذلك نجد اليوم استقبال جزائريا واسعا للإستثمارات الصينية في اطار استراتيجية التنويع الإقتصادي والالتزام بمبدأ عدم التدخل والمنفعة المشتركة، سواء كان ذلك على مستوى العلاقات الثنائية أو التعددية التي تعبر عنها المنتديات والمجموعات الإقليمية والدولية التي ينظمها كلا الطرفين، وتأكيدا على ذلك فقد دعا رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في كلمته التي ألقاها الوزير الأول، السيد نذير العرباوي، أمام المشاركين في القمة الثالثة للجنوب لمجموعة 77 والصين 2024 إلى تعزيز التنسيق والعمل المشترك ضمن المجموعة للحفاظ على وحدتها التفاوضية في المنظمات الدولية، موضحا أن هذا التنسيق ينبغي أن يكون على النحو الذي يكفل الحفاظ على مصالح الجنوب، خاصة فيما يتعلق بالمساواة في السيادة وتفضيل الحلول التوافقية في إطار تعددية الأطراف من جهة والتنمية والتمكين والمعاملة الخاصة والتفضيلية على الصعيد الإقتصادي من جهة أخرى،[57]وبالتالي يصبح من المهم دراسة هذا الانخراط من وجهة نظر ربحية بالنسبة لكلا الطرفين وهذا نتيجة لاهتمام كلا الطرفين بالعلاقة وانعكاس ذلك على قنوات الإعلام والاتصال الرسمية، فمثلا في الدراسة التي اجراها الباحثين "هوانغ هوي و لي نان" بعوان " **الرأي العام حول مبادرة الحزام والطريق في شمال إفريقيا: بناء على تحليل كمي للإعلام الجزائري"**، وجدا بأن هنالك اهتمام كبيرا من السلطات الجزائرية بمبادرة الحزام والطريق من خلال وسائل الإعلام الجزائرية التي أفادت وفقا لدراستهما بحوالي 12,829 مقالا في السنوات الماضية أي من 2013 إلى 2020، حول الصين وهو ما يمثل حوالي 31٪ من التغطية الإعلامية للصين في بلدان المغرب العربي الأخرى، كما أظهرت بيانات البحث التي أجراها أن عدد التقارير الإعلامية الجزائرية عن الصين تزداد بشكل مستمر ففي عام 2016 قدرت بـ1516 تقريرا، ليتضاعف العدد إلى 3424 في ماي2020، وبمعدل يتجاوز12٪ وحسب تحليلات الباحث فلقد تضمنت تلك التقارير جملة من القضايا المتعلقة بتنظيم وتوجيه تصورات ومواقف دول شمال إفريقيا اتجاه الصين وبخاصة في المجال الإقتصادي، مما يعكس الموقف الجزائري الإيجابي والمستقر نسبيا من الصين، وهذا بالرغم من وجود تقارير محايدة وأخرى سلبية، فمثلا يرى الباحثان أن الجزائر ترحب بالمبادرة وتعتبرها فرصة بالنسبة لها وبخاصة في مجال الطاقة الإنتاجية، حيث أكدت وسائل الإعلام الجزائرية على ضرورة توسيع التعاون بين الصين والجزائر في مجالات التصنيع واستخراج المعادن وصناعة الآلات والسكك الحديدية وصناعة الحديد والصلب والبنية التحتية وصناعة البتروكيماويات والطاقة المتجددة ومواد البناء، وقد أولت وسائل

[56] Zoubir, Yahia H. **'Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb : la place prépondérante de l'Algérie'**. Confluences Méditerranée 109, no. 2 (23 July 2019): 94.

[57] الإذاعة الجزائرية **"بدء قمة مجموعة الـ 77 + الصين بمشاركة نذير العرباوي"**، تم الإطلاع 01 أفريل 2025 .https://news.radioalgerie.dz/ar/node/39181

الإعلام الجزائرية اهتماما وثيقا للتأثير الترويجي لمبادرة الحزام والطريق على تنويع الصناعات الجزائرية، ووفقا لهما فإن الترحيب الجزائري بالمبادرة هو تعبير عن محاولة الجزائر موازنة مقاربتها الإقتصادية اتجاه العراقيل الداخلية المتمثلة في الصناعة كثيفة الاستهلاك للطاقة، والنمو السكاني، وارتفاع مؤشر الاستهلاك المحلي في الجزائر وهي كلها عوامل غير مواتية تعيق التنويع الصناعي كما ان الجزائر تحاول تطوير الطاقة الشمسية وبناء شبكة كهرباء عابرة للقارات من خلال هذا التعاون في مجال الاتصالات.

كما أظهرت نتائج التمشيط الإعلامي التي أجراها وجود كلمات عالية التردد في تلك التقارير على غرار "التحسين" و "التنمية" و "النمو" و "الإيجابية" و "المعززة" و "الإنجاز" وهي كلمات إيجابية تظهر بشكل متكرر، وبناء عليها فيوجد حوالي 2809 تقرير إيجابي عن الصين في وسائل الإعلام الجزائرية من سبتمبر 2013 إلى مايو 2020، كما تم إيجاد العديد من الكلمات كـ"التباطؤ" و "الركود" و "التحدي" و "الأزمة" و "المخاطر" و "الفساد" و "التدهور"، التي أسفرت عن 2527 تقرير سلبي، أما باقي التقارير المتبقية البالغ عددها 7493 فكانت أساسا تقارير موضوعية ووصفية، تميل إلى أن تكون محايدة[58].

وفي سياق التأكيد على الترحيب الجزائري بالمبادرة فلقد أشار السيد وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف في كلمة خلال الجلسة المتعلقة بالتعاون في إطار مبادرة "الحزام والطريق" ضمن أشغال القمة الرابعة لمنتدى التعاون الصيني - الافريقي، بأن "المبادرة اليوم أضحت أحد الملامح الثابتة للتعاون المثمر والشراكة الهادفة بين إفريقيا والصين، معتبرا أن "خير ما يستحق التنويه" في هذا الاطار هو اجماع الدول الإفريقية، بشكل مطلق، والتفافها بصفة جماعية حول المبادرة عبر توقيع مذكرات تفاهم مع الصين بغية تفعيل هذه المبادرة وتجسيد أهدافها".

واستند في تصريحاته هذه على الإرث التاريخي المشترك الذي قوامه الصداقة والتضامن والتفاهم وكذا دعم الصين لكفاح الشعوب الإفريقية من أجل التحرر من الهيمنة والاستعمار ووضخ بأن " ذات المبادرة تتقاطع أهدافها مع مضمون الأجندة الإفريقية للتنمية 2063، لا سيما ما تصبو إليه القارة من تشييد بنية تحتية قوية ومترابطة وعالية الجودة، بما يسهم في الدفع بالتوجه الإستراتيجي نحو الوحدة والاندماج القاري"[59]، كما ان تصريح وزير الخارجية يتلاقى مع تصريحات الخارجية الصينية حول الأهداف الإستراتيجية من مبادئ الحزام والطريق وما تنوي القيام به من استثمارات عبر شمال القارة عامة والجزائر خاصة.

---

[58] Hui, Huang, and Li Nan. **"Research on Public Opinion on the 'Belt and Road' Initiative in North Africa _ Based on Quantitative Analysis of Algerian Media."** China Academic Journal Electronic Publishing House, No. 13 (2022): 81- 84.96.

[59] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **منتدى التعاون الصيني-الافريقي: الجزائر تدعو الى ضمان استجابة مثلى لحاجيات وأولويات الدول الإفريقية**، تم الإطلاع 2025/04/02، في : https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/china-africa-summit-algeria-calls-to-effectively-address-african-countries-needs-priorities .

وبالتالي فإن رؤية الجزائر للمبادرات الصينية يعكسها الطموح السياسي لها ومدى إمكانية اكتناز الفرص منها وهذا كان المحفز الأول من توقيعها على إتفاقية الانضمام للمبادرة الحزام والطريق في عام 2018، وكذا العلاقات التاريخية المتميزة بين الدولتين، كما تتقاطع الأهداف الإقتصادية لكلا الدولتين حول تزايد معدلات الإستثمارات الصينية في الجزائر وفق رؤية مشتركة تعزز قيم التحرر من قيود التبعية وكذا بناء نظام إقتصادي أكثر عدالة يقوم على أسس عدم التدخل والتعايش السلمي، ولكن هذا ليس على حساب أي رهان سياسي أو جيوساسي قد يكون له تأثير بطريقة غير مباشرة على المصالح الوطنية الجزائرية، فالمنظور الجزائري ورغم اهتمامه بالتعاون في مختلف المجالات مع الصين إلا انه يبقى حذرا من أي تطورات قد تعرقل صفوى وإستقرار الدولة .

الفصل الثاني: قراءات جيواستراتيجية في امتدادات مبادرة الحزام والطريق

الفصل الثاني: قراءات جيواستراتيجية في امتدادات مبادرة الحزام والطريق

سنتطرق في هذا الفصل إلى الخرائط الجيوسياسية لمبادرة الحزام والطريق ونقاط الاتصال التي تستثمر بها جمهورية الصين الشعبية بشكل كبير في بعض دول اسيا وأفريقيا خاصة، أي سيتم التركيز على مدى أهمية المضائق البحرية في استراتيجية الحزام والطريق وحجم الاستثمارات الصينية الموجودة في دولها، كما سنتطرق إلى فكرة سبب اختيارها بالتحديد بالإعتماد على بعض وجهات النظر التي سبق وأن تطرقنا لها في الفصل الأول، أما بالنسبة للتدعيات فهي متعلقة بالمشاكل والصعوبات التي فرضتها المبادرة على تلك الدول وأيضا الفوائد المستحقة والفرص التي حققتها لهم وهذا وفق مؤشرات قياس إقتصادية وكذا التجارب السياسية والإجتماعية التي عاشتها تلك الدول على غرار (باكستان - جيبوتي – اثيوبيا – مصر وغيرها) كنماذج تحليل ثانوية.

المبحث الأول: هيكلة النفوذ الصيني ضمن مبادرة الحزام والطريق

المطلب الأول: الامتداد الجيوسياسي للمبادرة بشقيها البري والبحري- ملف التايوان.

تطرقنا في الفصل الأول إلى أحد وجهات النظر المتعلقة بعدم التحديد الكلي لمبادرة الحزام والطريق باعتبارها تشمل العديد من الأقاليم والقنوات وكذا المضائق البحرية أي أنها تعتمد على استراتيجية إعادة هيكلة العولمة بجميع أبعادها بغرض تحقيق توازن القوى وتعديل النهج الغربي ليشمل جميع الدول دون استثناء، هذا الرأي كان يتعلق بالتفسير الغربي-النقدي للمبادرة باعتبارها إستراتيجية "فخ ديون" ولكن المنظور الصيني اخرجها من ذلك التصور ووضعها ضمن عملية الإنسجام التي وجدناها في الفصل الأول، ولكن ورغم هذا التصور إلا أننا لا يمكن أن نغفل عن حقيقة تركيز معدلات الإنخراط استنادا إلى الواقع العملي لطرق تنقل تلك الاستثمارات الصينية برا وبحرا إلى البلدان المستضيفة، فإعتبارا من جويلية 2022، بلغ عدد الدول التي انضمت إلى المبادرة من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الصين 147، منها 18 دولة في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا وزاد العدد في 2025 ليشمل 3 دول أخرى ولو وضعنا عدسة الاقتراب الجيوسياسي لوجدنا :

الفصل الثاني: قراءات جيواستراتيجية في امتدادات مبادرة الحزام والطريق

خريطة 02: خريطة توضح عدد الدول المنظمة لمبادرة الحزام والطريق الصينية حتى سنة 2025[60].

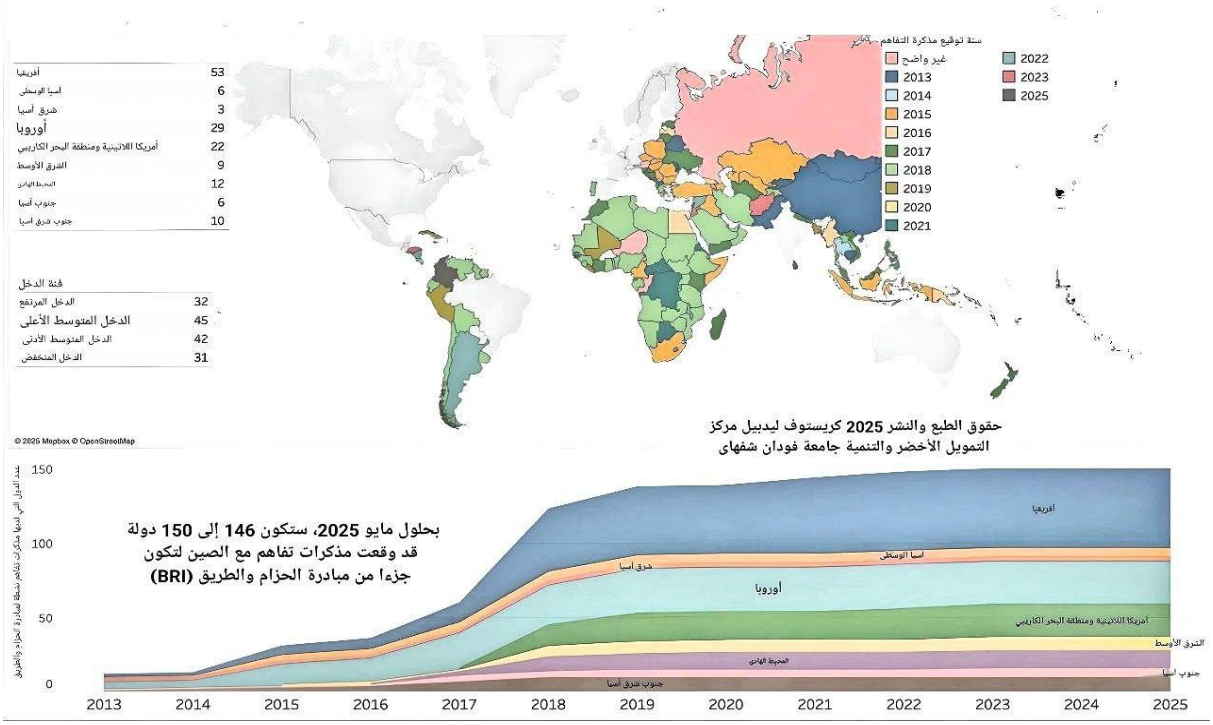

أن المبادرة من خلال وضع هذه الخريطة، فعلا غير محددة لأن انضمام هذا العدد من الدول ما هو إلا جزء صغير فقط من المبادرة التي يعتبرها الكثيرين مجزئة بين الطريق البري الذي يعنى بالاستثمار في البنى التحتية والممرات وبالتحديد السكك الحديدية والطريق البحري الذي يعنى بالموانئ البحرية، لكن هذا ما لا نعتقده لأن في كل دولة شملها طريق الحرير البحري هناك العديد من المشاريع الإقتصادية التي تشمل الجوانب البرية والبحرية معا، وهذا يتقارب مع تعريفنا نوعا ما للمبادرة على أنها سلسلة من المشاريع التي لا يمكن عزل أي شراكة في أي مجال عنها باعتبارها استراتيجية الصين الكبرى، وبدليل أن حجم الاستثمارات الصينية قد ارتفع كثيرا في الدول التي وقعت على مذكرات تفاهم للعمل معها في إطار المبادرة، والتي شملت صناعات الطاقة 39%، والنقل 25% والعقارات % 10 والمعادن 8%، وهذا الارتفاع غير موجه في اطار طريق معين وانما لاقتصاد الدولة ذاتها، مما يجعل أي استثمار تقوم به الصين خارج حدودها يدخل ضمن مبادرة الحزام والطريق ولا شرط لها في تحديد مسار تلك المشاريع فالمهم أن تعود بالمنفعة على اقتصادها القومي.

[60] Christoph NEDOPIL WANG, **'Countries of the Belt and Road Initiative (BRI) – Green Finance & Development Center'**. Accessed 22 May 2025 in : https://greenfdc.org/countries-of-the-belt-and-road-initiative-bri/.

الفصل الثاني: قراءات جيواستراتيجية في امتدادات مبادرة الحزام والطريق

يرى الباحث يو شيرلي في هذا الخصوص أنه " من المرجح أن تكون هنالك نقلة نوعية في النظام العالمي في العقود الثلاثة المقبلة وستكون مبادرة الحزام والطريق بمثابة الإستراتيجية الكبرى المؤقتة للصين بين عامي 2013 وحوالي عام 2050، أي عندما تصل الصين إلى حداثتها وفقا لـ "خطتي مائة عام" للرئيس الصيني شي جين بينغ، إذا تم تنفيذ مبادرة الحزام والطريق بنجاح على مدى العقود الثلاثة المقبلة، فإن الإستراتيجية الكبرى النهائية للصين بحلول عام 2050 ستكون حكم العالم من خلال نسختها من النظام العالمي ومبادرة الحزام والطريق ليست في حد ذاتها غاية الإستراتيجية الكبرى للصين، بل هي وسيلة لتحقيق غايتها".

و يشير كذلك إلى أن هنالك اختلاف بين "باكس سينيكا" و باكس بريتانيكا ورومانيا، اللتين تدخلان في فئة الجمع بين القوة العسكرية والإقتصادية معا، لتتقاطع مع باكس أمريكانا الذي يجمع ما بين قوة الأفكار والقوة الإقتصادية كوسيلة للسيطرة والهيمنة، وهذا يعود إلى أن تغيير النظام العالمي بالإعتماد على القوة العسكرية أصبح أمرا مكلفا وخطرا خاصة في ظل تواجد أسلحة الدمار الشامل، و الصين ورغم نفوذها الإقتصادي العالمي المتنامي، إلا أنها لا تمتلك قوة الأفكار التي تمكنها من ممارسة هيمنتها بنطاق أكبر، سوى مجموعة معيارية من القيم الفكرية التي يطمح بقية العالم إلى اتباعها، وبمثل ما قال هالبر ستيفان بأن **"أكبر مخاوف الصين هي الأفكار الأميركية"، صحيح بقدر صحة أن يكون أكبر مخاوف أمريكا اليوم هي تلك الأفكار المعيارية الصينية"**[61].

وبالتالي فنحن نرجح الاقتراب الجيوسياسي والجيو إقتصادي، لكن وفق النموذج الصيني المبني على الانسجام "تيانشيا" والبرغماتية، لتفسير السلوك الصيني بشكل كلي فصحيح أن النهج العسكري لا يندمج بشكل مباشر مع ذلك السلوك إلا أنه لا ينبغي ان نفصل العامل العسكري الذي هو في تنامي مستمر مع تأمين العامل الإقتصادي خاصة إذا ما تعلق الأمر بمصالح الصين الإقتصادية الإقليمية وبالتالي وفي نظر الباحث شيرلي ، فمن خلال هذا النهج الذي تتبناه الصين في هذه الفترة الانتقالية قبل أن تحقق هدف 100 عام بحلول عام 2050، ستتمكن من تقليص دور بعض الأقطاب في السياسة العالمية، لكن دون إلغائها جميعا، لإن النهج الجيوسياسي للصين مختلف تمام عن النهج الغربي فهو لا يعني أن وجود هيمنة صينية يؤدي بالضرورة إلى إلغاء دور الاخر، وهذا بإعتبار أن هذا الاخر له دور كبير في تشغيل الهيمنة، أي أن الإجماع الصيني لا يلغي فكرة التوافق والاعتماد المتبادل التي تخلق حوافز

[61] Yu, Shirley. 'Belt and Road Initiative: Defining China's Grand Strategy and the Future World Order', mater thesis degree,(Harvard University, 2018) , 1.2.

الفصل الثاني: قراءات جيواستراتيجية في امتدادات مبادرة الحزام والطريق

نحو نظام دولي يتسم بحضور أكبر لتعددية الأطراف، لكن في نفس الوقت لا يمكن للصين أن تترجم خطابها على أنه مضاد للهيمنة بشكل كلي لأن الواقع يثبت عكس ذلك ويجب هنا ان ندرك بأن الهيمنة المقصودة ليست الخطابية والثقافية بل الإقتصادية والأمنية التي هي في تنامي مستمر كما أنها لا ترتبط فقط بالجوانب السلبية وفخ الديون كما سماه الغرب "خطة مارشال الصينية" ولكن أيضا بالفوائد التي حققتها الصين من خلال مشاريعها للبلدان المستضيفة لمبادراتها وكذا استثمراتها في العالم عامة وأفريقيا على وجه التحديد مقارنة مع الولايات المتحدة الامريكية كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل 01: رسم بياني يوضح اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي الصيني والأمريكي في أفريقيا[62]

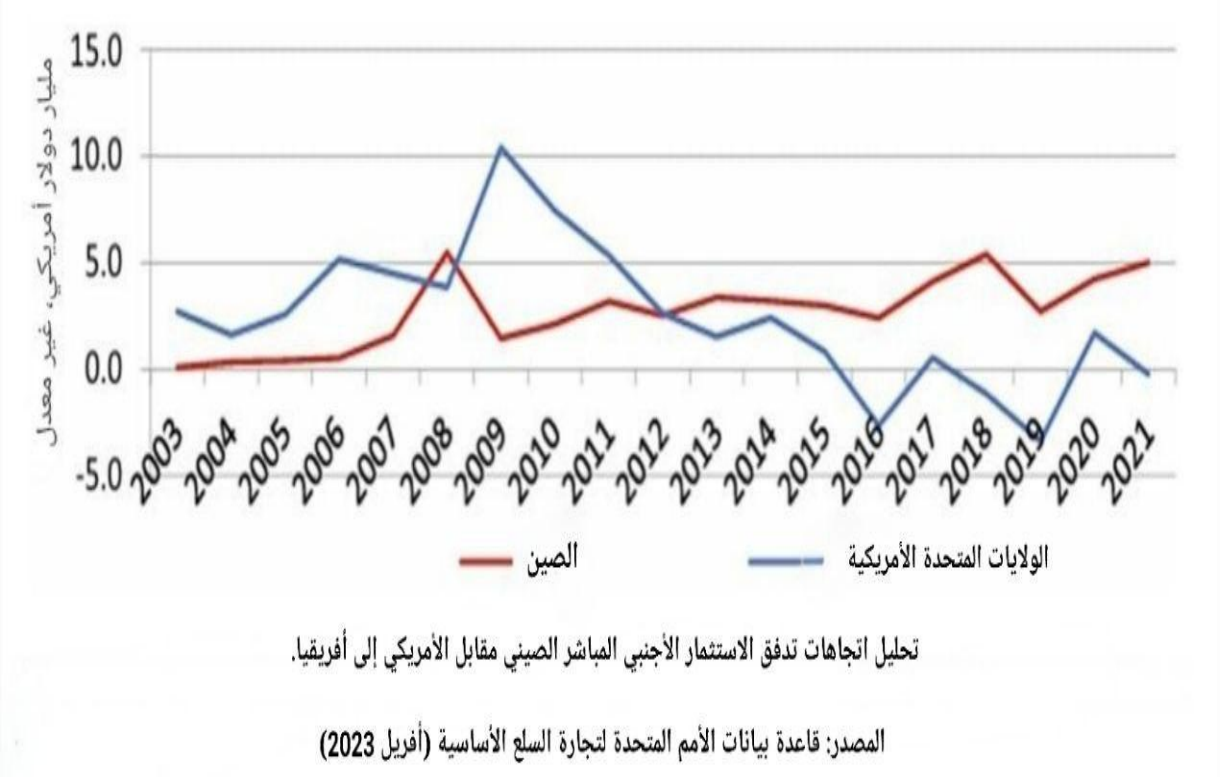

تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني مقابل الأمريكي إلى أفريقيا.

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية (أفريل 2023)

[62]Dylan Yanano Mangani, Marcia Victoria Mutambara, and Richardson Shambare, **A Critical Evaluation of Health Diplomacy as an Altruistic Underpinning of China–Africa Relations**, in. **China-Africa Science, Technology and Innovation Collaboration**, Muchie, Mammo, Angathevar Baskaran, and Mingfeng Tang, eds Singapore: (Springer Nature Singapore, 2024), 572.

كما أن إجماع بكين يعتمد على فكرة الردع الذاتي، والتي غالبا ما تكون مصحوبة بمبدأ عدم التدخل الذي "تؤكد الصين فيه على ضرورة أن تسعى البلدان النامية إلى الاستقلال عن الضغوطات الخارجية"[63]، كنموذج للتعاملات الثنائية إلا أن المصالح الصينية الخاصة تفرض في بعض الحالات تدخلات لحمايتها، ورغم أن الصينيون لا يفرضون إلا القليل من الشروط عند إجراء أعمال تجارية في الخارج إلا أن تأثيرها يبقى على مدى أطول.

وترى جويس سي إتش ليو كذلك بأن "مبادرة الحزام والطريق، والخدمات اللوجستية والبنية التحتية العالمية التي تقدمها الصين للعالم تتطابق مع رواية تيانشيا لكن هذه المرة بتهميش أحد الأطراف الدوليين أي تايوان التي تعتبرها الصين جزءا منها وفق رؤية دولة واحدة بنظامين وبهذا المنطلق تحاول الصين قدر المستطاع جعل الدول الأصغر في المحيط الهادئ وأمريكا الوسطى وأفريقيا تحول علاقاتها الدبلوماسية إلى بكين من خلال تلك الاستثمارات وبالتالي تهميش أكبر لتايوان في المجتمع الدولي[64]، وبخاصة أن للولايات المتحدة علاقات دبلوماسية متميزة ورسمية مع التايوان بل وتقوم في كل مرة بتزويدها بالقدرات العسكرية، في حين تشكك في دور الصين وما تفعله انطلاقا من مشاريها ومبادراتها في العالم، أي أن العلاقة بين واشنطن وتايبيه مبنية على شراكة ربحية للطرفين على حساب الصين ولذلك تحاول الصين كسر هذا الربط وما تحاول الولايات من خلال علاقاتها بأفريقيا القيام به بتحسين صورة التايوان وجعلها دولة مرغوبة بها في المجتمع الدولي وهذا بالرغم من تمتع الصين بمكانتها التاريخية لدى تلك الدول إلا أن الحكومات لا تزال تتذمر بشأن سياسات بكين في بلدانها وبخاصة من الناحية السيادية التي وصفها الكثير من الباحثين الأفريقيين بأنها استعمار جديد، وأن أفريقيا بحاجة إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد "البنية التحتية للقروض الصينية" للنمو والتطور[65]، فعوض أن يعتمدوا على الصين في المعرفة التقنية التي لا ترغب بكين بتصديرها لهم، أصبحوا أكثر تشكيكا في نواياها من هذه العلاقات، بل وتم الحديث عن إمكانية تعزيز العلاقات بينهم وبين تايوان سرا من أجل الوصول لبرامج التنمية العملية التي تقدمها تايوان.

---

[63] Nascimento, Lucas Gualberto**. 'The Beijing Consensus and the New Silk Road in Africa: Chinese Investments in New Disputes of Hegemony'**. Conjuntura internacional 17, no. 1 (May 31, 2020): 31.

[64] Alfred Gerstl and Ute Wallenböck, eds, **China's Belt and Road Initiative: Strategic and Economic Impacts on Central Asia, Southeast Asia, and Central Eastern Europe: Rethinking Asia and International Relations**, London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2021,15.

[65] Sabella O.Abidde, **'The US-China-Taiwan Relations: Military Invasion, Annexation, and Verbal Brinkmanship'**, In **China and Taiwan in Africa: The Struggle for Diplomatic Recognition and Hegemony,** edited by Sabella O. Abidde, (Cham: Springer International Publishing2022),268-269.

وتجدر الإشارة هنا أن سياسة بكين اتجاه تايوان تقوم على مبدأ الصين الواحدة أي لن تسمح بأي شكل من الأشكال استقلالية تايوان عنها حتى وإن حاولت تعزيز علاقاتها مع دول أخرى، وعليه تحاصر الصين تايوان بجملة من القواعد والقوانين التي تأكد على وحدوية الدولة، ويرسّخ قانون مكافحة الخلاف الشروط التي بموجبها يُمكن لجمهورية الصين الشعبية الاستيلاء على تايوان بالقوة إذا ما حاولت الانفصال عنها، وكذا مطالبة الدول بعدم تطوير أي علاقات رسمية مع حكومة جمهورية الصين في تايوان، والتذكير باعتماد مبدأ "دولة واحدة ونظامان" كحل سياسي تم تطبيقه سابقا على هونغ كونغ وماكاو، والذي يعني الاستمرار في الحفاظ على نظام تايوان الحكومي وشؤونها القانونية والإقتصادية والمالية المستقلة عن تلك الخاصة، إلا أن الأخيرة رفضت هذا الاقتراح، رقم إقرار الصين "قانون مناهضة الانفصال" لرسم خط أحمر بشأن قضية تايوان، وتنص المادة الثامنة من القانون على أن الصين سوف تستخدم الوسائل غير السلمية وغيرها من الوسائل الضرورية في ظل الشروط الثلاثة التالية: إذا نجحت قوى استقلال تايوان، تحت أي اسم أو طريقة، في تحقيق حقيقة انفصال تايوان عن الصين، أو إذا وقع حدث كبير من شأنه أن يؤدي إلى انفصال تايوان عن الصين، أو إذا ضاعت كل إمكانيات التوحيد السلمي، وبالتالي ما تحاول الصين القيام به من خلال المبادرة هو عكس عملية انخراط تايوان في العالم على غرار المشاركة ببرامج تبادل طلابي وأعضاء هيئة تدريس مع جامعات خارجية و تمويل منظمات غير حكومية تتوافق أهدافها وقيمها معها، ورغم أن تايوان تستطيع بذل المزيد من الجهود لإشراك الدول والمجتمعات خاصة الأفريقية منها نظرا لغناها الطاقوي والمواقع الجيواستراتيجية التي تتمتع بها دولها عوض تكثيف العلاقات وتوجيهها فقط نحو الولايات المتحدة ودول مختارة في أوروبا إلا أن الصين سبقتها بجل المشاريع التي تنقص من رغبة تايوان في اكتناس الفرص التي تم تسطيرها في الاجندة الصينية مسبقا[66]، وبالتالي إعادة هيكلة الحسابات في مختلف أبعادها الإقتصادية والأمنية لتخدم المصالح الصينية مع الدول التي من الممكن أن تنحاز لمطالب التايوان الانفصالية، إلا أن المبادرة نفسها معلقة على الوفاء بالوعود التي من شأنها أن تسرع عمليات الانخراط أو تضعفها فكما لاحظنا في الخريطة السابقة كل من بنما وإيطاليا انسحبتا من اتفاقية المبادرة نتيجة للتعرض لضغوطات من قبل دول منافسة للصين نتيجة للبعد الجيواستراتيجي التي تتمتع به هاتين النقطتين، واذا ما تم زيادة مستوى التشكيك فيما تقوم به الصين في الدول الخارجية والتحديات والمخاطر التي تواجه تلك البلدان فإن هذا سيضعف بكل تأكيد مبادرة الحزام والطريق من حيث فك القيد عن بعض الدول التي انخرطت او كانت تريد الانخراط في المبادرة والعكس اذا ما عالجت نقطة الوعود والتأخيرات فإن هذا سيدعم طريق الحرير الجديد، ووفقا لتحليل كانت قد قدمته منظمة المنتدى الإقتصادي العالمي عام 2006 فإن السيناريو الأكثر

[66] Hsuan-Yu Shane Lin, Charles K. S. Wu, and Yao-Yuan Yeh. **'The Statehood of Taiwan'. In China and Taiwan in Africa: The Struggle for Diplomatic Recognition and Hegemony**, edited by Sabella O. Abidde, 37–54. (Cham: Springer International Publishing, 2022), 44.

الفصل الثاني: قراءات جيواستراتيجية في امتدادات مبادرة الحزام والطريق

ملائمة لتلك الطموحات الصينية هو تعزيز طريق الحرير الجديد وفق ما يتناسب مع الوعود المحققة، أي التنسيق في ما تملكه الصين من إمكانيات فعلية وما تنوي القيام به من إنجازات في البلد المضيف بإعتبار أن الوعود غير المحققة ستلحق خسائر فادحة على المبادرة نفسها وهذا بمعزل عن إمكانية اضعاف الروابط الإقليمية على حساب العالمية، وبالتالي من المحتمل ان يكون التنسيق بين كل هاته العناصر فرصة لرفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفق السيناريو الذي قدمه المنتدى وبالتالي ستصبح الصين أكثر انخراطا في المصالح الدولية كما هي عليه اليوم .

الشكل 02: رسم بياني يوضح مساهمة الصين من خلال الارتباطات الثلاث في الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي من 2000-2025.[67]

وهذا الامر سيمكنها كما تطرقنا سابقا من تضيق الفرص على منافسيها لكن تبقى التحديات التي تفرضها شركاتها في الدول المستضيفة تشكل تحديا حقيقيا لهذه المصالح والطموحات وهو ما سيتم التطرق له في المبحث الثاني من هذا الفصل.

[67] World Economic Forum, **'China and the World: Scenarios to 2025'**, Executive Summary and Annex, (2006), in: https://www.weforum.org/publications/china-and-world-scenarios-2025/ .

المطلب الثاني: أهمية المضائق والموانئ البحرية في إستراتيجية مبادرة الحزام والطريق الصينية

تعتبر جل شركات الشحن العالمية أن نقاط الاختناق البحرية ليست مجرد مواقع استراتيجية بل هي بيئة خصبة لأعمالها، واعتمادا على قربها من تلك النقاط تتقلص أو تتضخم ميزتها التنافسية سواء تعلق الأمر بشركات تشغيل الموانئ العالمية، أو شركات تأجير السفن أو مزودي الوقود، ومصلحو السفن وغيرها ، كما أن العديد من الدول ورغم بعدها الجغرافي عن بعض هذه النقاط إلا أنها تستثمر بشكل كبير حتى تتمكن من تأجير الموانئ القريبة منها أو إنشاء قواعد عسكرية تمكنها من حماية سفنها العابرة لتلك الممرات المائية التي يتم نقل أكثر من 90% من التجارة الدولية من خلالها، وبالتالي فإن من الناحية الإستراتيجية تصبح الدول المسيطرة على نقاط الاختناق هذه قادرة على تعطيل حركة الملاحة فيه، وحتى البدائل البحرية التي يمكن أن تلجئ إليها بعض الدول نتيجة لذلك التحكم تتطلب تكاليف باهظة[68] وتكون هذه النقاط ذات أهمية مضاعفة عندما تكون ذات مصالح عالمية مثل مضيق ملقا، مضيق هرمز، مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق جبل طارق، راس الرجاء الصالح، وبالتالي يصبح تأمين هذه النقاط عسكريا أمرا ضروريا وبخاصة بالنسبة للقوى التعديلية أي الصين والولايات المتحدة.

تعتمد الصين بشكل مكثف على هذه المضائق والموانئ وتحاول جاهدة السيطرة والتحكم في مساراتها ذلك أنها النقاط الأكثر سهولة والأقل تكلفة لنقل سلعها واستراد الموارد وبخاصة الطاقوية من الدول الغنية بها عوض نقلها بريا من خلال السكك الحديدة والممرات الإقتصادية التي تبنيها، وهو ما يجعلها حريصة على تعزيز قدرات الاستجابة السريعة وتوسيع نطاق عملياتها في نطاق تلك المضائق ولذلك تقوم بتأجير الموانئ القريبة من نقاط الاختناق كبديل لها في عمليات الشحن البري-البحري، بل وتعيد هيكلة سفنها حتى وان سلكت طريق أبعد مما كانت عليه سابقا، وعلى هذا الأساس صممت الصين استراتيجية سلسلة اللآلئ للتخفيف من اعتمادها على نقاط الاختناق المحتملة مثل مضيق ملقا الذي لا يزال تحت نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها[69]، وهذا يعني التخفيف من ضعفها وضمان تدفق تجارتها البحرية وأصولها البحرية دون عوائق، وتقوم استراتيجية عقد اللؤلؤ هذه على مسعى متعدد الجوانب يجمع بين البعدين العسكري والتجاري وكثافة الاستثمارات في تطوير الموانئ لتوفير موطئ قدم ونفوذ

[68] Zachary Alan Hutchings, **'Chinese Maritime Expansion and Potential Dual-Use Implications on Critical Maritime Chokepoints'**, Master thesis,(,Johns Hopkins University, 2021),12.
[69] Habib Badawi, **"China's String of Pearls Strategy: Asserting Maritime Dominance in the Indian Ocean"** International Journal of Politics and Security 7, no. 1 (May 3, 2025): 07.

في المنطقة، وهنا بالذات يلتقي الطرح الجيوسياسي الصيني مع واقعية طرح القوة البحرية لماهان- الذي كنا قد تطرقنا له في الفصل النظري- لكن وفق قدرات سيطرة جديدة.

كما ان المخاطر الجيوسياسية البحرية الجديدة التي تفرض اثار سلبية على استثمارات الصين في الموانئ وكذا تعليق الشحن من وإلى الموانئ قد يؤدي إلى خسائر فادحة لشركاتها فمثلا تم مهاجمة سفنها المارة من البحر الأحمر في عام 2024 من قبل الحوثيين الذين اعتقدوا بانها سفن تابعة للكيان الصهيوني، وعليه أعادت الصين توجيه تلك السفن حول إفريقيا وتسبب الطريق عبر رأس الرجاء الصالح في تأخير يتراوح بين 5500 إلى 6500 كيلومتر أي ما يعادل من 7 إلى 10 أيام للشحن من آسيا إلى أوروبا[70]

ومع ذلك يرفض المسؤولون الصينيون هذا الطرح كما شاهدنا في الفصل الاول، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك فسرعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية الصينية ورغم أنها تسير بشكل تدريجي نظرا لشدة المنافسة مع الولايات المتحدة والعقوبات المفروضة على الصين إلا أنها قامت ببناء قاعدتان بحريتان عاملتان في باكستان وجيبوتي، بالإضافة إلى موقعين متقدمين آخرين في طاجيكستان، كما أنها تبني قاعدتين بحريتين في كمبوديا والإمارات العربية المتحدة وتتفاوض على ثلاثة مواقع أخرى في موزمبيق والغابون وغينيا الاستوائية، ووفقًا لتقرير حديث صادر عن "مؤسسة راند"، قد يتم إنشاء قواعد بحرية صينية أخرى في باكستان وبنغلاديش وكمبوديا وميانمار والعديد من الدول الأخرى في البحر الأبيض المتوسط لتصبح خريطة النفوذ الصين العالمي على المضائق والموانئ البحرية كالتالي :

[70] Hassan Noorali, and Virginie Mamadouh. **"Port Power 02: Chinese Geoeconomic Hopes and American Geopolitical Fears"** ,Journal of Transport Geography 125 (May 2025):05.

خريطة 03: خريطة تمثل مراحل عملية سيطرة الصين على المضائق البحرية والسواحل العالمية[71]

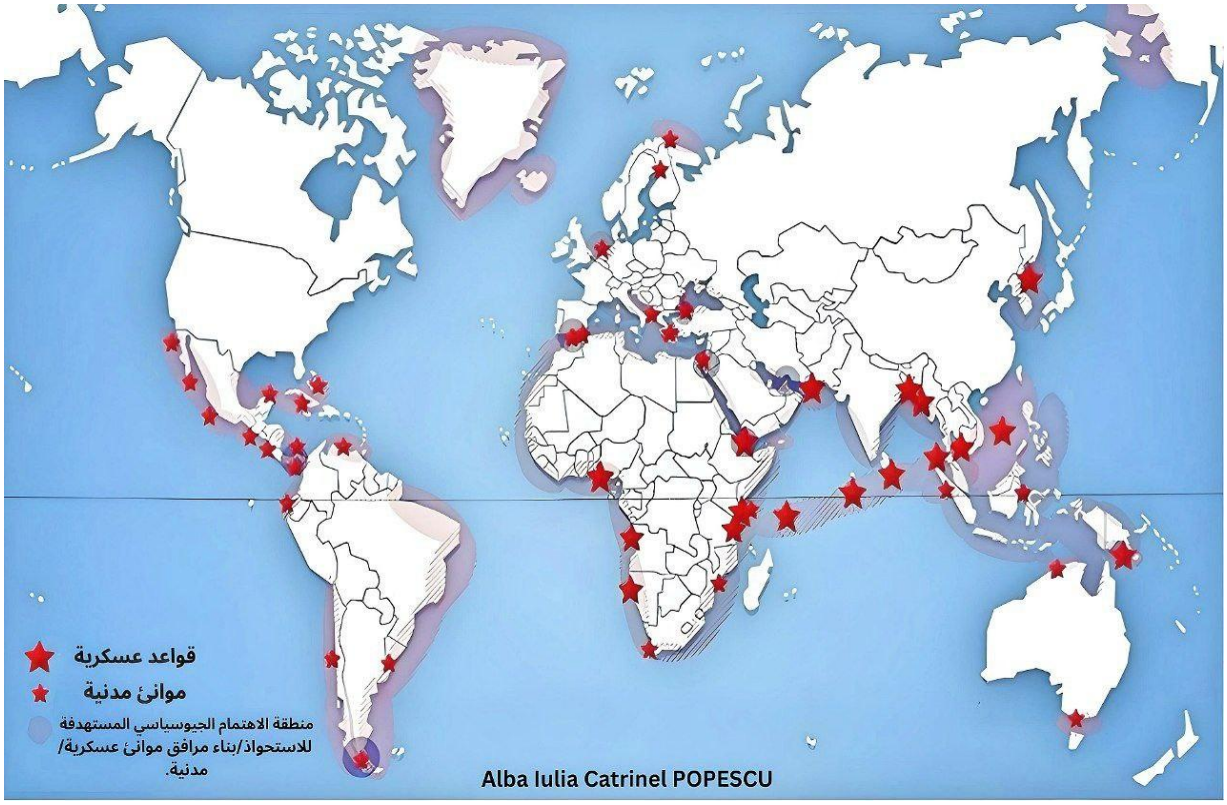

ولقد تم الكشف عن الخطة الجيواستراتيجية للصين لبناء 18 قاعدة بحرية في موانئ تقع في المحيط الهادئ والهندي في مقال نشر في إحدى الصحف الناميبية عام 2014، وتضمنت الخطة الموانئ التالية: تشونغجين (كوريا الشمالية)، مورسبي (بابوا غينيا الجديدة) سيهانوكفيل (كمبوديا)، كوه لانتا (تايلاند)، سيتوي (ميانمار)، دكا (بنغلاديش)، جوادار (باكستان)، هامبانتوتا (سريلانكا)، ميناء في جزر المالديف، ميناء في سيشيل، موانئ جيبوتي (جيبوتي)، لاغوس (نيجيريا)، ومومباسا (كينيا)، ودار السلام (تنزانيا)، ولواندا (أنجولا) ووالفيس باي (ناميبيا)، وقد استكملت بناء هذه القواعد البحرية المستقبلية، مع ثلاثة مواقع أخرى في أمريكا الجنوبية في تشيلي - ميناء فالبارايسو، والأرجنتين - موانئ سانتا كروز وكاليتا أوليفا، والبرازيل - ميناء ساو جواودا بارا، ولقد رفض المسؤولون الصينيون هذه المعلومات في البداية، إلا أنها تأكدت لاحقًا بعد بداية الاستثمارات في تلك الموانئ وعلى الرغم

[71] Alba Iulia Catrinel Popescu, **'The "China's Dream" - the Grand Strategy of Transforming China into a Global Maritime Power'**, Cogent Social Sciences 10, no. 1 (31 December 2024):07.

من أن سرعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية الصينية لم تكن كما هو مخطط لها في البداية، فإن الصين لديها حاليًا قاعدتان بحريتان عاملتان في باكستان وجيبوتي (بالإضافة إلى موقعين متقدمين آخرين في طاجيكستان)، كما أنها تبني قاعدتين بحريتين في كمبوديا والإمارات العربية المتحدة، وتتفاوض على ثلاثة مواقع أخرى في موزمبيق والغابون وغينيا الاستوائية وبحسب تقرير حديث صادر عن مؤسسة "راند"، قد تنشئ الصين قواعد بحرية أخرى في باكستان وبنغلاديش وكمبوديا وميانمار، كما استثمرت الصين في السنوات الأخيرة في أكثر من 100 ميناء ومحطة تجارية حول العالم، وفي هذا الصدد، يشير تقرير صادر عن البنتاغون عام 2020 ومُقدّم إلى الكونغرس إلى أن الموانئ التي تديرها الصين في سنغافورة وإندونيسيا وباكستان وسريلانكا وكينيا وتنزانيا وأنغولا يمكن أن يكون لها "وظيفة مزدوجة" مدنية وعسكرية، لأنها تسمح للصين "بالتدخل في العمليات العسكرية الأمريكية ودعم العمليات الهجومية ضد الولايات المتحدة[72] .

كما أن الصين لا تخفي نيتها في بناء أسطول بحري عسكري وتجاري ضخم "لقيادة العالم" فوفقًا لتقرير وزارة الدفاع الصادر في نوفمبر 2021 والمُقدم إلى الكونغرس، تمتلك الصين أكبر قوة بحرية في العالم، بأسطول عسكري نشط يضم 355 سفينة وغواصة، بما في ذلك أكثر من 145 سفينة حربية سطحية رئيسية، وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يضم الأسطول العسكري الصيني 460 سفينة، وتتكون بحرية جيش التحرير الشعبي بشكل كبير من منصات حديثة متعددة الأدوار، وتشمل "سفن حربية سطحية رئيسية، وغواصات، وحاملات طائرات، وسفن برمائية عابرة للمحيطات، وسفن حرب ألغام، وسفن مساعدة للأسطول، و85 سفينة إضافية لها مهام دورية مقاتلة وسفن تحمل صواريخ كروز مضادة للسفن.

ولقد ابتكرت الصين نهجًا عسكريا خاصا بها فهي لا تستخدم القوة كأداة للسيطرة بل مكونها الإقتصادي وفق نهج "وو وي"، والذي يعني الانتظار اليقظ أو العمل السهل، وهو نهج خاص بالروح الصينية، فبينما تسعى إلى تحقيق نفس أهداف الهيمنة الجيوسياسية، فإنها على المستوى التكتيكي تعمل على تعزيز اقتصادها بما يضمن لها لاحقًا استمراريةً فعالةً لجهودها العسكرية والحربية، مستفيدة بذلك من مميزات العولمة ومستغلة للفرص التي يتيحها انفتاح الأسواق العالمية من خلال أدوات مالية وسياسية خاصة بالدولة المركزية، وهو ما يترجم الان إلى استراتيجية الحزام والطريق للتحكم في المعابر العالمية[73]، وبالتالي دعم الأنشطة البحرية الصينية، ولقد أدى الاستثمار الصيني في الموانئ المدنية إلى زيارة سفن تابعة للبحرية الصينية، وفي بعض الحالات إلى إعلانات عن تهديدات عسكرية طويلة الأمد، وبالتالي يعتقد

[72] Alba Iulia Catrinel Popescu, **'The "China's Dream" - the Grand Strategy of Transforming China into a Global Maritime Power'**8-9.
[73] Alba Iulia Catrinel Popescu, **'The "China's Dream" - the Grand Strategy of Transforming China into a Global Maritime Power',**13.

بعض الباحثين أنه يمكن للصين أن تستخدم المياه الإقليمية للموانئ الأجنبية في أوقات الحرب بعد الحصول على إذن من الدولة المضيفة لدعم عملياتها القتالية، باعتبار أن غياب اتفاقية دفاع عسكري مع الدول المضيفة، يعني القيام بعمليات جد محدودة أثناء الحرب، كما يقع أكثر من نصف الموانئ الأجنبية التي تمتلك الشركات الصينية حصصا فيها على طول الطريق البحري الذي يمتد من الساحل الصيني عبر بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا عبر المحيط الهندي، لتتصل بالخليج العربي، وتمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس لتصل إلى البحر الأبيض المتوسط الذي يربط الصين بأكبر سوق تصدير لها في أوروبا وأفريقيا .

كما أن الصين من خلال السيطرة على الموانئ القريبة من المضائق تحاول فك هيمنة بالولايات المتحدة وحلفائها عن نطاقها الإقليمي البحري وبخاصة في نقطتي الاختناق ملقا والتايوان، حيث يمر ما يقدر بنحو 80٪ من إمداداتها النفطية وإجمالي الطاقة عبر مضيق ملقا الذي تتحكم فيه البحرية الأمريكية والتي يمكنها أن تخنق من خلاله شريان الحياة النفطي للصين[74]، ولذلك تحاول الصين قدر المستطاع موازنة ثقل التحكم من خلال مبادرة الحزام والطريق والاستثمار في نقاط اختناق أخرى لها أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة كقناة بنما وقناة السويس وكذا الممرات الإقتصادية المشتركة في كل من باكستان وميانمار وبنغلادش والتي تمكنها من تفريغ النفط المنقول من الشرق الأوسط عبر موانئها ومن ثم نقله عبر خطوط الأنابيب إلى الصين، متجنبة الممرات البحرية التي تحرسها الولايات المتحدة، ولكن ورغم ذلك لا يمكنها حتى الآن تعويض حجم طريق ملقا، إلا أنها تقلل من اعتماده كممر لواردات النفط .

ويلاحظ المحللون أن ديون بنغلاديش العميقة وعلاقاتها الوثيقة ببكين تهيئها لقبول طلب جيش التحرير الشعبي الصيني لإقامة قاعدة، حيث أن ميناء شيتاغونغ قادر بالفعل على استضافة الغواصات والتجديد البحري وهذا يعني تطويق هيمنة الهند بموطئ قدم صيني وبالتالي تعقيد التعاون البحري بين الولايات المتحدة والهند، ونفس الأمر مع كمبوديا التي تعتقد الاستخبارات الأمريكية بوجود صفقة سرية تسمح للصين باستخدام مينائها كقاعدة عسكرية وهو ما تنفيه كمبوديا رسميا، واذا استمرت الصين في تطوير مبادرة الحزام والطريق فهذا يعني تقويض المصالح الغربية دون إلغائها كليا[75].

كما أن الوجود الإقتصادي والعسكري الصيني في تلك الموانئ الرئيسية والمضائق البحرية العالمية يتيح قدرا كبيرا من فرص جمع وتحليل البيانات العسكرية والمدنية والبحرية والبرية، وهو ما يعود بالنفع على المصالح الجيوسياسية للصين، وتجدر الإشارة هنا أن جمع

[74] Hassan Noorali, and Virginie Mamadouh. **"Port Power 02: Chinese Geoeconomic Hopes and American Geopolitical Fears"**, Journal of Transport Geography 125 (May 2025):07.
[75] Mathew A.P, **"2025: Strategic Implications of China's Navy, Belt and Road Initiative (BRI) for Proposed U.S. Military Strategy,"** Strategic Affairs Institute, (March 2025):17-19.

المعلومات الاستخبارية يكون من العملاء الصينيين، أو ما يُسمى بالاستخبارات البشرية الذي يظل المصدر الأهم والبديل الوحيد في حال تعطل المصادر التكنولوجية أو تضررها لأي سبب كان[76]كما تتبنى الصين إستراتيجية انشاء الجزر العسكرية الاصطناعية في أرخبيل سبراتلي في بحر الصين الجنوبي مزودة بقواعد عسكرية وأنظمة رادار ومهابط طائرات وموانئ وإنشاء مناطق حظر جوي وبحري وبري قبالة سواحلها، حتى تتمكن من التحكم في حركة تنقل السفن في بحر الصين الجنوبي وبخاصة المناطق المتنازع عليها مع الفلبين والفيتنام وتايوان وبروناي وماليزيا، كما ترفض الصين تنفيذ قرار محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي الصادر في 12 جوان 2016، بشأن رفع الحظر الجوي والبحري في بحر الصين الجنوبي ودفع تعويضات للفلبين، بالرغم من توقيعها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبذلك تمنح لنفسها حقوقًا سيادية على المياه البحرية للدول ذات الواجهات البحرية، بما في ذلك المناطق الإقتصادية الخالصة التي تصل إلى 200 ميل بحري، ورغم أن اتفاقية الأمم المتحدة لا تعترف بسيادة الصين على الأراضي البحرية للجزر الاصطناعية، ولكن ان حدث ذلك فإن جزءًا كبيرًا من الكتلة المائية المتنازع عليها سيعود إلى الصين، ولقد حدثت العديد من المناوشات البحرية بين الصين والدول المجاورة لها، كحادثة الفلبين في مارس 2021 ، عقب وجود أكثر من 200 سفينة صيد صينية في شعاب ويتسن المرجانية، التي تتنازع عليها الدولتان مع الفيتنام، أين قدمت الفلبين احتجاجًا دبلوماسيًا مدعيةً أن السفن جزء من ميليشيا وأن رسوها في المنطقة تمهيد لضم الصين للشعاب المرجانية، ورفضت بكين هذه الاتهامات وزعمت أن سفنها كانت تبحث عن ملجأ بسبب سوء الأحوال الجوية، والمشكلة أن رسو تلك السفن في 22 مارس 2021 كان قد تجاوز الأسبوعين[77]، وبالتالي فإن هيمنة الصين من استراتيجية عقد اللؤلؤ والجزر الإصطناعية قد تمهد لتحول كبير في مضامين السيطرة العالمية على المعابر المائية خاصة وأن الصين قد إستبقت استراتيجيا في نقل الاتربة النادرة من دول أفريقية مختلفة عبر نفس تلك المعابر وبالتالي فإن حجم تخزينها واحتياطاتها من الموارد يتجاوز احتياطات بعض الدول المنافسة، واذا ما تم تنفيذ نفس تلك الإستراتيجية في منطقة خليج المكسيك فإنه من المحتمل أن تقل عزيمة الولايات المتحدة على التفاعل الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط كثاني محطة تربط أوروبا وأفريقيا بالصين .

[76] Alba Iulia Catrinel Popescu, **"Control of Key Maritime Straits ' China's Global Strategic Objective."** International Journal of Economics and Business Administration V, no. Issue 1 (December 1, 2017): 19-20.

[77] Alba Iulia Catrinel Popescu, **'The "China's Dream" - the Grand Strategy of Transforming China into a Global Maritime Power'**9.

الفصل الثاني: قراءات جيواستراتيجية في امتدادات مبادرة الحزام والطريق

المبحث الثاني: نماذج عن انعكاسات الشراكة الإقتصادية الصينية على بعض الدول المستضيفة لمبادرة الحزام والطريق

المطلب الأول: حالة باكستان

من بين المشاريع التي تستثمرها الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق نجد الممر الإقتصادي الصيني-الباكستاني الذي يتكون من جملة من المشاريع في البنية التحتية لباكستان مشاريع تغطي شبكات النقل الحديثة والطاقة والمناطق الإقتصادية الخاصة التي تعمل باكستان من خلال المساعدات المقدمة من طرف الصين على إنشائها وفق قيمة قدرت بـ 46 مليار دولار، وتبلغ قيمة المشروع حاليا أكثر من 62 مليار دولار ولقد انطلق المشروع في الأصل عبر ممر خنجراب منذ عام 1959، وهو دلالة على أن العلاقات الصينية الباكستانية لم ترتبط بمجرد مبادرة بقدر ارتباطها بالمشاريع الإقتصادية والعلاقات التاريخية في زمن الحرب الباردة، إن اهتمام الصين بباكستان يتجاوز منطق اعتبارها سوق للإستثمارات إلى معبر مكمل لفتح مجال للمناورة بالسفن تجنبا لأي توترات مع الهند وإيران من خلال بناء ميناء بحري عميق في جوادر، مع العلم أن مختلف هذه المشاريع بدأ العمل الفعلي على إنجازها بعد الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق عام 2013، وبدأ الاستعمال الصيني للميناء لأول مرة في نوفمبر 2016، عندما تم نقل البضائع الصينية لأول مرة براً إلى جوادر للشحن البحري إلى إفريقيا وغرب آسيا.

على الرغم من الفوائد التي تحققها باكستان من هاته الاستثمارات والمشاريع الصينية إلا أنها لا تتماشى مع التصريحات الصينية القائلة بأن هذه المبادرات الصينية إقتصادية محضة لا علاقة لها بحسابات أمنية أو سياسية مرهونة، وهذا لأن الممر له أبعاد أمنية واستراتيجية تعود بالضرر على الاقتصاد الباكستاني وتخلق مشكل التبعية والمديونية طويلة الاجل، بإعتبار أنه لا توجد شفافية في كيفية سداد ديون القروض الصينية للمشاريع في إطار مشروع الممر الإقتصادي بين الصين وباكستان، وكذا لا توجد بيانات كافية توضح الحالة القانونية لتلك المشاريع، وكل ما يتم ملاحظته اليوم هو الخطأ الإستراتيجي الذي وضعت باكستان نفسها فيه وعجزها عن دفع المبالغ المستحقة لخدمة الديون في السنوات القادمة ، ويشير كايزر بنغالي في هذا الخصوص بأن "البلاد تنفق بكثافة دون حسابات شاملة للتكاليف والفوائد، وقد ينتهي الأمر بإسلام آباد إلى سداد محفظة استثمارية لبكين مرتبطة بالممر الإقتصادي بين الصين وباكستان بقيمة مبدئية 50 مليار دولار قد تصل إلى 90 مليار في عام 2050."

لكن المشروع بدأ في التباطئ شيئا فشيئا بعد عام 2018، وقد صرح عبد الرزاق داوود مستشار رئيس الوزراء للتجارة والإستثمار بأن جميع مشاريع الممر الإقتصادي الصيني الباكستاني في انتظار المراجعة، وبأن الممر الإقتصادي الصيني الباكستاني يمكن أن يمتد لخمس سنوات أخرى، وانتقد كذلك حكومة نواز شريف رئيس الحكومة السابقة، الذي تم اتهامه سابقا بقضايا الفساد المتعلقة بالتعاملات غير القانونية مع الشركات الصينية والتي تحصلت على العديد من الإعفاءات الضريبية والامتيازات التي كان من الاجدر تقديمها إلى الشركات المحلية الباكستانية التي تم حرمانها منها، ولقد تم نفي تلك التصريحات لاحقا من قبل رئيس الوزراء عمران خان بعد حضوره للمنتدى الثاني لمبادرة الحزام والطريق في بكين في أواخر أفريل من عام 2019، وبهذا لاعتقاده بأن تضخيم الدور الإقتصادي الباكستاني من خلال الاستثمارات الصينية، سيعمل على تقليل دور الجيش وقوته وبالتالي فإن الاكمال في أتممه المشروع حاجة ضرورية لاسترجاع السيطرة الكلية عليه، لكن حدث العكس فلقد تم تبني المشروع من قبل الجيش والسيطرة عليه قبل الإطاحة بالرئيس، وبالتالي عكس محاولة السير بنفس النهج الصيني الذي يفترض ان حسن الجوار تعني تحقيق المصلحة الخاصة للدولة، وفي نظر المحللين الباكستانيين فإن العلاقات الصينية الهندية ليست دائما في صراع أو توتر بل شهدت تحسن ملحوظا انعكس على حجم التجارة الثنائية التي بلغت 90 مليار دولار في عام 2019، ولذلك فإن الصين لا يهمها مع من تتعامل بقدر ما يهمها حجم الفوائد التي يمكن أن تجنيها منها.

وقد ترغب الصين في نهاية المطاف بتوسيع نطاق مشروع الممر الإقتصادي ليشمل الهند لتستفيد من سوقها الضخم[78]، وهذا قد يشكل تهديد بالنسبة للجيش الباكستاني الذي يعارض بشدة سياسات الهند وإمكانية تحسين العلاقات الإقتصادية معها، ولهذا فإن عدم جدوى تحسين العلاقات الباكستانية مع جيرانها، وعدم سيطرتها على الإرهابيين على طول الحدود والمناطق الإقليمية لن يجعل المشروع يساهم بأي شكل من الأشكال في إحداث التنمية الإقتصادية للدولة، وعندها سيتم تكرار التجارب التي مرت بها الشركات الصينية في باكستان أين تعرض الصينيون إلى اعتداءات مستمرة من قبل جيش تحرير البلوش وهو جماعة مسلحة تدعو إلى الانفصال لشعب البلوش كرد على حوادث الإيغور، وقد شملت هاته الإعتداءات الهجوم على القنصلية الصينية في كراتشي، والتي دفعت بالصين عندها إلى مراسلة السفارة الصينية في باكستان تعبر فيها عن هذه المخاوف التي هي في تصاعد مستمر، وكذا مطالبة وزارة الداخلية الباكستانية بزيادة الأمن وضمان الحماية للشركات الصينية وردا على ذلك، نفذت الحكومة الباكستانية وحكومات المقاطعات تدابير منسقة تهدف إلى حماية الاستثمارات الصينية، أي أن

[78] Vijay K. Nambiar, **The Belt and Road Initiative post- April 2019 Plus ça change!**, in : **China's Belt and Road Initiative: Strategic and Economic Impacts on Central Asia, Southeast Asia, and Central Eastern Europe; rethinking Asia and International Relations,** Alfred Gerstl and Ute Wallenböck, eds, (Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business,2021),31,32.

الجانب الإقتصادي اثر على الأمن والإستقرار في المنطقة[79]، نظرا لما تشكله الاستثمارات الصينية من خطر على المجتمع ذاته أو ما يعتبره المجتمع كتهديد بالنسبة له، خاصة اذا لم تراعي تلك الشركات الأجنبية طبيعة الاختلافات والاحتياجات بين السكان المحليين وكذا محاولة ادراجهم بالتنسيق مع الحكومة المحلية ضمن اعمال مشاريعها في الدولة المضيفة، وحتى ميناء جوادر كما تطرقنا له هو معبر لتجاوز التوترات ولكن في الوقت ذاته وسيلة لتوسيع النفوذ العسكري الصيني في تقاطعات نقاط الطاقة الأكثر كثافة في العالم أي المضائق القريبة من مراكز ومحطات نقل الموارد في الشرق الأوسط وأفريقيا وتحاول كذلك باتباعها نفس الإستراتيجية أن تنشئ قاعدة بحرية ثابتة في جيواني بباكستان وهي أقرب من نقطة جوادر لمضيق هرمز، كما تطمح إلى بناء مدينة صينية – عمانية ومصانع ميثانول، وكذا منشآت لإنتاج الطاقة الشمسية ومناطق ومجمعات سياحية وسكنية في المنطقة تحت رعاية أمنية صينية عوض أمريكية

المطلب الثاني : حالة جيبوتي

تستثمر الصين بشكل كبير في جيبوتي باعتبارها دولة محورية في منطقة القرن الأفريقي ولها موقع استراتيجي يجعل 30% من الشحن العالمي يمر عبرها إلى البحر الأحمر ثم قناة السويس، وتتمثل طبيعة الإستثمارات الصينية في الدولة في مشاريع البنية التحتية الاتصالية بينها وبين الدول المجاورة لها، كتشييد السكك الحديدية ونظام خط أنابيب المياه التي وصلت قيمتها أكثر من 300 مليون دولار لنقل مياه الشرب من إثيوبيا إلى جيبوتي، أما بالنسبة لتكلفة تحديث السكك الحديدية فقد قدرت في قسم جيبوتي التي بلغ طولها 752.7 كيلومترا بـ 4 مليارات دولار، وبالنسبة للقسم الاثيوبي 3.4 مليار دولار، وتحصلت كلا الدولتين على تمويل من طرف بنك التصدير والاستيراد الصيني بنسبة 70% من التكلفة الإجمالية، وتعد هذه المشاريع جزءا من مبادرة الحزام التي عملت من خلالها الحكومة الصينية على نقل المنتجات بين الدول المحيطة بجيبوتي باعتبار أنها قريبة من مراكز الشحن البحري عبر مضيق باب المندب، ولذلك فلقد خففت تلك السكك الحديدية من التحديات اللوجستية في المنطقة، وأتاحت وصولا أوسع إلى سوق التصدير للسلع المصنعة من إثيوبيا التي تأمل في بناء شبكة سكك حديدية بطول حوالي 5000 كيلومتر لربطها بجنوب السودان وكينيا والسودان، بينما تتوقع جيبوتي من جهة أخرى اتصالا أكبر بين البحر الأحمر والمحيط الأطلسي من خلال شبكة السكك الحديدية[80]، وهذا كله يسمح للصين بالتغلغل أكثر في الأسواق الأخرى وتطوير الإقتصاد الصناعي.

[79] Anu Anwar, **"SOUTH ASIA AND CHINA'S BELT AND ROAD INITIATIVE: SECURITY IMPLICATIONS AND WAYS FORWARD,"** (Asia-Pacific Center for Security Studies 2020),8.

[80] Nancy Githaiga, Muthoni, Alfred Burimaso, Bing Wang, and Salum Mohammed Ahmed, **'The Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks for Africa's Connectivity'**, (China Quarterly of International Strategic Studies 05, no. 01 January 2019),121,125.

ولا يتعلق انخراط الصين بجل مشاريعها في جيبوتي فقط بالجانب الإقتصادي الذي تعود فوائده على كلا الدولتين، وإنما بتأمين أمن الطاقة لدى الشركات الصينية وتحصين الخطوط الحيوية لتلك المشاريع في منطقة خليج عدن، لا سيما في إثيوبيا وكينيا والسودان وهو ما يفسر سبب إستئجارها وبنائها لأكثر من ستة وأربعين ميناء في الخارج وافتتاح أول موقع عسكري استراتيجي لها في جيبوتي عام 2017، والتي زادت وبشكل كبير فرص الصين لجمع المعلومات الاستخباراتية عن المنشآت العسكرية الأمريكية القريبة بعملياتها من نفس المنطقة[81]، ولقد بنت الصين في القاعدة قرب ميناء دوراليه مهبطا لطائرات الهليكوبتر مع مدرج يبلغ ارتفاعه 1,300 قدم ، وبرج توجيه وحظيرة كبيرة تتوفر على سبع طائرات هليكوبتر وبرغم من عدم وجود مهبط للطائرات ذات الأجنحة الثابتة، لكن هناك أنظمة تحكم أرضية للطائرات بدون طيار، كما تحتوي القاعدة على رصيف يبلغ طوله 1,120 قدما يمكن أن يستوعب طائرة هجومية أو سفينة حربية كبيرة وحوالي أربع غواصات هجومية صينية تعمل بالطاقة النووية وهناك كذلك مرافق لإصلاح السفن ومساكن تتسع لما يصل إلى عشرة آلاف فرد، كما نشرت الصين مركبات قتالية مدرعة ذات عجلات، وهي أكثر فعالية في العمليات البرية من العمليات البرمائية وفي عام 2018 أجرى جيش التحرير الشعبي مناورات لمكافحة الإرهاب بالذخيرة الحية رغم أن الهدف الأساسي لأنشاء القاعدة كان وقف عمليات القرصنة البحرية،ولقد قدمت الحكومة الصينية العديد من المساعدات في القطاعين الإقتصادي والسياسي كما حاولت لعب دور الوسيط السياسي في نزاعها مع إيريتريا في عام 2017، ولقد قال السفير الصيني لدى الإتحاد الأفريقي انذاك "أن بكين مستعدة للمساعدة في الوساطة في النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي إذا ما طلب منها ذلك"، وهو تعبير على سياسة عدم التدخل التي تتوافق مع المصالح التي ترعاها الشركات الصينية في المنطقة، وبالتالي فإن إنهاء حالة الصراع تلك يعني ضمان وجودها العسكري وحماية لتلك المصالح في المنطقة ونفس التصريح أدلت به في عام 2018 كخيار وساطة أخرى بين كل من إثيوبيا وإريتيريا في نزاعهما الحدودي، ولكن التدخل الإماراتي والسعودي جعل عرض الصين أقل نقاشا، حيث عبر أحد مسؤولي وزارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي آنذاك بأنه "من غير الواضح ما إذا كانت الصين تريد التوسط في اتفاقيات السلام فعليا أم مجرد التظاهر بأنها تفعل ذلك[82]".

إن جل المساعدات والخدمات التي قدمتها الصين لجيبوتي أوجدت عقبات إقتصادية كبيرة فلا يكفي التركيز فقط على الفوائد المستحقة بل حتى على المخاطر التي وقعت فيها جيبوتي نتيجة لتلك المشاريع، فقد حذر بعض الخبراء في صحيفة فاينانشال تايمز من أن ديون جيبوتي للصين قد تصبح غير مستدامة، وقد تُجبر البلاد على التخلف عن سداد

[81] Monika Magdalena Krukowska, **'China's Security Relations with Africa in the 21st Century'**. (Security and Defence Quarterly 46, no. 2 30 June 2024): 12.

[82] David H. Shinn and Joshua Eisenman, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic Engagement**, (Columbia University Press, 2023), 288,289.

قروضها، مما قد يؤدي إلى سيطرة الصين على أصولها، بما في ذلك موانئها ذات الأهمية الإستراتيجية[83]، وحتى وإن كانت تلك القروض والمساعدات التي تلقتها جيبوتي من الصين والتي بلغت 1.4 مليار دولار تخدم نوعا ما الاقتصاد الوطني للدولة من خلال توسيع موانئها لتصدير الماشية، وبناء سكة حديدة تربط أديس أبابا بجيبوتي بلغت حصة جيبوتي منها 492 مليون دولار، وكذا خط أنابيب المياه بينها وبين إثيوبيا، وكذا محطة الحاويات متعددة الأغراض وميناء جيبوتي كمحطة للسكك الحديدية التي تكلف 590 مليون دولار وكذا مشروع انشاء منطقة تجارة حرة في إفريقيا هناك، وبالتالي أصبح التمويل الصيني يمثل % 77 من ديون البلاد في عام 2019، كما يرى البعض أن هذا التمثيل أدى في النهاية إلى ممارسة ضغوطات من قبل الصين لطرد عدة شركات تريد المنافسة على رأسها شركة موانئ دبي العالمية ومنعها من تشغيل الميناء المجاور لأول قاعدة عسكرية صينية في الخارج في عام 2018، ولهذا تقاضي الشركة، شركة China Merchants المملوكة للدولة الصينية بسبب "تجاوزها اتفاقية الامتياز مع جيبوتي والاستحواذ على حصة غير مباشرة في محطة دوراليه، وقد إقترح البعض أن هذا الامر يعد جزء من المنافسة الجيوسياسية والجيوإقتصادية للسيطرة على التجارة عبر البحر الأحمر، كما أن المساعدات والاستثمارات الصينية تتم بطريقة ممنهجة، أي يتم نشرها بشكل جيواستراتيجي، فعلى سبيل المثال مناطق ولادة القادة الأفارقة تتلقى مساعدات صينية أكثر بكثير من غيرها في باقي المناطق الاخرى، وعلاوة على ذلك، تقع جيبوتي على أحد أهم ممرات الشحن في العالم، ومنذ عام 2016 ، أصدرت الصين قانونا يجبر جميع الصناعات الصينية المشاركة في النقل الدولي على تقديم المساعدات والإمدادات لقواتها البحرية إذا لزم الأمر[84] وبالتالي يصبح من المهم علينا أن نتساءل حول مسائل السيادة والسلطة التي تم تعطيلها أو تجاوزها في بعض الحالات نظرا لأن إقتصاد الدولة أصبح مبنيا بالدرجة الأولى على مساعدات الدول الأخرى، وليس فقط بالنسبة لجيبوتي بل لباكستان التي تطرقنا لها سابقا وسريلانكا التي استفادت هي الأخرى من الدور التحويلي لمبادرة الحزام والطريق في تحسين الاتصال وتحفيز النمو الإقتصادي وتغيير الديناميكيات الجيوسياسية، إلا أنها في نفس الوقت جلبت لنفسها المزيد من العيوب من حيث الاستقرار السياسي والاستدامة البيئية والتي لا تزال تعرقل مشاريع أخرى قيد الإنجاز مثلما حدث مع مشروع ميناء هامبانتوتا أين تسبب الاقتراض المكثف لإكمال المشروع في رفع مستويات الديون وضعف السيادة الوطنية [85] ولكن مع ذلك تحاول

[83] Robert Agwot Komakech, , and Thomas Ogoro Ombati. '**Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa'**. Sustainability 15, no. 16 (14 August 2023),10.

[84] Pádraig Carmody, Ian Taylor, and Tim Zajontz**. 'China's Spatial Fix and 'Debt Diplomacy' in Africa: Constraining Belt or Road to Economic Transformation?'** (Canadian Journal of African Studies / Revue canadienne des études africaines 56, no. 1 February 8, 2021),67.

[85] Langkun Cao, **'An Analysis of the Economic and Policy Impacts of the Belt and Road Initiative on Participating Countries: A Case Study of Pakistan, Djibouti, and Sri Lanka'**, (Lecture Notes in Education Psychology and Public Media 70, no. 1 8 November 2024),41.

جيبوتي اتباع استراتيجيات متعددة، مثل إعادة التفاوض على شروط القروض والسعي إلى تخفيف أعباء الديون، وتنويع مصادر تمويلها، بالإضافة إلى السعي إلى جذب استثمارات من دول أخرى كالولايات المتحدة وفرنسا واليابان ومؤسسات متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي) لسداد ديونها، وقد حققت لها هذه الجهود بالفعل بعض النجاح، مثل إعادة التفاوض على شروط قرض ميناء دوراليه متعدد الأغراض وتمديد فترة سداد القرض من 10 إلى 25 عاما.

المطلب الثالث: حالة أثيوبيا

بالنسبة لأثيوبيا فتتمتع بنفوذ دبلوماسي في نطاق شرق أفريقيا وهي مهمة بالنسبة للصين إذا ما حاولت أن تروج لمشاريع مبادرة الحزام والطريق في المنطقة حيث قال ليو جيان تشاو الذي تولى منصب وزير الهوية بالحزب الشيوعي الصيني في جوان عام 2022 أن "إثيوبيا في نظر الصين هي ركيزة أساسية للسلام والأمن في منطقة شرق إفريقيا"، ولقد أوضح سيف الدين آدم من جامعة دوشيشا أن تنامي الاهتمام الصيني بأثيوبيا نابع من النفوذ الدبلوماسي الذي تتمتع به هذه الأخيرة، بإعتبارها رمزا لحرية السود ومحفزا للوحدة الأفريقية، وبالتالي فإن تعزيز العلاقات الصينية مع اثيوبيا يعني تعزيزها مع بقية الدول الأفريقية[86]ولقد شمل هذا التعزيز مجموعة من المشاريع الإقتصادية واستثمارات في البنى التحتية التي تربط ما بين أثيوبيا ومختلف الدول المحيطة بها على رأسها جيبوتي التي تزيد الصين من قدرة استيعاب مينائها، لترفع حجم التجارة البينية بين دول المنطقة وبالتالي خلق العديد من فرص العمل بسبب الدعم الذي تتلقاه الشركات المحلية للدول الساحلية وغير الساحلية من قبلها خصوصا، كإثيوبيا التي تستخدم الميناء لاستلام وارداتها ونقل صادراتها، وحتى التحول الرقمي كان من خلال مساهمات صينية ففي عامي 2019 و 2020، أطلقت الصين قمرين صناعيين إثيوبيين بتمويل مشترك من الطرفين كما واصلت مشاركتها في تطوير برنامج الفضاء الإثيوبي من خلال تدريب المتخصصين، كما طورت إثيوبيا شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بها بمساعدة الموردين والمنح الصينيين التي قدرت بـ 1.9 مليار دولار، واشترت معدات مراقبة لزيادة السيطرة على المعارضة وتشارك أيضا في بناء شبكات G5 في إثيوبيا وكينيا وجنوب إفريقيا وأوغندا، وبالتالي المشاركة في الإستقرار الداخلي، ومن خلال جل هذه المشاريع استطاعت الصين أن تكسب ثقة أثيوبيا ومواقفها الدولية التي تكون عادة في صالح الحكومة الصينية ومثال على ذلك ما قام به المدير العام الأثيوبي لمنظمة الصحة العالمية خلال فترة جائحة كوفيد، من فرض للضغوطات لاستبعاد تايوان من نشرات

[86] David H. Shinn and Joshua Eisenman, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic Engagement**,109.

السلامة والصحة التابعة لمنظمة الطيران المدني الدولي وكذلك من الاجتماعات الطارئة لمنظمة الصحة العالمية[87]، وهذا كله كما اشرنا سابقا من اجل عزل تايوان عن العالم وإعادة تشكيل الاتجاهات الجديدة للتعاون، مع التركيز على التنمية والنمو الإقتصادي الذي تقوده الدولة الصينية، وهذا على حساب الإصلاحات السياسية والديمقراطية، ونتيجة لإرتفاع معدلات المساعدة البينية التي تدخل في قلب الاقتصاد الاثيوبي من قبل الصين فقد تدفقت بعض المخاطر على الدولة فبالإضافة لمشكل تزايد الدين العام، أصبح التعامل مع نفس الشركات يكبح التنمية المحلية في أثيوبيا وبالتالي الدخول في التبعية والعجز عن تحقيق أي تطور او تقدم إقتصادي، فعلى الرغم من الاستثمار الصناعي الصيني الكبير فيها، إلا أن صادراتها الرئيسية إلى الصين لا تزال محصورة في " بذور السمسم"، وبغض النظر عن القيود الإنمائية التي نشأت عن مديونية إثيوبيا، فإن مشاريع البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق بها تعجز عن تحملها خاصة وأنها لا تضمن إدارة اثيوبية، وبالرغم من حقيقة خلق فرص عمل محلية في البداية إلا أن انخفاض الأجور وكذا غلبة عنصر الاناث بها، أدى إلى انخفاض في تلك المناصب و تضاؤل الربط بين تلك المشاريع والاقتصاد المحلي، ونتيجة لذلك فقد حدثت بالفعل جملة من المناوشات العنيفة ضد العمال والمديرين الصينيين في أثيوبيا ومناطق الجوار عامة، وهو ما قد يفرض كما حدث في باكستان مع مرور الوقت تدخل من نوع غير إقتصادي، باعتبار أن الدافع لتصدير رأس المال إلى الخارج يفرض الحاجة اللاحقة للدفاع عنه، بمعنى اخر جعل إستقرار الدولة معلقا على الإستجابة الإيجابية لتلك المشاريع[88].

[87] Monika Magdalena Krukowska, **'China's Security Relations with Africa in the 21st Century'**,12-14.

[88] Pádraig Carmody, Ian Taylor, and Tim Zajontz. 'China's Spatial Fix and 'Debt Diplomacy' in Africa: Constraining Belt or Road to Economic Transformation?,69,70.

المطلب الرابع: حالة كينيا وبعض الدول المجاورة لها

تتوافق الحالة الكينية مع حالة جيبوتي إذ ان سياسة بناء مشاريع البنية التحتية الصينية تعد مصدرا للعمالة المحليين أيضا لأنها تساعد على تعزيز الإنتاجية العالية في المناطق فعلى سبيل المثال، بحلول عام 2017، ساهمت الشركات الصينية بحوالي 180.000 فرصة عمل وما يقرب من 1.1 مليار دولار من الإيرادات الضريبية على طول طرق المشروع، وأدى بناء السكك الحديدية في كينيا وحدها إلى خلق ما لا يقل عن 60 وظيفة جديدة لكل كيلومتر يتم بناؤه، أي ما يعادل مجموع 46000 وظيفة محلية[89].

ولكن ورغم ذلك فلقد أدت مشاركة كينيا في مبادرة الحزام والطريق من خلال عمليات بناء المشاريع إلى احتجاجات شعبية كبيرة تعكس ارتفاع معدل الدين العام إلى 80 مليار دولار، وهو الأمر الذي حذر منه صندوق النقد الدولي، وكنتيجة لتلك الاحتجاجات تم انتخاب ويليام روتو رئيسا في عام 2022 كمحاولة لتقليص الاعتماد على الصين وصندوق النقد الدولي من خلال زيادة الضرائب بشكل كبير على المواطنين عبر مشروع قانون المالية، ولكن هذه المحاولة بائت بالفشل بسبب الضغط الشديد الذي تلقته الحكومة من قبل الشباب الكينيين واضطر روتو في الأخير إلى رفض القانون بعد أسابيع من الاحتجاجات وقتل وإصابة 400 شاب كيني في شوارع نيروبي.

اضطرت الحكومة الكينية إلى اللجوء لحل اخر وهو خفض ما يعادل 3 مليارات دولار أمريكي تقريبا من الخدمات الحكومية، مما حد من التمويل المقدم إلى حكومات المقاطعات في جميع المجالات لحساب خسارة الإيرادات في الوقت الذي تنتظر في الصين مليارات الدولارات المستحقة لتسديدها بحلول عام 2025، والتي يتوقع الكثيرون انه في حالة العجز عن السداد فان الصين قد تستولي على ميناء مومباسا، وبالتالي عوض ان يتقدموا بخطوة واحدة إلى الأمام سيضطرون إلى العودة خطوتين إلى الوراء.

ان مشكلة الديون تفرغ محتوى صورة الصين المقدمة لأفريقيا من نية التعاون المربح للجانبين والأخوة التي تعود إلى نضالات التحرير وتضع الدول المستضيفة امام حقيقة ان المصالح الإستراتيجية للصين أهم من أي شراكة، ووفقا لميسريفي "تريد الصين الحصول على الأموال بشكل أساسي"، وهو الأمر الذي يدفع بها إلى توجيه طموحاتها نحو أفريقيا وكذا تقديم القروض وشراء الموانئ كجزء من سياسة الاحتواء ذات المنفعة المتبادلة [90].

---

[89] Nancy Githaiga, Muthoni, Alfred Burimaso, Bing Wang, and Salum Mohammed Ahmed, **'The Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks for Africa's Connectivity'**, 134.

[90] Khalil Winzer-Wilks, **'Belt and Road: China's Plan for Global Control'**, 20 February 2025. https://doi.org/10.5281/ZENODO, accessed 02/05/2025.

ويشير بعض المؤلفين إلى أن شراء تلك الأعمال مثل الجسور والسكك الحديدية والطرق وخطوط أنابيب النفط سيوقع الشركات والمسؤولين المحليين بشكل خاص في دائرة الفساد وذلك بسبب صعوبة تصميمها لاحتساب التكاليف المبرمجة خاصة بالنسبة للمواطنين العاديين.

ويعد أكبر تحدي لكينيا والتي تواجهه بسبب الاستثمارات الصينية هو الظلم البيئي المرتبط والناتج عن الصناعات التكريرية وعمليات التعدين، وكذلك الفساد المرتبط بنقص الشفافية في شراء هذه المشاريع، حيث جادل باركاند كيم بأن "الحكومة لا تشارك المجتمعات المحلية ومجموعات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ مشاريع الحزام والطريق"، وهو السبب الذي جعل المواطنين في كل من كينيا واوغندا متشككين من دور الصين في بلدانهم حيث أعرب المواطنون عن مخاوفهم بشأن منح الحكومة عقودا لمشاريع الحزام والطريق للشركات الصينية، وهذا يمثل مشكلة لأن كلا من المقاول والمشرف/الإستشاري على المشروع غالبا ما يكونان من احدى تلك الشركات الصينية، وهذه العقود هي دليل على تضارب المصالح الذي يمكن أن يكون له تأثير على تكاليف المشروع وجودة العمل ونقل المهارات والتكنولوجيا إلى القوى العاملة المحلية، فعوض أن يتم دعم تلك القوى العاملة يتم تقليل دورها بجعل المشاريع ذات اهداف خاصة تتعلق بالأرباح المحققة على مستوى بعض المسؤوليين الصينيين والكينيين[91].

حاولت الحكومة الصينية أن تعالج الخلل الموجود على مستوى نقاط التفاوض، حيث أجبرت مرارا وتكرارا الشركات الصينية على إعادة التفاوض على الشروط الأولية التي من شأنها تخفيف عبء الديون، أين قدمت بكين ما لا يقل عن 12.1 مليار دولار لتخفيف أعباء الديون العالمية للعديد من البلدان في عامي 2020 و 2021، ومن بين الطلبات المؤكدة رسميا إلغاء ديون كينيا بقيمة 378 مليون دولار وتخفيف عبء الديون عن زامبيا بقيمة 110 ملايين دولار[92]، ولكن ورغم ذلك لاتزال الشركات المحلية تفتقر للخبرة التي كان من المفترض أن تتلقاها من إدارة الشركات الصينية لتلك المشاريع، ولقد وجد هنري توغندهات وهو باحث في معهد السلام الأمريكي في دراسة حول مراكز تدريب شركة هواوي في كل من نيجيريا وكينيا "أن وجود الشركة لم يرق إلى توفير فرص ذات مغزى لنقل المعرفة التي يمكن أن تعزز الارتقاء التكنولوجي في البلدين" ويجادل بأن "بائعي المعدات الدولية يحدون من نطاق المعرفة التي يرغبون في مشاركتها مع الموظفين والجهات الفاعلة المحلية"[93]، أي أن الشركات الصينية ورغم انها قد ساهمت في التنمية الإقتصادية على مستوى البنى التحتية في كينيا إلا

[91] Robert Agwot Komakech, and Thomas Ogoro Ombati. **'Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa'**,8,16.

[92] Diallo Yoro, **'Initiative La Ceinture et La Route » et Le Developpement En Afrique', (Journal of Sino-African Studies 2, no. 1 7 April 2023), 04.**

[93] Mammo Muchie, and Angathevar Baskaran, and Mingfeng Tang, eds**. China-Africa Science, Technology and Innovation Collaboration**: (Singapore: Springer Nature Singapore, 2024),265.

أنها تقلل بشكل غير مباشر مساهمة الجماعات المحلية الأخرى بعدم التفاوض على الفوائد بعيدة المدى وكذا الاهتمام المتزايد بسرعة الربح المحققة منها وهذا بالرغم من الإستراتيجية الكبرى التي ترعاها الحكومة الصينية والتي كانت في البداية تبنى على التحول التدريجي في انخراط الصين في الشؤون الأفريقية والعالمية، كما أدى الافتقار الصيني إلى التخطيط الكافي والمعرفة الكاملة للمنطقة إلى التخلي عن خط سكة حديد جديد يربط ميناء مومباسا الكيني بأوغندا الذي بدأ بناؤه عام 2017، ففي عام 2023، توقف القطار فجأة في بلدة كينية، على بعد حوالي 200 ميل من الحدود مع أوغندا، وعوض أن يكون المشروع وسيلة لتعزيز اقتصاد كينيا من خلال توفير طريقة أسرع وأرخص لنقل البضائع أصبحت تكلفة النقل ضعف ما كانت عليه سابقا فقد كشف تقرير برلماني صدر بعد عام من بدء تشغيل السكك الحديدية أن تكلفة نقل البضائع عبر السكك الحديدية ستكون أعلى بمرتين من تكلفة نقلها بالطرق البرية[94].

وبالنسبة لباقي الحالات في نفس النطاق الجيوسياسي للحالات السابقة الذكر فلق عانت من نفس المشاكل والتحديات التي فرضها المستثمر الصيني فمثلا، أبدت الحكومة التنزانية قلقها بشأن التأثير المحتمل لمشروع الحزام والطريق على سيادة البلاد، حيث صرح مدير هيئة الموانئ التنزانية ذات مرة أن تنزانيا تريد التأكد من أن شعبها يحصل على أكثر من مجرد ضرائب من المبادرة، ورأى أن "الأرض للتنزانيين وأن الحكومة يجب ان تضمن حصول مواطنيها على حصتهم من المبادرة، أما بالنسبة للخدع الإقتصادية الصينية فيرى أن تنزانيا قررت تقليص حجم الاستثمارات والتركيز فقط على "توسيع وتحديث ميناء دار السلام باعتبار ان المشاريع الصينية في تنزانيا رغم جدارتها إلا انها تفرض نوعا من الاعتماد المفرط الذي لا يقدم أي إضافة لاقتصادها الوطني، و يؤثر أيضا على تقدم المشروع نفسه، إلى جانب ارتفاع العجز المالي العام والديون، والقيود المفروضة على زيادة الإيرادات الضريبية ومحدودية الفرص المتمثلة في زيادة عائدات التصدير[95]، وغيرها من المشاكل التي دفعت بالحكومة إلى أن تصبح أكثر حذرا بشأن الاقتراض، وهذا مختلف نوعا ما مع اثيوبيا التي تزودها الصين بمليارات الدولارات من القروض لاستكمال مشاريعها ضمن اطار المبادرة والتي أتت الكثير من المشاريع ثمارها دون تأخيرات أو اضطرابات كبيرة مقارنة مع تنزانيا وربما السبب راجع إلى قلق تنزانيا بشأن الآثار السياسية المحتملة لمشاركتها في أنشطة طريق الحرير البحري وكذلك وضعها الإقتصادي.

---

[94] Jacque Schrag, **'How Will the Belt and Road Initiative Advance China's Interests?'** in: ChinaPower Project (blog), accessed 20/052025, https://chinapower.csis.org/china-belt-and-road-initiative/.

[95] Jean Blanchard, Marc F. **'Problematic Prognostications about China's Maritime Silk Road Initiative (MSRI): Lessons from Africa and the Middle East'**. Journal of Contemporary China 29, no. 122 (3 March 2020): 168.

وكذلك بالنسبة لأوغندا التي بالرغم من تلقيها للعديد من المساعدات الصينية المتمثلة في انشاء ستة مجمعات صناعية بدعم من الحكومة الأوغندية، والتي شملت مجمع شاندونغ الصناعي في لوزيرا، ومجمع تيانتانغ الصناعي في موكونو، ومجمع لياوشين الصناعي في كابيكا والمنطقة الحرة بين أوغندا والصين (قوانغدونغ) للتعاون الدولي في سوكولو، ومجمع مباليه الصناعي، ومجمع كيهونغ الصناعي الزراعي في لويرو، وكذا المساعدة الصينية في تنويع اقتصاد دولة أوغندا بتحفيز التصنيع والزراعة والسياحة، وخلق فرص العمل والنمو الإقتصادي في البلاد، عبر تعزيز التبادلات الثقافية والشعبية، من خلال مبادرات مثل معهد كونفوشيوس في جامعة ماكيريري والمنح الدراسية للطلاب الأوغنديين للدراسة في الصين فضلا عن تدريس اللغة الصينية في بعض المدارس الثانوية وتعزيز التفاهم المتبادل بين البلدين، إلا أن هاته المساعدات لا يمكنها ان تغطي العقبات التي وقعت فيها الدولة نتيجة لذلك حيث انتقد بعض المحللين السياسيين الوطنيين والدوليين هذه العلاقة الوثيقة بين الدولتين بحجة أنها يمكن أن تقوض المصالح الأمريكية في أوغندا، نظرا لاختلاف أولويات البلدين، فمع تمويل الصين للعديد من مشاريع تطوير البنية التحتية للبلاد من خلال مبادرة الحزام والطريق فإن بناء طريق كمبالا – إنتيبي السريع وسدود كاروما وإيسيمبا للطاقة الكهرومائية بالإضافة إلى التوسع المستمر لمطار إنتيبي الدولي يحمل تهديدات للولايات المتحدة قد تأثر سلبا على الوضعية السياسية للدولة وحتى تلك المشاريع كالطريق السريع الذي يبلغ طوله 49.56 كم وبقيمة 479.2 مليون دولار أمريكي والتي تشكل فيه القروض الصينية 74% من التكلفة، والذي تم متابعة تنفيذه من قبل شركة الصين للإتصالات والإنشاءات، وتحت إشراف شركة مراقبة الطرق السريعة في بكين قد حسن الربط داخل أوغندا من حيث تحسين ظروف المرور على الطرق الالتفافية والموزعة في المناطق الحضرية وتحسين الاتصال بين أوغندا وبلدان أخرى في المنطقة، الا انه في نفس الوقت قد أوقع الدولة في مشاكل الديون والتبعية الإقتصادية لتلك الدول وكذا توترا حادا كما ذكرنا سابقا مع الدول المنافسة للصين، حيث جادل مركز التنمية العالمية بأن العديد من المشاريع التي تمولها الصين في أوغندا باهظة الثمن وغير مجدية إقتصاديا، وهذا بالرغم من النجاح النسبي الذي قامت به الحكومة عام 2020، بإعادة التفاوض على قرض طريق كمبالا إنتيبي السريع من حيث أسعار الفائدة وفترة السداد[96] والمشكلة أن هذه التحديات قد تجاوزت الأبعاد الإقتصادية إلى أبعاد أمنية، فمثلما حدث في أثيوبيا وباكستان حدث في أوغندا أين قامت الصين بإرسال فريق أمني خاص بالتعاون مع المسؤولين الأوغنديين، للقبض على ثمانية مجرمين متهمين بالاختطاف والابتزاز والهجمات الإلكترونية كان من بينهم أربعة مواطنين صينيين، أي عوض ان يقتصر دور تلك الشركات

[96] Robert Agwot Komakech, and Thomas Ogoro Ombati. **'Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa',**5,6.

الصينية على المساهمة الإقتصادية الفعالة ومساعدة الحكومة للوقوف بإقتصادها، أصبحت تعرقل من خلال بعض موظفيها أمن واستقرار بتورط كلا الطرفين الصينيين والأوغنديين في عمليات الجريمة المنظمة وهو ما يؤدي بالضرورة إلى انفلات أمني من شأنه ضرب المصالح الوطنية، وهو ما حدث كذلك في عام 2012 في أنغولا، حيث زعمت مجموعة متمردة في كابيندا، أنها نفذت ثلاث هجمات ضد مواطنين صينيين متورطين في قضايا إجرامية، ينتمون في نفس الوقت إلى شركة البترول الوطنية الصينية، ولقد اسفرت نتائج تحقيقات فريق شرطة خاص أرسل من طرف وزارة الأمن العام الصينية عن قبض وتسليم سبعة وثلاثين مشتبها بهم متهمين بالابتزاز والاختطاف والسطو المسلح وإدارة عصابات الدعارة في الجالية الصينية في أنغولا[97].

وبالتالي فإن هذه المشاكل والتحديات التي تواجهها أوغندا بالإضافة إلى السلوك الصيني مع موانئ الدول على غرار باكستان وسريلانكا وإمكانية الاستلاء على عليها كما هو الحال مع ميناء هامبانتوتا السريلانكي، عبر سياسة فخ الديون المتعمدة سيدفع أوغندا في نهاية المطاف إلى الانفصال عن شريكها الصيني وإلغاء عقود قد تزيد عن 2.2 مليار دولار، والتحول إلى التمويل الأوروبي والموردين الأتراك لبناء خطوط السكك الحديدية الجديدة[98].

وبالنسبة لموزمبيق فتستثمر الصين بشكل كبير في قطاع الطاقة وبخاصة الفحم والغاز كما مولت العديد من مشاريع البنية التحتية في البلاد، بما في ذلك الطرق والجسور والموانئ والمطارات، على غرار جسر مابوتو كاتيمبي الممتد على طول خليج مابوتو وهو أطول جسر معلق في القارة الأفريقية، حيث يبلغ طوله 680 مترا، ولقد تم تمويل المشروع وبناؤه من قبل شركة الطرق والجسور الصينية بتكلفة قدرها 785 مليون دولار أمريكي من قبل شركة صينية مملوكة للدولة وتشرف عليها كذلك شركة هندسة ألمانية من شركة جاف، ورغم أن المشروع قد ساهم في انعاش الاقتصاد وبخاص في قطاع النقل على غرار مشروع تطوير ميناء ناكالا ، ومحطة الطاقة الحرارية في مابوتو، ومحطة معالجة الغاز الطبيعي في بالما.

إلا أن مسألة الديون والمساءلة والمخاطر البيئية المرتبطة بهذه المشاريع لا تنفك عن ما تقوم به الصين، ولقد اثار المركز الموزمبيقي في عام 2018، تساؤلات حول عملية الشراء لبناء مطار جديد في ناكالا، والذي تم منحه لشركة صينية دون عملية مناقصة تنافسية ودون

[97] David H. Shinn and Joshua Eisenman**, China's Relations with Africa: A New Era of Strategic, 182.**

[98] Frédéric Lasserre, and Olga Alexeeva. **'Les Routes de La Soie En Afrique de l'Est à l'ère de Xi Jinping : Une Volonté de Contrôle Ou Une Stratégie Opportuniste ?'** Interventions Économiques 72 (2024), 193.

اشراك من طرف المساهمين المحليين وهو الامر الذي يدفع إلى التساؤل عن حدود الفوائد المستحقة تماما مثلما هو الحال في أوغندا[99] .

وبالنسبة لمشاركة الصين في كل من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية فيقول جينغ غو من معهد الدراسات التنموية في المملكة المتحدة أنها مدفوعة في المقام الأول بحاجتها إلى المعادن مثل الكوبالت والنحاس، والوصول إلى الأسواق الإستهلاكية، ويوافق مسؤول في إدارة السلام والأمن في الإتحاد الأفريقي على أن إحدى المصالح الأساسية للصين في إفريقيا هي الوصول إلى المعادن مثل الكوبالت والأتربة النادرة التي تلعب دورا مهما في إستراتيجية الصعود الإقتصادي الصينية، حيث حدد الكتاب الأبيض الصيني حول الموارد المعدنية الحاجة إلى استيراد كميات كبيرة من الحديد والنحاس عالي الجودة والبوكسيت والكروميت والمنغنيز والبوتاس، وكذلك التنتالوم والبلاتين والليثيوم، وهذا الاستراد بالتوازي مع التوجه الصيني نحو توسيع تصنيع المنتجات التي لم تكن متوقعة في بداية القرن، وهذا الامر هو الذي جعلها تستثمر بشكل كبير في أفريقيا التي تحتكر أكثر من 75% من إنتاج التنتالوم العالمي، وكذلك معظم إنتاج الكوبالت في العالم، بالإضافة إلى 60% من إنتاج مجموعة البلاتين و% 50 من إنتاج المنغنيز و10% من إنتاج النحاس، وتمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية لوحدها 51% من احتياطيات الكوبالت العالمية، مقارنة بـ 1% في الصين.

ولقد أنتجت جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2021، أكثر من 70% من إنتاج الكوبالت في العالم، وتشتري شركات مثل جيجيانغ هوايو كوبالت الصينية معظم هذا المورد بل وتحاول قدر الإمكان السيطرة على سلسلة توريده من خلال الاستثمار في البنية التحتية للجمهورية بقيمة 3 مليارات دولار كجزء من الصفقة، تماما كما فعلت شركة "موليبدنوم" الصينية كأكبر مساهم في منجم الكوبالت والنحاس بجمهورية الكونغو، كم حصلت على ملكية أكثر من 10 من أصل 18 منجما رئيسيا فيها، ولديها الآن يد في أكثر من نصف إنتاج الكوبالت في البلاد، وأصبحت الصين تسيطر اليوم على85% من إمدادات الكوبالت العالمية التي تحتاجها في الصناعات التكنولوجية على غرار السيارات الكهربائية وبناء توربينات الرياح والسواتل[100] وحفاظا على هذه الثروات والمصالح الصينية قامت الصين بمساعدة جمهورية الكونغو عسكريا وذلك بتقديم العديد من المعدات واللوازم قبل وبعد جائحة كورونا، وفي سياق الجائحة قامت وزارة الدفاع الوطني الصينية بشحن الإمدادات الطبية إلى وزارة الدفاع الوطني في جمهورية الكونغو، وكل هذه المساعدات تسعى عبرها إلى تزويد نفسها بـ بالليثيوم والكوبالت وغير ذلك من المعادن فهي تسعى مثلا في الكونغو بعيدا عن اهتمامات الشعب، وبالتالي لا تقدم اي اضافة ذاتية الاعتماد للدول، ولذلك يتم رفض مشاريعها في بعض الدول بضغط من

[99] Robert Agwot Komakech, and Thomas Ogoro Ombati. **'Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa',12**

[100] Joshua Eisenman and David H. Shinn, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic, 163,167.**

المجتمع المحلي ففي غانا مثلا، حاولت الصين في إطار سياسة الإستراد الطاقوية التي تتبعها أن تبرم صفقة بنية تحتية مقدرة بـ 2 مليار دولار معها للحصول على حق تعدين البوكسيت في البلاد لكنها لم تستطع بسبب تدخل جماعات المجتمع المدني الذي رفع دعوة قضائية ضد الحكومة بحجة أن المشروع سيسبب أضرار بيئية ضخمة وعليه تم تعطيل المشروع [101].

المطلب الخامس: الحالة المصرية

تحتل مصر باعتبارها اول دولة أفريقية وقعت على اتفاقية الحزام والطريق أهمية كبيرة في المنظور الصيني، وهذا لأنها تشكل نقطة اتصال تربط أفريقيا بكل من أوروبا وآسيا من خلال قناة السويس، وأيضا بإعتبارها البوابة إلى الأسواق العالمية حيث تعمل أكثر من 192 شركة عالمية في قناة السويس، وتمر حوالي 40% من شحنات النفط الدولية و 10% من التجارة العالمية عبرها، ولقد حصلت مصر على تمويل من بنك التصدير والاستيراد الصيني لمشاريع البنية التحتية بقيمة 10 مليارات دولار، والتي شملت قطاع الطاقة، وتوسيع ميناء الإسكندرية ، والسكك الحديدية الحضرية، ومن المتوقع أن تخلق جراء تلك الاستثمارات منطقة السويس الإقتصادية بين الصين ومصر، وهي مركز تجاري وصناعي ولوجستي يوفر اكثر من 10,000 فرصة عمل للمصريين وكذا زيادة القاعدة الرأسمالية لمشاريع التنمية في البلاد تدريجياً [102]، كما تولد القناة لمصر رؤوس أموال ضخمة أكثر من أي قطاع آخر من الاقتصاد، ولقد استفادت الصين من مشروع توسيع القناة لسنة 2015 بسبب تقليله لوقت العبور من 18 إلى 11 ساعة، وكذا خاصية السماح بحركة المرور في الاتجاهين، كما يستوعب بعضا من أكبر سفن الحاويات في العالم للعبور بسهولة أكبر إلى الموانئ في حوض البحر الأبيض المتوسط ووجهات أخرى في أوروبا، والمشكلة هنا أن ليست كل الموانئ الأوروبية قادرة على إستيعاب أكبر السفن ولهذا تلجئ الصين إلى عمليات التأجير وشراء الموانئ وتوسيعها حتى تتمكن من التعامل بسهولة أكبر مع هذه السفن الضخمة، وبالرغم من أن الحكومة المصرية ترحب بهذا الطرح وتأمل في زيادة إيراداتها من القناة بتوسيعها إلا أن هذا التوسيع يجب أن يكون بالتوازي مع زيادة التجارة العالمية بنحو 10% أي يجب أن يقفز عدد السفن المارة يوميا إلى 97 سفينة كل يوم.

لكن ورغم هذه الصعوبة تحاول الصين من خلال شركة تيانجين للتنمية الإقتصادية والتكنولوجية أن تطور من القناة لرفع قدرة استيعابها للسفن من خلال التوقيع على عقد مدته 45 عام لبناء وتطوير مساحة 7 كيلومترات مربعة في العين السخنة باتجاه الطرف الجنوبي،

[101] Joshua Eisenman and David H. Shinn, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic Engagement**,167,168.

[102] Nancy Muthoni Githaiga, Alfred Burimaso, Bing Wang, and Salum Mohammed Ahmed, **"The Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks for Africa's Connectivity",**123.

ولقد بدأت المرحلة الثانية من هذا البناء في عام 2019، ولكن وفق حصة 49% من المشروع البالغ 1.5 مليار دولار، وهذا تخوفا من إمكانية المرور بتجربة الديون والأستحواذ على الميناء مثلما حدث في سريلانكا[103]، ولقد كانت الشركات الصينية كشركة كاسكو باسيفيك الصينية قد استثمرت مسبقا بحوالي 185.6 مليون دولار في مشروع مشترك لتشغيل وإدارة محطة حاويات قناة السويس في ميناء بورسعيد الشرقي وفي سنة 2012 بدأت المرحلة الثانية من المشروع الصيني المصري، حيث استثمرت شركة الصين لهندسة الموانئ 219 مليون دولار لبناء رصيف بطول 1,200 متر، كما أنجزت الشركة عقدا بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لإنشاء رصيف في ميناء الأدبية عند المدخل الجنوبي للقناة، ووقعت مصر اتفاقا مبدئيا مع شركة الصين لتطوير الأراضي بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي على مدى 10 سنوات لأعمال التطوير في العاصمة الإدارية الجديدة، الواقعة بين القاهرة وقناة السويس، والتي من المتوقع أن تكون قادرة على استيعاب حوالي 5 مليون من السكان، حيث يمكن أن تتجاوز خطة العاصمة الجديدة عند اكتمالها 20 مليار دولار، كما تقوم الشركة الصينية الحكومية للبناء والهندسية بإنشاء منطقة تجارية وإدارية جديدة بقيمة 3 مليارات دولار ومعظمها بتمويل من البنوك الصينية[104].

ومشروع المدينة الإدارية الجديدة التي بدأ بناؤها في عام 2015 ولا يزال مستمرا إلى الان يدخل وفقا للخبراء الصينين أيضا في نطاق عمل مبادرة الحزام والطريق، حيث تهدف مصر من خلالها إلى تخفيف الازدحام في القاهرة، وتوفير مدينة حديثة ومستدامة مع بنية تحتية ووسائل راحة حديثة، ولقد كان متوقعا أن يتم الانتهاء من المشروع عام 2030، ولكن بسبب جائحة كورونا التي تسببت في تأخير حركة الأشخاص والموارد من الصين نتيجة لحظر السفر، سيتأخر اكمال المشروع لعامين إضافيين، والامر المثير للاهتمام أن هذا المشروع تشارك فيه العديد من الشركات المحلية على غرار شركة المقاولون العرب (شركة إنشاءات محلية) والتي تشرف عليها هيئات حكومية مصرية، مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، جنبا إلى جنب مع شركات استشارية مصرية أخرى التي تهدف إلى التنسيق والتشديد على تلبية المشروع لأهداف الحكومة بإنشاء عاصمة حديثة ومستدامة، بالنسبة للتحديات القائمة بسبب هذه المشاريع فلا يتحدث مواطنو المدينة ضد المشروع كما هو الحال في البلدان الأخرى بل على العكس من ذلك يقومون بدعمها، لكن مع ذلك فإن استدامة وشفافية بعض مشاريع مبادرة الحزام والطريق خاصة فيما

[103] Andrea Ghiselli, **"China's Rise and Its Security Presence in the Middle East and North Africa"**in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed. Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023), 162,163.

[104] Manochehr Dorraj, **"The Belt and Road Initiative and China's Expanding Ties with West Asia and North Africa"** in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed. Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023), 69.

يتعلق بعبء الديون والتحديات الإقتصادية تظل محتملة [105]، كما تقوم مصر بتلقي العديد من السلع العسكرية من قبل الشريك الصيني على غرار 18 طائرة بدون طيار غير مسلحة، و42 طائرة بدون طيار مسلحة و40 طائرة تدريب/مقاتلة من طراز K-8 و300صاروخ مضاد للدبابات[106]، وكل هذا الحضور القوي من قبل الصين أكد نفوذها خاصة بعدما امتلكت شركاتها 80.3% من الأسهم في كل من الميناءين التجاريين الرئيسيين في مصر على البحر الأبيض المتوسط وهما الإسكندرية والدخيلة، وفي عام 2020 ، أكملت شركة هندسة ميناء الصين حوضا بقيمة 520 مليون دولار في ميناء السخنة جنوب قناة السويس، وأصبحت الصين أكبر مستثمر في مشروع تطوير منطقة قناة السويس[107]، وحفاظا على مصالح تلك الشركات تقوم الصين بتقديم مساعدات دورية لمصر ففي جائحة كورونا قامت الصين بإرسال لقاحات Sinopharmو Sinovac إلى دول الشرق الأوسط وأفريقيا وتلقت مصر الجرعات الأولى من تلك اللقاحات على دفعتين الدفعة الأولى كانت في عام 2020 أما الدفعة الأخرى كانت في مارس 2021 وعليه حاولت مصر من خلال هذه المساعدات انشاء مصنعين لتوريد الدول المجاورة لها وتعزيز دورها في المنطقة[108]، وليس هذا فقط، فلقد استوردت الصين كميات معينة من الأقمشة من مصر، ليس لحاجتها الذاتية بل لتحقيق فوائد أكبر كإمكانية السيطرة على ستة موانئ في قناة السويس، وبالتالي إن استراتيجية الصين الأوسع نطاقا والطويلة الأجل ليس لها بالضرورة تأثير سلبي على مستقبل البلدان المضيفة المشكلة هي أن الدول المضيفة عادة لا تأخذ في الاعتبار المنظور الصيني الأوسع، فبالرغم من أن نظرة مصر للاستثمارات الصينية مختلفة تماما عن تنزانيا حيث تنظر للمبادرة بطريقة إيجابية وهذا ظهر في تصريح الرئيس السيسي بأن **"مصر تؤمن إيمانا راسخا بأن المبادرة ستخلق فرصا هائلة للتعاون الثنائي بينهما ... وستستمر في دعم مبادرة الحزام والطريق والمشاركة فيها[109]"**، إلا أنها لا تخلو من التحديات التي يعد مشكل ارتفاع أسعار التعويضات جزء صغيرا منها، فلقد عانى مشروع العاصمة الإدارية الجديدة في مصر من ارتفاع معدلات التعويض التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأراضي في المنطقة[110]، وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى ضغوطات ومشاكل

---

[105] Robert Agwot Komakech, and Thomas Ogoro Ombati. **'Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa'**,9.

[106] David H. and Shinn Joshua Eisenman, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic Engagement**, 24.

[107] David H. Shinn and Joshua Eisenman, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic Engagement**, 278,279.

[108] Yahia H. Zoubir and Emilie Tran, **"China's "Health Silk Road" Diplomacy in the MENA"** in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed**.** Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023), 247.

[109] Jean-Marc Blanchard, F. **'Problematic Prognostications about China's Maritime Silk Road Initiative (MSRI): Lessons from Africa and the Middle East'**169.

[110] Robert Agwot Komakech , and Thomas Ogoro Ombati. **'Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa',** 15.

إقتصادية على الداخل المحلي ويوتر العلاrات بين مصر و أكبر منافس للصين في المنطقة الولايات المتحدة الأمريكية .

وبالتالي من خلال هذه التجارب نستخلص أن الشريك الصيني قد حقق نتائج أو مكاسب حقيقة في تلك الدول من خلال ربطها بعقود ومواثيق تجسد استراتيجية الحزام والطريق الصينية بإعتبار أن كل الدول التي ذكرناها تقع في مناطق استراتيجية تمكن الصين من الالتفاف على الأسواق الأفريقية بحرا وبرا والتحكم في حركة نقل البضائع والسلع بسهولة عبر الاستثمار في بناها التحتية المختلفة، ولقد انظمت كما شاهدنا في الحالات السابقة معظم دول أفريقيا إلى مبادرة الحزام والطريق وبخاصة بعد عام 2023 من خلال التوقيع على مذكرات تفاهم مع الصين، وتختلف هذه المذكرات من دولة إلى اخرى بإختلاف طبيعتها وقضاياها ولكن هدف الصين بالتوجه نحوها واضح وثابت حتى وان وسعت استراتيجيتها الكبرى لتشمل اهداف اخرى، لكن دون اغفال حقيقة أن تحسين شبكة وقدرة السكك الحديدية العابرة والموانئ من خلال الشركات الصينية قلل بشكل كبير من تكاليف السفر والوقت واثر على تدفق السلع على مستوى العالم، ولكن أدى سوء صيانة الشبكات في أفريقيا إلى تفاقم الحالة، مما جعل التجارة بين بعض البلدان الأفريقية والجهات الفاعلة الأخرى في التجارة الدولية أكثر تكلفة فعلى سبيل المثال اشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن استيراد مركبة إلى كوت ديفوار من اليابان أرخص ب 500 1 دولار من استيراد مركبة مماثلة إلى كوت ديفوار من إثيوبيا، ووفقا للبنك الدولي، من المتوقع أن تقلل مبادرة الحزام والطريق من وقت الشحن بنسبة تصل إلى 11.9%، وتكاليف التجارة بنسبة تصل إلى 10.2%، وبما أن 90% من واردات وصادرات أفريقيا تمر عبر البحر، فإن التوسع الحالي في مرافق الموانئ في أفريقيا يعني تحسين بيئة الأعمال وسرعة التعامل مع البضائع التجارية والتعاون الإقليمي.

المطلب السادس: فرص وتحديات عامة

تقدم الصين العديد من التبرعات للدول الافريقية من خلال جيش التحرير الشعبي الخاص بها في افريقيا والمتمثلة في الأدوية والغذاء واللوازم المدرسية، حيث تبرع الجيش بحوالي 4.5 مليون دولار من الأدوية والغذاء والخيام لتونس في عام 2011، و7.7 مليون دولار لليبيا في الوقت الذي واجه فيه البلدان اضطرابات داخلية، وخلال جائحة كورونا كوفيد 19، سلم جيش التحرير الشعبي عام 2020، معدات الحماية و 300,000 جرعة من اللقاح إلى قوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقي، كما تم عقد ملتقى افتراضي بين المتخصصين الطبيين من كل من جيش التحرير الشعبي وجنوب أفريقيا لتبادل الخبرات العلاجية والمرضية، وتبرعت نفس الجهة بـ 62 ألف قناع، و19 ألف قطعة من معدات الحماية الشخصية وغيرها من معدات الحماية الطبية لقوات الدفاع الزيمبابوية، وأرسل الجيش كذلك معدات حماية

وامدادات طبية بقيمة 290.000 دولار إلى قوات الدفاع الرواندية[111]، ولقد جادل تيموثي هيث من مؤسسة راند في دراسة لأمن الصين في الخارج بان مساهمة الجيش الشعبي الصيني في الامن الدولي لا تزار مختصرة على العمليات غير الحربية التي تحتاجها الصين لحماية مصالحها، وأن تنامي النفوذ الصيني قد يفرض عليها تقبل درجة أعلى من الفوضى والمخاطر في بعض البلدان التي توسع فيها مشاركتها وبالتالي ستضطر إلى تمويل الحماية الأمنية للبلد المضيف والتعاقد مع شركات الأمن التجاري لحماية تلك المصالح، وبالتالي قد يقوم جيش التحرير الشعبي بإرسال مشاة البحرية إلى إفريقيا لحراسة الأصول والمنشآت الرئيسية والمشاركة في العمليات القتالية ضد التهديدات الإرهابية بالتعاون مع القوات المسلحة المضيفة، وستعمل قوات جو الجيش الشعبي على توفير مخزون طائرات النقل الثقيل وناقلات التزود بالوقود الجوي لحماية أمن تلك الشركات، وقد ترفع كذلك التعزيزات لنفس السبب[112].

وفي نفس سياق طريق الحرير الصحي ففي عام 2021، تبرعت الصين بحوالي 40 مليون جرعة لقاح لأفريقيا وهذا تعزيزا لدورها خلال الجائحة التي أضعفت قدراتها الإقتصادية والخطابية، ولكن هذا التبرع لم يكن ليوفر مليار جرعة من اللقاح كما وعدت الحكومة الصينية لمختلف دول أفريقيا، وعليه يرى بن عبد الله أن أفريقيا حصلت على أقل من 5% من هذه اللقاحات وهذا الأمر دفع ببعض الدول إلى محاولة إعادة التصنيع بالشراكة مع الصين كما فعلت الجزائر وتونس والمغرب، ولكن هذا التمكين في التصنيع جاء وفق شروط محددة بإعتبار أن الملكية الفكرية وحقوق التصنيع تظل محفوظة للشركات الصينية على رأسها سينوفاك[113].

ان توجه الدول الافريقية إلى الصين بالتحديد له علاقة مباشرة بعدم توفر بديل فتصنيف الدول الأفريقية في خانة "متوسطة الدخل" يصعب عليها إمكانية الحصول على قروض مالية منخفضة الفائدة من طرف البنك الدولي، ولذلك فهي حين لا تجد هذا الباب متاحا أمامها، فإنها تلجئ إلى التمويل الصيني كما حصل مع كل من نيجيريا وكوت ديفوار وكينيا، وهذا نظرا لإنخفاض معدلات السداد، ففي حالة التمويل في غانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تم سداد الأقساط في شكل صادرات، مثلا سداد 6٪ من صادرات الكاكاو الغانية على مدار

[111] David H. Shinn and Joshua Eisenman, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic Engagement,** 246,247.
[112] David H. Shinn and Joshua Eisenman, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic Engagement,** 161.
[113] Wei Liu and Xuanzhen Zhang**, Public Perception of Traditional Chinese Medicine in Africa and the Impact of COVID-19: Based on a Study of Africans**, in: **China-Africa Science, Technology and Innovation Collaboration**, eds**.** Muchie Mammo, Angathevar Baskaran, and Mingfeng Tang, (Singapore: Springer Nature Singapore, 2024), 500.

20 عاما، وكذا تمويل مشاريع البنية الأساسية المتضمن للنقل والكهرباء من أرباح مشروع التعدين المشترك بينها وبين الصين[114]، وبالتالي محاولة إيجاد صفقة مربحة لكلا الطرفين وبطبيعة الحال فإن الاستثمارات الصينية التي تقدم الدعم السياسي لأفريقيا على الساحة الدولية، تمكن الصين من تفعيل نفوذها العالمي في القارة التي توفر لها العديد من الموارد الأساسية للصناعة والاستهلاك الصينيين على غرار النفط والكوبالت والنحاس والبلاتين والكاكاو والتبغ، فضلا عن الأسواق الكبيرة التي تستقبل منتجاتها، كما أن الفجوة التكنولوجية الكبيرة التي تحملها كثير من الدول الافريقية تستدعي مساعدات من خلال شركاتها التي تدرك ثقل القارة الافريقية وما توفره لها من امتيازات لتقديم خبرتها في هذا القطاع وذلك في إطار طريق الحرير الرقمي، أي الطريق الثالث لمبادرة الحزام والطريق، وهذا يعني بالنسبة لأفريقيا تحسين شبكات الاتصالات والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وقدرات المراقبة وبناء شبكات الألياف الضوئية العابرة للحدود والعابرة للقارات والكابلات البحرية وهذا التحول التكنولوجي مصاحب لزيادة نفوذ الصين في المنطقة من خلال سرعة تلقيها ووصولها للبيانات والمعطيات ومعالجتها بالمقارنة مع منافسيها الغربيين، واستحوذت الشركات الصينية، على 49٪ من سوق الهواتف المحمولة الأفريقية في عام 2018، وهذا نظرا لتلاؤمها مع القدرة الشرائية القادرة على التكيف مع اقتصادات المستوردة، كما شاركت الصين في بناء شبكات خلوية في جميع أنحاء القارة، ووفقا لبيانات موثوقة قامت شركة هواوي وحدها ببناء 70٪ من محطات شبكة G4 في إفريقيا، وشبكات G5 القادمة، وهذا التعاون التكنولوجي يفيد الصين بشكل أساسي، في سباقها التكنولوجي العالمي، وذلك بفضل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من إفريقيا، جراء الاستثمارات المالية والتجارة، كما ان انخراطها العسكري في المنطقة أضعف العلاقات الأفريقية مع الديمقراطيات الغربية وتعزيز الأنظمة الإقليمية[115] ، وبالتالي إمكانية تقويض النظام الأمني العالمي الغربي وقد تكون الآثار الأمنية طويلة الأجل للتعاون الأمني الصيني الأفريقي ذات أهمية حاسمة لاستقرار النظام الدولي ككل، ومن جهة ثانية لا يمكن أن يكون هذا التعاون خارج المخاطر والتحديات التي تفرضها الشركات الصينية في المنطقة نتيجة لتنافسها مع الشركات الغربية الأخرى فلربما كان الهدف الأول من وجدوها إقتصاديا بحتا ولقد حققت إنجازات كبيرة ومحسوبة ولا يمكن إغفالها في اطار مبادرة الحزام والطريق، لكن شدة التنافس وتعليق المصالح على المحك بسبب المنافسة وعدم استقرار معظم دول القارة جعلها تقوم بتغيير أدوارها والوقوع في دائرة فرض الهيمنة لكن بالطرق التجارية والسياسية مع عدم اغفال الدور العسكري الذي تقوم به، فوفقا لأوبرت هودزي وهو باحث زيمبابوي في جامعة ليفربول " الصين تخفي قوتها

[114] Nascimento, Lucas Gualberto**. 'The Beijing Consensus and the New Silk Road in Africa: Chinese Investments in New Disputes of Hegemony'**. Conjuntura internacional 17, no. 1 (May 31, 2020): 33.
[115] Monika Magdalena Krukowska, **'China's Security Relations with Africa in the 21st Century'**,12,13,16

العسكرية بطرق غير مهددة، على غرار قيامها بتوفير قوات لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا وتعزيز أنشطتها العسكرية من خلال إقامة شراكات عسكرية تعاونية مربحة للجانبين، وهذا في ظل ميل الدول الأفريقية إلى المعايير الأمنية الصينية والمبادئ الأساسية مثل عدم التدخل واحترام سيادة الدولة وكذا تمويل المشاريع الإقتصادية التي تغير من تفكير القادة في القضايا الأمنية وهو ما يحد من النفوذ الغربي في النهاية"، ومن بين تلك المخاطر والتي كنا قد وظفنا جزء منها في الحالات السابقة نجد :

انخفاض / عدم مشاركة أصحاب المصلحة المحليين: فغالبا ما يشمل تنفيذ مشاريع الحزام والطريق عددا قليلا من ممثلي الحكومة والشركات الصينية والعمال، بمشاركة محلية محدودة وهو ما يمكن أن يؤدي إلى صراعات حول التعويض عن الأراضي وإعادة التوطين كما حدث مع السكان المحليين في اوغندا، حيث اضطر المزارعون في منطقة مبيجي التي تبني بها الحكومة سكك حديدية جديدة إلى الاحتجاج من أجل حقوقهم في الأرض بعد استبعادهم من عملية التعويض، كما تسبب انخفاض / عدم مشاركة أصحاب المصلحة في مشاريع الحزام والطريق في معارضة عامة وتأخير المشاريع في أوغندا وجيبوتي.

ولقد وجد بارك وكيم أن الصراعات الاجتماعية والبيئية والتأخير في تنفيذ المشروع وزيادة التكاليف كلها ناجمة عن عدم مشاركة أصحاب المصلحة والتشاور في مشاريع الحزام والطريق.

الفساد في المشتريات: وما تعلق بالافتقار إلى الشفافية، والمشاركة المحلية المحدودة، والمنافسة المحدودة، والافتقار إلى القدرة والخبرة اللازمة لإدارة عمليات الشراء لمشاريع البنية التحتية المعقدة بفعالية.

المخالفات العمالية: حيث تعرض كثير من العمال المحليين في الشركات الصينية إلى انتهاكات في العمل، ولقد تعرضت شركة سينوهيدرو الصينية، التي تعمل على مشروع محطة كاروما للطاقة الكهرومائية إلى جملة من الانتقادات نتيجة تعرض العمال للإيذاء الجسدي من قبل المشرفين الصينيين، وظروف العمل السيئة، والأجور المنخفضة.

ويجادل وانغ وتانغ في هذا الصدد بأن انتهاكات العمل منتشرة في مشاريع الحزام والطريق بسبب قوانين حماية العمال الضعيفة وآليات الإنفاذ غير الكافية في البلدان المضيفة، فضلا عن إعطاء الأولوية لإكمال المشروع على سلامة العمال ورفاههم من قبل الشركات الصينية، وأن مثل هذه الممارسات يمكن أن تضر بالمجتمعات المحلية والعمال، وإذا ارادت الصين حقا تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، فالأجدر أن تلتزم شركاتها بقوانين العمل المحلية والمعايير الدولية، وكذلك مراقبة ظروف العمل وسلامة العمال.

المخاطر البيئية: فيمكن أن يؤدي بناء مشاريع البنية التحتية مثل بناء الموانئ وخطوط أنابيب النفط والسكك الحديدية والطرق السريعة والمطارات إلى آثار بيئية مدمرة كإزالة الغابات وتلوث الهواء والماء وتآكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي.

زيادة مستويات الديون: إذ أن لمبادرة الحزام والطريق القدرة على تحقيق فوائد كبيرة، إلا أنها تنطوي أيضا على مخاطر ديون كبيرة يجب معالجتها، ووفقا لغالانجر: زادت مبادرة الحزام والطريق بشكل كبير من مستويات ديون البلدان المتلقية، وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى أطر أكثر فعالية للقدرة على تحمل الديون لمعالجة هذا التحدي.

عدم وجود أمانة رسمية لمبادرة الحزام والطريق: وهو الامر الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم استدامة المشاريع بسبب الديون المستحقة وكذا الفساد وسوء الإدارة في مشاريع الحزام والطريق، كما أنه يجعل تنسيق ومراقبة تنفيذ المشاريع عبر وكالات وبلدان متعددة أمرا صعبا، مما قد يزيد من تفاقم الوضع[116].

الإختراق السيبراني: فبالرغم من التعاون الرقمي بين الصين والدول الافريقية إلا أن ثمت خطر هذا الاختراق الذي لا يتعلق فقط بسوق التكنولوجيات والهواتف والتطبيقات بل في المباني التي شيدتها الشركات الصينية في حد ذاتها، حيث يرى جوشوا ميسيرفي وهو باحث في معهد هدسون أن هذه الاستثمارات في المباني الحكومية التي شيدتها الشركات الصينية لأغلب دول أفريقيا تفتح فضاء التجسس من قبل الصين، باعتبار أن مختلف الشركات سواء الحكومية أو الخاصة ملزمة قانونيا بمساعدة الحزب الشيوعي الصيني في جمع المعلومات الاستخباراتية، حيث ينص قانون الاستخبارات الوطنية الصيني على أن "أي منظمة أو مواطن يجب أن يدعم استخبارات الدولة ويساعدها ويتعاون معها[117]"، ولكن رغم هذه الاعتقادات ليس هنالك أي اعتراف من طرف هذه الحكومات فيما تعلق بتنصيب أجهزة مراقبة في تلك المباني.

التعرض للضغوطات الخارجية: إن العلاقات العسكرية بين بكين والدول الأفريقية التي تحاول بكين ان تخرجها من نطاق التبعية الغربية بعروض أرخص قد تؤدي إلى تصعيد ولو على المستوى الدبلوماسي بين تلك الدول والولايات المتحدة، ذلك أن المنطقة التي تستثمر بها الصين بين اسيا وأفريقيا والتي تم اختيار الحالات السابقة على أساسها، ترعى مصالح الولايات بإعتبارها طريق لعبور الطاقة والإستثمارات، وبإعتبار أن الولايات المتحدة تحتفظ بما يكفي من الأصول والأفراد العسكريين في المنطقة لتمكين التعبئة السريعة للقوات، فمن

---

[116] Robert Agwot Komakech and Thomas Ogoro Ombati. **'Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa'**15,16,17.

[117] David H. Shinn and Joshua Eisenman, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic Engagement,**244.

المرجح أن تضغط على تلك الدول إذا ما حدثت إعاقة لتلك المصالح بسبب تلك الاستثمارات الصينية، ومنه سيتعين على الحكومات الإقليمية أن تخطو بحذر، وأن تزن مصالحها الإقتصادية والأمنية، وهذا الأمر ليس فقط بالنسبة لها بل حتى لحلفائها من أوروبا الذين يعرفون جيدا المنطقة وبخاصة دول شمال أفريقيا التي يمكن لتعاونها مع الصين أن تجعل من الصعب على الأوروبيين الترويج لأجندة معيارية في المنطقة وقد يقوض بعض نفوذهم في المجال الأمني[118]، فعلى الرغم من اتباع بكين لسياسة عدم التدخل إلا أن الدول الغربية تظل متشككة في نواياها خاصة فيما تعلق بالاضطرابات الأهلية والصراع الأهلي وأمن الشحن والتي قد تتداخل بشكل كبير مع مصالحهم.

وبالإضافة لهذه المخاطر والتحديات نجد الفجوة الثقافية العميقة بين العمال المحليين والصينيين التي من شأنها أن توسع الخلافات بينهم فعلى الرغم من أن الصين تستثمر بشكل كبير في طريق الحرير التعليمي أو الثقافية بإنشاء معاهد كونفيشيوس في الدول الأفريقية وتعليم اللغة الصينية إلا أن الصراعات والخلافات لا تزال موجودة خاصة وأن هنالك العديد من الدول التي رفضت إنشاء هذا النوع من المعاهد فيها لحسابات إجتماعية وسياسية متعلقة بالجوسسة والخلاف الثقافي وطبيعة كل مجتمع بها، وعلى الرغم من محاولة العديد من المجموعات تقليص الفجوات الثقافية بين المستثمرين الصينيين والعمال المحليين عبر انشاء مجموعات تواصلية غير رسمية ، مثلما حاول السكان المحليون الزامبيون عمله بإنشاء مجموعة صينية زامبية متكونة من 200 عضو صيني، والتي قدم من خلالها الزامبيين دروسا لتوعية المستثمرين الصينيين بالقوانين الزامبية، وترجمة ونشر الأخبار المحلية على تطبيق We Chat، والمساعدة في اختناقات الهجرة وأحيانا تسوية النزاعات بين العمال والمديرين الصينيين والزامبيين عند ظهورها[119] ، أي نزع فتيل رد الفعل العنيف والهجمات المستهدفة ضد المديرين الصينيين في مختلف البلدان الأفريقية، إلا أنها باقية بسبب ظروف العمل السيئة في بعض العمليات التي تديرها تلك الشركات الصينية.

كما أن تنامي النفوذ الصيني لا يمكن أبدا أن يلغي أو يستبعد دور الولايات المتحدة في المنطقة، وحتى ولو أرادت الصين الانخراط عسكريا ودبلوماسيا بشكل أكبر فإنها لن تستطيع أن تكون بديلا عن الولايات المتحدة، فبالرغم من إعادة الولايات تقويم علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ إدارة أوباما، إلا أن دورها لم يتغير بشكل كبير فلا زالت ورغم انسحابها من بعض الدول تحتفظ بعشرات الآلاف من الأفراد العسكريين في 14 دولة في

[118] Ruoyan Zhu and Yin Li, **Exploring China's Emerging Role in Africa's International Research Collaboration**, in: **China-Africa Science, Technology and Innovation Collaboration**, eds. Muchie Mammo, Angathevar Baskaran, and Mingfeng Tang, (Singapore: Springer Nature Singapore, 2024),86,87.

[119] Veda Vaidyanathan, **An examination of Chinese BRI projects in Africa An Indian perspective** in: **The Belt and Road Initiative in Asia, Africa, and Europe**, David Arase, and Pedro Miguel Amakasu Raposo De Medeiros Carvalho, (1st ed. London: Routledge, 2022),217, 218.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يصعب منافسة الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية وسيستغرق استبدالها وقتا طويلا بالنسبة للصين، وعليه قد تسعى العديد من العواصم في المنطقة إلى استكمال علاقاتها العسكرية والأمنية مع الولايات المتحدة من خلال تعميق التعاون في هذا المجال، خاصة اذا ما جددت الولايات المتحدة أدوارها بما يخدم أبعاد جديدة وكذا تجنب الانغلاق على نفسها كما فعلت خلال فترة جائحة كوفيد-19 التي استغلتها الصين لتغير نظرة العالم إليها.

من جهة أخرى فكذلك الشركات الصينية تواجه العديد من التحديات والمخاطر جراء هاته الاستثمارات وبخاصة في أفريقيا، وتختلف الصين اختلافا كبيرا عن الدول الأفريقية من نواح كثيرة، فمثلا تعتقد العديد من الدول بأن الواردات الصينية بعيدا عن المنتجات الزراعية والمنتجات المعدنية، باهضه الثمن ولا تساهم في تنويع اقتصاداتهم، وبالتالي تصبح في اعتقادهم غير ضرورية وهو ما يؤدي إلى نقص الطلب بشكل مفرط، قد يؤدي بتلك الشركات إلى اللجوء للإعانات من الحكومة تجنبا لخسائر فادحة قد تتسبب في إفلاسها.

كما تواجه الشركات الخاصة الصينية متاعب مالية كبيرة بسبب السياسات التمييزية ذات الصلة بتمويلها، باعتبار ان المصادر البديلة لتمويل الشركات الخاصة منخفضة فتمويل الأسهم القروض والصناديق الصناعية وتمويل المشاريع ليست مفتوحة للشركات الخاصة، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب عليها الحصول على الائتمان والتأمين والضمانات[120].

وأيضا إن تعليق الديون في تلك الدول له تداعيات محلية على بكين كما أوضح ليو ييغ من جامعة رينمين أن "في كل مرة تلتزم فيها الصين بتخفيف الديون في إفريقيا، سيكون هناك احتجاج وضغط محلي" ومع ذلك، تظل الحقيقة أنه على الرغم من الوباء، فقد واجهت مبادرة الحزام والطريق مجموعة من الانتقادات الناجمة عن طبيعة التمويل، ومستوى المديونية التي تخلقها للبلدان المضيفة لمبادرة الحزام والطريق في إفريقيا، وخصوصية البيانات وأمنها فيما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية، وجودة البناء، وحتى التكلفة البيئية لبعض المشاريع الضخمة[121]، وبالتالي فحسب وانغ يونغ، نائب رئيس صندوق التنمية الصيني الأفريقي فإن الشركات الصينية "تحتاج إلى فهم السياسة المحلية والقانون والدين والممارسات المحلية قبل الاستثمار في الدول الأفريقية"، وأضاف وانغ "انها بحاجة إلى نخبة على دراية بالسياسات المحلية وبارعة في الأعمال التجارية، فضلا عن إتقان اللغة المقدمة في البلاد"، كما أن مسؤولية المبادرة لا تقع فقط على عاتق الحكومة الصينية بل إنه ومن المهم أن تسعة كل دولة منفذة لمبادرة الحزام والطريق إلى تطوير أطر شراء قوية تعطي الأولوية للشفافية والمنافسة

[120] Nelson Ngabirano and Zhimin Deng. **'Risks and Countermeasures of Chinese Enterprises Investment in Africa Under the Background of Belt and Road Initiative'**, 28,29.
[121] Veda Vaidyanathan, **An examination of Chinese BRI projects in Africa An Indian perspective** in: **The Belt and Road Initiative in Asia, Africa, and Europe**, 220.

والمساءلة في اختيار مقاولي وموردي المبادرة، وكذا أن تضع ضمانات اجتماعية وأطر تعويض تكفل تعويض المجتمعات المتضررة بشكل كاف وإعادة توطينها بطريقة كريمة ومستدامة، فضلا عن محاولة تجنب توجيه السكك الحديدية والطرق عبر المتنزهات الوطنية والغابات، وكذا العمل على إنفاذ قوانين ولوائح العمل التي تحمي حقوق العمال، وتضمن أجورا عادلة، وتحظر العمل القسري من قبل الشركات الصينية[122].

ولذلك نجد من خلال هذا الفصل أن المبادرة في حد ذاتها هي مجرد استراتيجية أوسع تستطيع من خلال الصين أن تناور في أي جهة من العالم من خلال تلك الإستثمارات ومحاولة إبعاد تأزيم الوضع عن محيطها الإقليمي الأمر الذي يدفع بالقوى العالمية إلى محاولة كبح هذا النفوذ الصيني الذي وفق ما شهدناه لا يتعلق بالإستغلالية الوحشية للدول المنضمة للمبادرة بقدر ما يتعلق بإبعاد المصالح الصينية الإقليمية عن أنظار القوى الأخرى، وحتى ولو كانت من مصلحة الصين أن تزيد من دورها العسكري في تلك الدول لتقويض دور فواعل أخرى إلا أن الأمر سيستغرق منها سنوات لتصل إلى دور يضاهي دور الولايات المتحدة التي تتمتع بعلاقات متينة مع معظمها، كما أن تنامي ذلك الدور في غضون سنوات من عرض المبادرة قلل من ثقة الدول بالشركات الصينية بسبب إنخراطها في عمليات التهريب والفساد على حساب العمالة المحلية، لكن هذا الأمر كما ذكرنا سابقا لا يلغي أهمية المشاريع التحتية المنجزة ومدى مساهمتها في انعاش القطاعات الإقتصادية وبخاصة النقل، وسنحاول في الفصل الثالث أن نعرف موقع الجزائر بإعتبارها مركز ثقل المغرب العربي ونقطة الوصل الأبرز بين أوروبا وأفريقيا من الإستراتيجية الصينية وهذا من خلال دراسة مختلف الشراكات والوسائل والأدوات التي تنتهجها كلا الدولتين في المنطقة ومدى ارتباط النتائج التي استخلصناها في هذا الفصل بالمكاسب والرهانات المتوقعة من العلاقات الصينية الجزائرية.

[122] Nelson Ngabirano and Zhimin Deng. **'Risks and Countermeasures of Chinese Enterprises Investment in Africa Under the Background of Belt and Road Initiative'**. Journal of Economics and Sustainable Development 11, no. 16 (2020):29.

الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات

الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات

بعد التأسيس النظري الذي طرحناه في الفصل الأول، و تناول مبادرة الحزام والطريق من منظور مقارن بين الأطروحات الغربية والصينية وتحليل تطورها المفاهيمي وأبعادها الجيوستراتيجية، ومن ثم اسقاطها على بعض النماذج الاسيوية والأفريقية المختارة عبر دراسة تفصيلية للمعابر والمضائق البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية ضمن مسارات المبادرة، والتي أظهرت أن الانخراط في المبادرة ينطوي على فرص إقتصادية وتنموية معتبرة، لكنه لا يخلو في الآن ذاته من تحديات سياسية وأمنية يمكن أن تمس سيادة الدول واستقرارها الداخلي، جاء الفصل الثالث بناءا على هذه الخلفية النظرية والجيوسياسية لنعالج فيه حالة الجزائر تحديدا استنادا إلى المعطيات التي كنا قد جمعناها وكذا الواقع الجزائري اثر هذا الانخراط المتزايد في مبادرة الحزام والطريق وما قد يشكله من عوامل دعم للتنمية الوطنية وكذا الرهانات المعقدة والمتعلقة بالأمن الوطني بمختلف أبعاده، وسيتم في هذا السياق تحليل طبيعة هذا الانخراط، أبعاده الإستراتيجية، ومدى توافقه مع المصالح الجزائرية في ظل بيئة دولية وإقليمية متغيرة .

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والأهمية الجيوسياسية للجزائر في التصور الصيني

المطلب الأول: البعد التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية-الصينية: من التأسيس الأيديولوجي إلى حدود التفعيل الواقعي

1/ دعم الصين لحركة التحرير الجزائرية: حظي نضال الشعب الجزائري من أجل الاستقلال الوطني من الاستعمار الفرنسي بدعم صيني صريح ومتعدد الأبعاد، حيث لم تلتزم بكين الصمت تجاه الانتهاكات الفرنسية، بل عبرت عن تضامنها الواضح مع المقاومة الجزائرية ووفرت لها دعما عسكريا ملموسا لمواجهة آلة الحرب الاستعمارية وفي هذا السياق، يؤكد هاشم بهبهاني أنه حتى عام 1967، حين تبنت الصين موقفاً متشدداً في دعم حركات التحرر الوطني، لم تكن للعلاقات الصينية مع العالم العربي تأثيرات جوهرية في السياقات الداخلية للمنطقة، باستثناء الجزائر، حيث اضطلعت الصين بدور محوري في دعم جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي[123]، كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية في 22 سبتمبر 1958، في خطوة تعكس الرؤية الأيديولوجية المناهضة للاستعمار التي اتبعتها الصين في إفريقيا ولم يقتصر الدعم على الجانب السياسي

[123] Muhamad S. Olimat, **China and North Africa Since World War II: A Bilateral Approach** (Lanham, MD: Lexington Books, 2014),51.

أو الخطابي، بل اتسع ليشمل مساعدات مادية ملموسة فمنذ 1959 وحتى 1962، قدمت الصين مساعدات عسكرية لجبهة التحرير الوطني تقدر بحوالي 10 ملايين دولار أمريكي، شملت الأسلحة والتجهيزات والتدريب كما ساهمت في تمويل مشتريات السلاح من الشرق الأوسط وأوروبا عبر قروض دون فوائد، فضلاً عن تدريب الضباط الجزائريين على أراضيها، كما أُقيمت المعسكرات التدريبية في مدن مثل أموي (Amoy) وفوجيان، وشاركت وفود جزائرية في زيارات متعددة إلى الصين، أبرزها زيارة فرحات عباس سنة 1960، كما لم يقتصر دور الصين في الامدادات العسكرية فقط بل شمل المساعدات الطبية الإنسانية في تلك الفترة، حيث تبرعت الجمعيات الصينية بمبالغ مالية للهلال الأحمر المغربي والتونسي لمساعدة اللاجئين الجزائريين، تؤكد هذه التحركات أن بكين لم تكن تتعامل مع الجزائر فقط كحليف، بل كجزء من استراتيجية طويلة الأمد للتأثير في شمال إفريقيا من خلال دعم الثورات التحررية ذات الطابع الشعبي، بعد الاستقلال في جويلية 1962، انتقلت العلاقات الجزائرية الصينية من مرحلة الدعم الثوري إلى مرحلة التعاون الرسمي والإقتصادي، مع احتفاظها بالطابع الأيديولوجي الذي ميزها سابقا كانت الصين من بين أولى الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية الجديدة، وشرعت في تقديم مساعدات إنمائية عاجلة فقد منحت الجزائر خلال النصف الثاني من عام 1962 دعماً إقتصاديا بقيمة 1 8 مليون دولار، وأرسلت 9,000 طن من القمح و3,000 طن من الفولاذ المدرفل و21 طنا من المعدات الطبية كما تبرعت جمعية الصليب الأحمر الصينية بمبلغ 20,679 يوان إلى الهلال الأحمر الجزائري، ولم تتوقف المساعدة عند هذا الحد، بل أرسلت الصين فرقا طبية في أوائل عام 1962 في محاولة للاستجابة للاحتياجات المتزايدة في مجال الرعاية الصحية، حيث غادر الأطباء والعديد من العاملين في الرعاية الصحية في وفي عام 1963 عالج الأطباء الصينيون أكثر من 29,000 مريض خلال أشهر قليلة وبعدها طورت الصين برنامج مساعداتها الصحية بالإشارة أولا إلى الجزائر، ثم توسعت به في جميع أنحاء أفريقيا، "منذ ذلك الحين، أرسلت الصين ما مجموعه 21 دفعة من الكوادر الطبية إلى الجزائر، حيث بلغ عدد العاملين الطبيين الصينيين أكثر من 2800 شخص،" كما جدد كلا البلدين إرسال الفرق الصحية في فيفري 1998، عندما زار وزير الصحة العامة تشين مينزهانغ الجزائر ووقع اتفاقية التعاون الطبي والصحي بين حكومتي الصين والجزائر.

وعلى المستوى الثقافي، افتتح الرئيس بن بلة معرضا إقتصاديا صينيا حضره أكثر من 150,000 زائر، وتم توقيع اتفاقية ثقافية لتبادل الكتب والأفلام والبرامج الإذاعية، وبلغت ذروة التعاون في توقيع اتفاقية القرض طويل الأجل في أكتوبر 1963، التي تعهدت فيها الصين بتقديم قرض بقيمة 50 مليون دولار بدون فوائد واستُخدمت هذه الأموال لاحقًا في مشاريع زراعية وصناعية متنوعة، مثل زراعة الأرز والشاي، وبناء مصانع للدراجات

والخزف والأحذية هذه المساعدات لم تكن فقط إنمائية، بل حملت بعدًا استراتيجيًا إذ دعمت الجزائر في مرحلة حساسة من بناء الدولة وتعزيز الاستقلال الإقتصادي والسياسي[124].

2/ الزيارات الرسمية من كلا الطرفين : شكلت زيارة رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي إلى الجزائر في عامي 1962 و1965 محطة مفصلية في مسار العلاقات الثنائية، تلاها رد الزيارة من الرئيس الجزائري أحمد بن بلة في عام 1965، في تعبير صريح عن الامتنان الجزائري للمواقف الصينية الداعمة وشهدت هذه الزيارات توقيع اتفاقيات تعاون مهمة شملت مجالات الاقتصاد والتجارة والصحة العامة والدعم العسكري، ما أسّس لعلاقات شراكة طويلة الأمد لا تزال تتطور حتى اليوم ففي الفترة الممتدة بين 1963 و1975، وقعت الجزائر مع الصين عشرين اتفاقية ثنائية، وهو عدد يفوق ما وقع مع أي دولة أخرى، وتنوعت هذه الاتفاقيات بين التعاون الثقافي والعلمي، والمجالات الإقتصادية والتقنية، إضافة إلى الشحن البحري، التأمين، والخدمات الطبية، وعلى خلاف العلاقات الصينية مع عدد من دول الشرق الأوسط، التي اتسمت بالتذبذب كما هو الحال مع مصر والعراق، فقد اتسمت العلاقة مع الجزائر بالثبات والاستمرارية منذ عهد ماو تسي تونغ ومروراً بقادة مثل دنغ شياو بينغ، جيانغ زيمين، وهو جين تاو، وصولاً إلى عهد الرئيس الحالي شي جين بينغ ، وقد حافظت القيادات الجزائرية بدورها على هذا المسار[125].

استمرت هذه العلاقات في التوسع والرسوخ خلال العقود اللاحقة، رغم التحولات السياسية الداخلية في الجزائر، وأبرزها التصحيح الثوري الذي قاده بومدين سنة 1965 على أحمد بن بلة الذي كانت تنظر إليه بكين كحليف مُقرب، ولذلك قررت القيادة الصينية تجميد قروضها خوفا من أن يتم استغلالها خارج اطار هذا التقارب الصيني- الجزائر[126] ، ورغم ذلك لم يؤثر التغيير في القيادة على زخم العلاقات، بل سارع الرئيس الراحل هواري بومدين نفسه لتوثيق الروابط عبر استقبال وفود صينية رفيعة المستوى، كما زار الصين في مناسبات رسمية متعددة واصلت الصين تقديم الدعم التقني والعسكري، حيث أهدت للجزائر سفينة شحن بوزن 13,000 طن، وأربع طائرات نقل، كما زودتها بمعدات لتأسيس ميليشيات شعبية، وتم التوقيع على اتفاق لتجهيز هذه القوات بالعتاد اللازم في 1965 كما قدمت الصين ألف طن من المعدات المدرسية لوزارة التربية الجزائرية[127] .

---

[124] Donovan C.Chau, **Exploiting Africa: The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania** (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2014), 45-47, 50-54,58,61,65,66.

[125] Muhamad S. Olimat, **China and North Africa Since World War II: A Bilateral Approach** ,51-52.

[126] Mohammed Lakhdar Ghettas, **Algeria and the Cold War: International Relations and the Struggle for the Third World,** (London: I B Tauris, 2018), .71

[127] Donovan C.Chau, **Exploiting Africa: The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania,** 60-68.

وفي فيفري عام 1974 سافر الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى بكين حيث التقى برئيس الوزراء الصيني شو إن لاي، على هامش إنعقاد القمة الإسلامية الثانية في لاهور، وخلال مأدبة ترحيبية، أشار شو إلى أن القمة تعبر عن "الرغبة القوية لدى دول العالم الثالث في دعم بعضها البعض والاصطفاف ضد العدو"، وحاول شو توحيد موقف دول شمال أفريقيا المناهض للكيان الصهيوني مع موقف الصين المناهض للهيمنة السوفيتية والغربية مؤكدا على العلاقات المتميزة مع الجزائر، وبالنسبة للرئيس بومدين فلقد توجه في الشهر التالي إلى واشنطن للقاء الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر، وكانت أولويته انداك هي تقارب بكين مع واشنطن، وليس الكيان الصهيوني، وقال حينها إن الجزائر "مرتاحة لتطور العلاقات بين الشرق والغرب نحو الانفراج، وهو عامل ملموس في تعزيز السلام في بعض مناطق العالم"، وبعد التصحيح الثوري وعلى الرغم من فترة التوتر الحاصلة، إلا أنها سارعت إلى إعلان دعمها له، ورغم أن التغيرات السياسية في الجزائر دفعته لاحقا إلى التقارب مع الاتحاد السوفيتي، لكن ليس على حساب العلاقات الجزائرية الصينية التي بقيت جيدة نسبيا، أي الحفاظ على توازن بين بكين وموسكو خلال فترة الخلاف الصيني السوفيتي، ووفقا لتقدير استخباراتي أمريكي صدر سنة 1971، فقد وُصفت العلاقة بين الجزائر والصين بأنها "ودية عن بعد"كما تحدث بومدين عن دعمه لفكرة الإنفراج الدولي، التي كانت تلقى صدى لدى الاتحاد السوفيتي، مؤكدا أنها لا تنفصل عن مبدأ التعايش السلمي الذي تروج له الصين، في المقابل شدد شو إن لاي على أهمية الثورة في العالم، واصفا إياها بأنها اتجاه تاريخي لا يمكن إيقافه[128] وفي نفس العام وقبيل زيارة بومدين للولايات المتحدة، قام بجولة في الشرق الأقصى شملت كوريا الشمالية وفيتنام أيضا، وتم استقباله من قبل كل من القائد كيم إيل سونغ في كوريا الشمالية، وتان دوك ثانغ في فيتنام، وهدفت هذه الجولة إلى ترسيخ صورة بومدين كزعيم عالمي للعالم الثالث وإثبات أن الجزائر لا تمثل فقط إفريقيا أو العالم العربي، بل تتحدث أيضًا باسم آسيا الثورية، تمهيدًا لطرح رؤيته في الجلسة الخاصة للأمم المتحدة حول النظام الإقتصادي العالمي الجديد[129] وبعدها استمرت العلاقات في التطوير من طرف كل من الشاذلي بن جديد، وصولاً إلى الرئاسات الانتقالية خلال التسعينيات، وانتهاءً بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي أعاد تنشيط الشراكة مع الصين منذ توليه الحكم في عام 1999.

[128] David H Shinn and Joshua Eisenman, **China and Africa: A Century of Engagement (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012)**, 92,234.
[129] Mohammed Lakhdar Ghettas, **Algeria and the Cold War: International Relations and the Struggle for the Third World,** 119.

صورة 01: صورة للرئيس الراحل هواري بومدين وهو يرافق شو إن لاي خلال زيارته إلى الجزائر عام 1963[130]

كما كان كل من الرئيس هواري بومدين ودينغ شياو بينغ – قائد نهضة الإصلاحات الصينية بعد ماوتسي تونغ- يتفقان بدرجة متقاربة على ضرورة الاهتمام بقطاع التصنيع في ظل احتكار التكنولوجيا من طرف الدول الغربية وعدم السماح بنقلها، وهذا وفق نهج براغماتي صيني-جزائري بعيد كل البعد عن التطرف الأيديولوجي، وكان النجاح في هذا المسار الصناعي مرهونا بقدرة الدول على كسر الحواجز التقنية وضمان نقل التكنولوجيا ودعم المصانع وتطويرها وتقليل الاستيراد. ولكن بالرغم من اكتساب الصين لهذه الميزات التكنولوجية المستحدثة اليوم لا تزال مترددة في عمليات نقلها أو نقلها في نطاق محدود بالشكل الذي يحافظ على قدراتها التنافسية وهيمنة اليد العاملة الصينية على المشاريع الخارجية حتى بالنسبة للجزائر.

[130] زمن هواري بومدين، " "Boumediene accompanies Zhou Enlai during his visit to Algeria 1963
تم الاطلاع 2025/04/25 في: https://youtu.be/HDvHZZ9MzQU .

صورة02: صورة للرئيس الراحل هواري بومدين وهو يتوسط الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم وممثل الوفد الصيني في الأمم المتحدة السيد دينج شياو بينغ

3/ الدعم الجزائري لجمهورية الصين الشعبية: لعبت الجزائر دورا حيويا في دعم الصين دبلوماسيا، خاصة في الأمم المتحدة، حيث كانت من أبرز الدول الراعية لعودة الصين إلى مقعدها الدائم سنة 1971،أين حشدت الجزائر مختلف الدول الأفريقية التي أصبحت مستقلة لدعم جمهورية الصين الشعبية في أن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي، وهذا على الرغم من تقارب الجزائر مع موسكو والتوتر الذي كان سائدا بين الطرفين آنذاك، بل وقامت بدعم وألبانيا القرار 27588، الذي يقتضي بسماح التصويت الذي يمكن الصين من الجلوس في مجلس الأمن، ومن خلال ذلك ساهمت الجزائر وفي نفس الفترة بتوطيد العلاقات الصينية الافريقية وبخاصة في المجال الإقتصادي[131] .

كما دعمت الجزائر الصين بعد احتجاجات طلاب تيانانمن في عام 1989على الرغم من خوضها حربا أهلية، إذ ساعدت الجزائر الصين على التكيف مع العقوبات التي فرضها الغرب من خلال تعبئة الدول الأفريقية عبر الاتحاد الأفريقي لجذب الاستثمارات الصينية، وتنفيذ مشاريع كبرى، وخلال رئاسة الجزائر للاتحاد الأفريقي في عام 1999، بدأت الشراكة

[131] Yahia H. Zoubir, **'Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb : la place prépondérante de l'Algérie',** Confluences Méditerranée 109, no. 2 (23 July 2019): 94,95.

الصينية الأفريقية تؤتي ثمارها الأكثر أهمية ففي مؤتمر الصين وأفريقيا عام 2000، فتحت إفريقيا أبوابها للصين، أين دعمت الدولتان عملية السلام في الشرق الأوسط خلال التسعينيات دعت كذلك الجزائر الدول الأفريقية إلى تعميق علاقاتها الشاملة مع الصين عبر تطوير مجالات التعاون التجاري، والعلمي، والتقني، وكذلك في قطاعات المعادن، والصناعة والطيران.

وقد شهد منتدى التعاون الصيني-الأفريقي أول اجتماع وزاري له في أكتوبر 2000 بحضور أكثر من 500 مسؤول، من بينهم ثمانون وزيرا يمثلون وزارات الخارجية والتعاون الدولي، والتجارة، والصناعة من 45 دولة أفريقية، وقد ترأس الوفد الجزائري بصفته ضيف الشرف، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي قام بزيارة دولة إلى الصين عقب المؤتمر ومنذ ذلك الحين والعلاقات الصينية الأفريقية تتعزز وتتطور بفضل الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية، وعلى اثر اندلاع أعمال العنف في منطقة شينجيانغ من طرف جماعات الأويغور، والتي أسفرت عن مقتل 197 شخصًا من الأويغور وإصابة أكثر من 1000 آخرين، طلبت الحكومة الصينية دعمًا دبلوماسيًا من عدد من الدول العربية والمسلمة من بينها تركيا، الأردن، المغرب، الجزائر، والمملكة العربية السعودية، بهدف احتواء التصعيد وتهدئة الاحتجاجات ودعوة سكان منطقة شينجيانغ إلى ضبط النفس، وهو ما فعلته الجزائر دعما لمبدأ "الصين الواحدة"، مؤكدة بذلك على دعمها لوحدة وسلامة الأراضي الصينية، بما يشمل شينجيانغ، التبت، وتايوان، تماما كما فعلت سابقًا في قضيتي هونغ كونغ وماكاو[132] وبذلك تجاهلت الجزائر المطالب الانفصالية التي تطرحها بعض أطراف الأويغور، وواصلت تنسيق جهودها مع الصين لمكافحة الإرهاب الدولي، الذي تعده كلاهما تهديدًا مشتركًا لأمنهما القومي، وبالتالي كل هذا عزز من مكانة الصين في العالم الثالث وأخرجها من حيز النفور الدولي .

المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للجزائر ضمن شبكة الحزام والطريق

يجادل جون ألترمان بشكل مشابه بأن الصين "ليس لديها شبكة طبيعية من الحلفاء، بل تسعى إلى الصداقات أينما أمكن"، مما يعني أن علاقات الصين مع الدول الواقعة في شمال أفريقيا بما في ذلك الجزائر، مهمة تمامًا مثل علاقاتها مع الدول الكبرى، ولهذا تعترف الصين بأهمية الموقع الجيوستراتيجي لشمال إفريقيا والوصول الإقتصادي والسياسي الذي يمكن أن توفره شمال إفريقيا إلى سوق إفريقيا جنوب الصحراء[133]، فليست الطاقة السبب الوحيد لإهتمام الصين المتزايد بالمنطقة حيث أن الموقع الإستراتيجي لهذا الأخير يجعله مفتاحا لنقل البضائع الصينية إلى أوروبا وأفريقيا كما أن السوق الإقليمية نفسها ذات أهمية تجارية وهكذا ركزت

[132] Muhamad S. Olimat, **China and North Africa Since World War II: A Bilateral Approach** ,53,59.
[133] Yerkes, Sarah E., and Maha Sohail AlHomoud. "**North Africa in the World.**" In **Geopolitics and Governance in North Africa: Local Challenges, Global Implications**, edited by Sarah E. Yerkes,.(Edinburgh: Edinburgh University Press, 2023),255.

العلاقات مع دول المنطقة إلى حد كبير على التعاون في مجال الطاقة، فضلا عن الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين نقل البضائع المنقولة بحرا وبريا، وهو ما رحبت به العديد من الدول الإقليمية، وعلى الرغم من تركيز الصين لكثير من أنشطتها في المنطقة لضمان أمن الطاقة واستثماراتها كآلية لتسهيل سلاسل التوريد، إلا أن مشاركة الصين تظل محدودة بسبب ترددها في التورط في الشؤون السياسية والأمنية للمنطقة، بخلاف نشاطاتها الدبلوماسية، وهذا تدعيما لحماية مصالحها في مجال الطاقة والاقتصاد والإبقاء على سلامة ممرات الشحن التي تقوم بتطوير ترتيبات التعاون العسكري مع عدد من الدول من أجلها[134]

خريطة 04: خريطة زمكانية توضح مشاركة الصين في مشاريع بناء البنية التحتية الكبيرة والمتوسطة الحجم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 2005 إلى 2019[135].

[134] Lisa Watanabe, **"China as a Geo- Economic and Security Actor in the MENA Region"** in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed**.** Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023), 80.

[135] Chuchu Zhang **"China's Infrastructure Construction in the Middle East"** in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed**.** Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023), 43.

الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات

بالنسبة للأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر فهي من بين الدول ذات الامتداد الجغرافي الأوسع على الصعيدين الإفريقي والعربي، إذ تبلغ مساحتها الكلية 2,381,741 كيلومتراً مربعاً، وتتميز بأبعادها الممتدة من الشمال إلى الجنوب على مسافة تقارب 1,955 كيلومتراً، ومن الشرق إلى الغرب بما يعادل 1,829 كيلومتراً، ما يجعلها تحتل موقعاً استراتيجياً ذا أبعاد متعددة، وتطل الجزائر من جهة الشمال على البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ طوله حوالي 1,200 كيلومتر، فيما تُقدّر مياهها الإقليمية بـ 12 ميلاً بحرياً، وتمتد منطقتها الإقتصادية الخالصة، المخصصة للصيد البحري واستغلال الموارد، ما بين 32 و52 ميلاً بحرياً.

حيث تعتمد على بنيتها التحتية المتطورة لنقل هذه المادة الحيوية إلى الأسواق الدولية، ويُنجز ذلك عبر خطوط أنابيب تمتد عبر القارات، بالإضافة إلى شحنات الغاز الطبيعي المسال المنقول عبر الناقلات البحرية، وتمتلك الجزائر ثلاث خطوط أنابيب دولية مخصصة لهذا الغرض، اثنان منها يربطانها بإسبانيا، والثالث يتجه نحو الأراضي الإيطالية، مما يضعها في موقع استراتيجي كمصدر رئيسي للطاقة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتنتشر محطات تسييل الغاز في عدد من المدن الساحلية، أبرزها أرزيو وسكيكدة، اللتين تضطلعان بدور محوري في العمليات التصديرية، بل وتنامى الحديث على المستويين الرسمي والإعلامي حول التوجه نحو استغلال الغاز الصخري، نظرا لامتلاك الجزائر احتياطياً ضخماً يُقدر بـ 707 تريليون قدم مكعب، ما يمنحها المرتبة الأولى عربيا والثالثة على المستوى العالمي بعد كل من الصين والأرجنتين، كما تحتل المرتبة السادسة عشرة في احتياطيات النفط المؤكدة، مع 12.2 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، وتصدر ما يقرب من نصف إجمالي إنتاجها وجميع احتياطيات النفط المؤكدة في البلاد موجودة على اليابسة.

ولا تقتصر الموارد الطبيعية في الجزائر على الغاز والنفط، بل تشمل أيضاً ثروات معدنية متنوعة، يأتي في مقدمتها الفوسفات والحديد والزنك والنحاس والذهب، فضلاً عن احتياطات معتبرة من اليورانيوم الذي يُعد من المواد ذات الطابع الإستراتيجي، هذه الموارد تُعد جزءاً أساسياً من القاعدة الإقتصادية للبلاد، إلى جانب قطاع الزراعة الذي شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ففي عام 2023، ساهم القطاع الفلاحي بنسبة 14,7% من الناتج الداخلي الخام، الذي بلغ 4550 مليار دينار جزائري، وتُشير التقديرات إلى أن هذه النسبة مرشحة للارتفاع في حال تم تعزيز السياسات الزراعية، وتكثيف جهود الحفاظ على الأراضي الزراعية، التي تُشكل خمس المساحة الإجمالية للبلاد، أي ما يعادل حوالي 47 مليون هكتار ويُساهم هذا القطاع حالياً في تغطية نحو 75% من الاحتياجات الغذائية الوطنية، مما يعزز

من مكانته كأحد ركائز الأمن الغذائي في البلاد [136].

وفي موازاة هذه الأنشطة الإنتاجية، تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع النقل والمواصلات بوصفه دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، ومنذ الاستقلال، باشرت الدولة سلسلة من المشاريع الكبرى لتطوير البنية التحتية، من بينها الطريق السيار شرق-غرب الذي يُعد من أبرز الإنجازات في مجال النقل البري، كما تم توسيع شبكة السكك الحديدية لتشمل أغلب المدن الكبرى، إضافة إلى تحقيق تطور ملموس في مجال النقل الجوي، سواء من حيث عدد المطارات أو من حيث جودة الخدمات المقدمة، ما يعكس توجهاً استراتيجياً نحو تحقيق التكامل في شبكات النقل بما يخدم أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى فإن البلاد تشهد حالة استقرار كبيرة بالمقارنة مع محيطها الإقليمي المضطرب بالنزاعات، ففشل الدولة المالية نتيجة الحرب الاهلية والإرهاب القادر على التسلل إلى البلدان المجاورة هو الذي جعل الشركات الصينية توجه مختلف أنشطتها خارج ذلك الحيز أي نحو الجزائر الأكثر استقرار بين دول المنطقة، وارتفاع عدد العمال المتعاقدين الصينيين من 14,000 سنة 2002 إلى أكثر من 91,000 في عام 2016 هو دليل واضح على أهمية السوق الجزائرية بالنسبة للشركات الصينية، فلقد بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع الهندسية والإنشائية الممنوحة للشركات الصينية بين عامي 2004 و2017 في دول المغرب العربي خاصة حوالي 72 مليار دولار[137].

[136] سليم بلحاج، **"الأمن الوطني الجزائري: قراءة في عناصر القوة والامتدادات الجيوسياسية".** مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد07، العدد 01(2024)، 464-490.

[137] Andrea Ghiselli **"China's Rise and Its Security Presence in the Middle East and North Africa"** in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed. Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023), 173.

الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات

المبحث الثاني: المكاسب متعددة الأبعاد وفرص التموقع الإستراتيجي للجزائر

المطلب الأول: الشراكة الجزائرية-الصينية: نقاط الاستفادة من التجارة إلى التشييد

بدأت العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والصين بتبادل تجاري محدود بلغ 170 مليون دولار عام 1982، ومع بداية الألفية الثالثة، ارتفعت المبادلات تدريجيا إلى 199 مليون دولار عام 2000، و292 مليون دولار عام 2001، في عام 2002، صنفت الجزائر سادس أكبر شريك تجاري للصين في إفريقيا، لكنها سرعان ما أصبحت الشريك الأول بحلول عام 2013، متجاوزة جنوب إفريقيا، وفي عام 2017، بلغت صادرات الصين إلى الجزائر 8.396 مليار دولار، بنسبة 18.1% من إجمالي واردات الجزائر، متقدمة على فرنسا التي شكلت 15.1% كما بدأت الدولتان استخدام العملة الصينية (الرنمينبي) في التبادل، ضمن مسعى مشترك لفك الارتباط بالدولار، وفي 2014، تم توقيع اتفاقية "الشراكة الإستراتيجية الشاملة"، لتصبح الجزائر أول بلد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يُمنح هذا التصنيف في السياسة الخارجية الصينية.

شكلت مشاريع البنية التحتية الركيزة الأساسية للحضور الصيني في الجزائر بين عامي 2005 و2016، بلغت قيمة العقود التي حصلت عليها الشركات الصينية 22.2 مليار دولار شملت هذه العقود مشاريع ضخمة مثل السكن الاجتماعي، السكك الحديدية، والطرقات، وأبرزها مشروع الطريق السيار شرق–غرب، الذي يمتد لـ1200 كلم، وقامت الصين ببناء نصفه مقابل 7 مليارات دولار تقريبا[138]، ووفقا لبيانات مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا (CARI)في جامعة جونس هوبكينز فلقد بلغ إجمالي الإيرادات السنوية لمشاريع البناء للشركات الصينية في الجزائر 6.335 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بـ 2.34 مليار دولار في عام 2007، وتمثل الجزائر لوحدها 14% من إجمالي الإيرادات السنوية لمشاريع البناء للشركات الصينية في أفريقيا في العام 2019، في حين لم تتجاوز هذه الإيرادات 93.7 مليون دولار في تونس، و335.3 مليون دولار في المغرب، و3.189 مليار دولار في مصر في العام 2019، كما ازداد عدد العمال الصينيين في الجزائر من 44,217 في عام 2010 إلى 91,596 في عام 2016، ورغم انخفاض عددهم إلى 42,999 في عام 2019، إلا أن

[138] Zoubir, Yahia H., and Youcef Hamitouche. **The Politics of Algeria: Domestic Issues and International Relations,** (Cham: Springer, 2020),216,217,221.

الجزائر تحتضن أكبر عدد منهم مما يجعل الجزائر بلدا مضيفا لأكبر جالية صينية في إفريقيا[139].

وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019، ظلت الصين أكبر مورد للجزائر بصادرات بلغت قيمتها 3.5 مليار دولار وبلغ حجم واردات الجزائر من الصين 5.4 مليار دولار حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى بين أفضل دول البناء في الصين منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أنها لم تكن الوجهة الرئيسية للاستثمارات الخارجية في الصين[140] وتركز الواردات الجزائرية من الصين بشكل كبير على السلع والأجهزة الكهربائية بدلا من السلع الاستهلاكية الرخيصة وسيئة التصنيع، ولقد بلغت قيمة الاستثمارات والعقود الصينية في الجزائر 23.85 مليار دولار، بما في ذلك مشروعان رئيسيان: الطريق السريع شرق-غرب والمسجد الأعظم في الجزائر، و تم منح عقد بقيمة 7 مليارات دولار لأكثر من نصف الطريق السريع البالغ طوله 1,216 كيلومترا، والذي يربط حدود الجزائر مع المغرب وتونس، وهذا المشروع والذي على الرغم من إمكانية تجاوزه لحوالي 13 مليار دولار، إلا أنه سيساهم في تقليل تكاليف المعاملات وتحسين الاتصال داخل الجزائر.

من بين المشاريع الأخرى نجد كذلك المسجد الأعظم الذي تم تشييده في أكتوبر 2020 بسعة 120,000 مصل، وقد تم بناؤه من قبل شركة الصين للهندسة الإنشائية الحكومية، وهي أكبر مقاول في الجزائر، كما تشارك الشركات الصينية أيضًا في بناء ميناء الحمدانية، وهو مركز إقليمي رئيسي، بالإضافة إلى المطار الجديد في الجزائر العاصمة الذي تم الانتهاء منه في عام 2019، كما ساعدت هذه الشركات في بناء عشرات الآلاف من وحدات الإسكان الاجتماعي للمساعدة في تخفيف النقص المزمن في الإسكان في البلاد والحفاظ على عنصر من العقد الاجتماعي للحكومة[141]

نجد كذلك مشروع الحمدانية الواقع بمنطقة شرشال بولاية تيبازة، والذي يعد إحدى المحطات الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق، ويمثل، حسب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، "هدفا استراتيجيا لكسر عزلة الدول الإفريقية التي تفتقر إلى المنافذ البحرية"، وبما أن دول غرب إفريقيا والساحل تستورد بضائعها بشكل كبير وبتكلفة ضخمة عبر الكاميرون، تحاول الجزائر ربط هذا المشروع بالطريق السريع عبر الصحراء، الذي يربط الجزائر بغوس في نيجيريا مرورا بعدة دول إفريقية، وترى الجزائر أن مشروع ميناء الحمدانية حيوي

---

[139] Siham Matallah, **"The Sino- Algerian Relationship: Strengthening the Comprehensive Strategic Partnership"** in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed. Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023), 260.

[140] Арутюнян Агавни Александровна**. 'Chinese "One Belt, One Road" in Arab Countries in North and Eastern Africa'**, (2022),74.

[141] Intissar Fakir, **"Rebalancing Algeria's Economic Relations with China,"**, accessed 26/04/2025 in: https://www.almendron.com/tribuna/rebalancing-algerias-economic-relations-with-china/.

لتصدير البضائع إلى الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط ودول العمق الإفريقي، حيث يعمل كمركز توزيع أساسي للبحر الأبيض المتوسط، ففي جانفي 2016، وقعت الهيئة الوطنية للموانئ العمومية الجزائرية مذكرة تفاهم مع شركة البناء المملوكة للدولة الصينية CSCEC والشركة الصينية للهندسة الميناائية، حيث قدرت التكلفة في ذلك الوقت بنحو 3.3 مليار دولار، ومع ذلك ارتفعت التكلفة مع احتياج المشاريع الكبيرة إلى أموال إضافية لتلبية المعايير اللوجستية الحديثة، وتقدر تكلفة المشروع بنحو 6 مليارات دولار، ومن المتوقع أن يتم بناءه رغم التأخيرات الواقعة قبل عام 2030[142]، ومن المترقب أن يكون هذا المشروع من أكبر المنشآت الميناائية في المنطقة، حيث سيضم 23 رصيفًا، ويُتوقع أن يعالج نحو 6.5 ملايين حاوية و26 مليون طن من البضائع سنويًا، على مساحة تُقدّر بـ 310 هكتارات، إضافة إلى 1916 هكتارًا مخصصة للمناطق اللوجستية، ويُعد المشروع بوابة استراتيجية لربط الجزائر بالأسواق الإفريقية والعالمية، مع إمكانية استثماره كمنصة لوجستية ومحرك للنمو الإقتصادي الإقليمي

كما ستعمل شركة China Harbour في إطار المبادرة على تأسيس مشروع زراعي في جنوب الجزائر باستخدام تقنيات متطورة وأساليب الزراعة الصحراوية الحديثة، والري الحديث بالمياه الجوفية، وهو ما سيحقق تدريجيا الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وتصدير الفائض وجلب العملية الصعبة بالنسبة للجزائر، كما وقعت الصين والجزائر اتفاقاً بقيمة 54 مليون دولار لبناء مصنع سبائك المنغنيز الحديدية في بشار جنوب غرب الجزائر باتباع قاعدة 49/51 بالمئة[143]، ولقد نجحت الصين بذلك بالفوز بالعديد من العقود الإستثمارية في الجزائر على غرار ما قدمناه سابقا وكذا مشاريع أخرى تمثلت في الملعب الأولمبي في وهران ومقر وزارة الخارجية، وموقع المحكمة الدستورية على مرتفعات الجزائر العاصمة والفنادق الخمس نجوم الكبرى (شيراتون ، هيلتون ،وكذا مساكن وسجون وغيرها) ، بالإضافة إلى مراكز التسوق الكبرى بما في ذلك دونيا بارك، بالإضافة إلى ذلك، بناء دار الأوبرا في ولاد فايت، بقيمة إجمالية قدرها 20 مليار دولار، كما تهيمن شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC) والشركة الصينية للهندسة المدنية والبناء (CCECC) على سوق البناء في البلاد[144].

---

[142] Khaled Beggas, **"Algerian-Chinese Relations: Reality And Challenges,"** Russian Law Journal 1, no.12 (2024):1408,1409.

[143] نسيبة تامة، **"الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كآلية لجذب الاستثمارات الأجنبية مبادرة الحزام والطريق نموذجاً"**، ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد" (جامعة بومرداس، 2022): 36،37.

[144] Yahia H. Zoubir, **'Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb : la place prépondérante de l'Algérie'**,(Confluences Méditerranée 109, no. 2 23 July 2019):98.

الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات

في عام 2022، وقعت الجزائر على الخطة التنفيذية للبناء المشترك، إضافة إلى خطة ثلاثية للتعاون في مجالات استراتيجية للفترة ما بين 2022 و2024، وقد ساهم هذا الإطار التعاوني في إطلاق سلسلة من المشاريع التنموية التي تركت بصمتها على البنية التحتية الجزائرية، في مجالات متعددة تتراوح من الصناعة إلى النقل والطاقة، مما يعكس توجهًا واضحًا نحو تنويع الشراكات الدولية والانفتاح الإقتصادي.

من بين هذه المشاريع، برزت اتفاقية تأسيس شركة مشتركة لإنتاج الأسمدة الزراعية، تجمع بين شركتين جزائريتين وأخريين صينيتين، باستثمار يُقدَّر بحوالي 6 مليارات دولار، ويعتمد هذا المشروع على استغلال مناجم الفوسفات في شرق البلاد، ويهدف إلى إنتاج ما يزيد عن 5.4 ملايين طن من الأسمدة سنويًا، الأمر الذي يُعد نقلة نوعية في تطوير القطاع الزراعي، فضلًا عن مساهمته المتوقعة في خلق نحو 12 ألف فرصة عمل أثناء مرحلة التشييد، و6 آلاف وظيفة مباشرة عند انطلاق التشغيل، إلى جانب ما يقارب 24 ألف فرصة غير مباشرة، مما يجعل منه مشروعًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية، وفي قطاع النقل، شكّل افتتاح نفق "سيدي عيش" في جوان 2023 تطورًا ملحوظًا في تحسين الربط بين مدينة بجاية والطريق السيار شرق-غرب، إذ ساهم هذا الإنجاز في تخفيف حدة الازدحام المروري الذي كان يُثقل كاهل أكثر من 900 ألف نسمة في المنطقة، كما وفر المشروع حوالي 18 ألف فرصة عمل، ما يجعله نموذجًا حيًا للتعاون الناجح في مجال البنى التحتية، ومدخلًا حقيقيًا لتحسين نوعية الحياة للسكان، وتعزيزًا لجهود الربط الداخلي، تم الإعلان عن مشروع ضخم لإنشاء شبكة سكك حديدية تمتد على مسافة تُقارب 6000 كيلومتر، وتهدف هذه الشبكة إلى ربط مختلف المدن الجزائرية وتسهيل نقل الموارد الطبيعية نحو الموانئ، مما من شأنه أن يُعزز النشاط الإقتصادي والتجاري في البلاد، ويفتح آفاق جديدة أمام الاستثمارات المحلية والدولية، حيث يُنظر إلى تطوير قطاع السكك الحديدية كأحد الأعمدة الأساسية للتنمية المستدامة، أما على مستوى البنى الرياضية، فقد أنجزت مجموعة هندسية صينية الملعب الأولمبي بمدينة وهران، والذي يُعد أكبر مجمع رياضي متعدد الاستخدامات في غرب الجزائر، وقد استضاف هذا الصرح دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط عام 2022، إلى جانب عدة فعاليات أخرى، ما جعله رمزا لتطور المنشآت الرياضية وقدرتها على استيعاب التظاهرات الدولية[145]، فضلا عن كونه مساحة لتعزيز التبادل الثقافي والرياضي والترويج كذلك للمنتجات والسلع والخدمات الجزائرية، ولقد رحب وزير السكن والعمران والمدينة، السيد محمد طارق بلعريبي بمشاريع قيد الإنجاز لاسيما المدينتين الجديديتين (بوغزول-المنيعة)، وهذا على هامش ترأسه لأشغال الدورة الثامنة للجنة المشتركة الجزائرية – الصينية للتعاون الإقتصادي والتجاري والتقني المنعقدة بالعاصمة الصينية "بكين"، اين التقى الوزير

[145] khaled beggas, **"Algerian-Chinese Relations Reality Opportunities Challenges",** Russian law journal 12, No.1 (2024):1408.

بالسيد "ني هونغ (Ni Hong)"، وزير السكن والتحسين الحضري والريفي لجمهورية الصين الشعبية، ولقد كان هذا اللقاء فرصة لتقييم ما تم التوصل إليه والتنسيق ما بين الطرفين وهذا بعد اللقاء الذي جمع الوزيرين بتاريخ 20 جويلية 2023 بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى جمهورية الصين الشعبية[146].

المطلب الثاني: التعزيز الطاقوي والتطوير الصحي كرافعتين للتنمية الوطنية

تهتم الجزائر بشكل متزايد بتطوير قطاعي الطاقة والصحة كأولوية وطنية في إطار استراتيجيتها للتنمية المستدامة والتنوع الإقتصادي، وتسعى إلى الاستفادة من التعاون مع الصين لتعزيز هذه القطاعات الحيوية في مجال الطاقة، تعمل الجزائر على تحديث بنيتها التحتية وتوسيع قدراتها خاصة في الطاقات المتجددة والطاقة النووية السلمية، وقد استقبلت الحكومة الجزائرية، في أكثر من مناسبة، وفودًا من المؤسسة الوطنية للطاقة النووية الصينية لبحث التعاون في إنتاج النظائر المشعة، وتطبيق التكنولوجيا النووية لأغراض طبية وصناعية وهذا التعاون يندرج ضمن رؤية الجزائر لتعزيز أمنها الطاقوي ونقل التكنولوجيا، كما تسعى الجزائر إلى تحسين خدماتها الصحية، وتوسيع شبكات الاستشفاء، وقد تجسد هذا التوجه من خلال الشراكة المستمرة مع الصين، سواء عبر الدعم الطبي خلال جائحة كوفيد-19، أو من خلال إرسال فرق طبية صينية والعمل المشترك في مجال الطب الوقائي والتقنيات التشخيصية، ولقد عبرت السلطات الجزائرية في أكثر من تصريح رسمي، عن رغبتها في تعميق التعاون مع الصين في هذا المجال، لا سيما في ما يخص تجهيز المستشفيات وتكوين الكفاءات المحلية، بما يعكس بعدًا استراتيجيًا في العلاقات الثنائية يتجاوز البنية التحتية إلى الاستثمار في رأس المال البشري، باعتبار أن تدعيات المشاكل الصحية تنعكس بشكل كلي على مختلف القطاعات الأخرى تماما كما حدث في فترة الجائحة اين انخفض التعامل الطاقوي وتركز الانفاق الحكومي على الخدمات والصادرات الطبية.

1/ فيما يخص مساهمة الصين في التعزيز والتحول الطاقوي :

حاولت الصين من خلال شركاتها تأسيس موطئ قدم لها في قطاع النفط الجزائري، حيث انضمت سينوبك إلى شركة سوناطراك الوطنية للنفط الجزائرية لتطوير حقل زرزايتين النفطي في أكتوبر 2020، كما قامت الشركة الوطنية الصينية لاستكشاف وتنمية النفط والغاز، وهي شركة تابعة لشركة البترول الوطنية الصينية، ببناء مصفاة بقيمة 350 مليون دولار في أدرار

[146] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، **"بلعريبي يدعو الشركات الصينية إلى زيادة الاستثمار في الجزائر"**، سفارة الجزائر في بكين، تم الاطلاع 2025/05/26 في : https://embbeijing.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/belaribi-calls-on-chinese-companies-to-increase-investment-in-algeria

على الرغم من إستمرار شركات النفط الغربية في الإنخراط في قطاع النفط الجزائري، حيث تعاملت مع أكثر من ثلاثة أرباع النفط المرتقب كما وقعت شركة الهندسة والبناء الصينية (CPECC) وشركة النفط الوطنية سوناطراك عقدا في نوفمبر 2016، بقيمة تزيد عن 400 مليون دولار، لترميم مصفاة سيدي رزين في براقي، والتي بمجرد إعادة تأهيلها، ازدادت الطاقة الإنتاجية للغاز والنفط في الجزائر من 000 737 طن إلى 1.18 مليون طن وتضاعف الطاقة الإنتاجية الفائقة للبنزين مع ما يترتب على ذلك من زيادة في سعة تخزين الوقود، ولقد استطاعت جمهورية الصين الشعبية من خلال هذه الزيادة إلى رفع نسبتها من واردات النفط الجزائري لتحل بنسبة معينة محل الولايات المتحدة، بإعتبار أن الاستيراد الأمريكي للنفط الجزائري ينخفض وبشكل كبير كل سنة على سبيل المثال انخفاض الاستيراد عام 2017 إلى حوالي 66 ألف برميل يوميا من النفط الخام بعد أن كان قد بلغ 443 ألف برميل يوميا في 2007 ، ووفقا لوكالة أنباء (شينخوا)، تستثمر شركات النفط والغاز الصينية بشكل كبير في الجزائر في معرض ومؤتمر شمال إفريقيا للبترول (نابك) الذي عقد في مارس 2018 في وهران ، والذي شاركت في حوالي 37 شركة صينية، وفي جانفي عام 2019 وقعت شركة China Harbour Engineering Company، وشركة سوناطراك عقدا بقيمة 445 مليون دولار في عقود الهندسة والمشتريات والبناء لرصيف الغاز الطبيعي المسال بالإضافة إلى هيكل بحري وموانئ لمحطة وقود في ميناء سكيكدة، وهو ما كان يتوقع أنهسيسمح لشركة سوناطراك بزيادة إنتاجها والانفتاح على المزيد من الأسواق الدولية، وأنه سيزيد إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى 000 220 متر مكعب في اليوم، وسيحمل ناقلات غاز الميثان ذات السعة الكبيرة التي تتراوح بين 000 50 و 000 250 طن، وهو ما سيزيد من تدفقات الطاقة الإنتاجية المحصورة في جانبي النفط والبترول .

من جهة ثانية وكما قلنا سابقا فالجزائر تتمتع برابع أكبر احتياطي من الفوسفات في العالم وهو الامر الذي يدفع بالشركات الجنبية والصينية خاصة إلى محاولة كسب صفقات التنقيب والتحويل، باعتبار ان الجزائر تنتج وتصدر الفوسفات الخام بخسارة كبيرة لأنها لا تحوله إلى حمض الفوسفوريك أو الأسمدة على عكس المنتجين الآخرين، على الرغم من ان تكلفة بيع حمض الفوسفوريك تضاهي مرتين إلى ثلاث مرات أكثر من برميل النفط بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية الداخلية في البلاد ومنذ فيفري 2019، تم تعليق المشروع الواعد الذي تبلغ تكلفته 6 مليارات دولار مع الصين ومع ذلك، وبعد استئناف المناقشات، وقعت شركة النفط الوطنية سوناطراك ومركز المعلومات والاتصالات الصينية تعديلا على مذكرة التفاهم بعنوان "مشروع تبسة للفوسفات المتكامل"، الذي أبرمته الجانبان في نوفمبر 2018، ويزعم أن مجمع الفوسفات سيجذب استثمارات قدرها 6 مليارات دولار وقد تقرر بداية العمل في عام 2022، وهو جاري التنشيط إلى يومنا هذا ، وسيوفر المشروع 3,000 فرصة عمل مباشرة في حين ستوفر مواقع البناء عن 14,000 وظيفة غير مباشرة، و في أعقاب المؤتمر الصحفي

الذي عقده الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، و تم بثه في 1 ماي 2020، أين أصر فيه على ضرورة التركيز على الموارد غير المستغلة، بدلا من الاستمرار في الاعتماد على النفط كألية إضافية لرفع الاقتصاد الوطني و جعل الصفقة مع الصين حقيقة وهذا بالرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في الجزائر منخفضة نسبيا ففي عام 2017، بلغ إجمالي مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 1,833.66 مليار دولار، وفي عام 2019، تلقت الجزائر مبلغًا قدره 440 مليون دولار فقط خلال الفترة من 2005 إلى 2019، حيث بلغت الاستثمارات والعقود الصينية في الجزائر 23.61 مليار دولار، بينما كانت في المغرب عشرة أضعاف أقل حيث بلغت 2.3 مليار دولار، كما أشار أحد الصحفيين بشكل صحيح، "في الجزائر، لا تستثمر الصين كثيرا، لكنها تعتبر مهمة جدا[147] " ومع أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في الجزائر منخفضة نسبيا، إلا أنها أعلى من تلك الموجودة في الدول المغاربية الأخرى.

وفيما تعلق بالتحول الطاقوي فتسعى الجزائر إلى التقليل من تصدير المواد الطاقوية التقليدية والانتقال إلى طاقات متجددة من خلال المشاريع المشتركة مع جمهورية الصين الشعبية التي وعدت بتحويل التكنولوجيا إلى الصحاري الجزائرية الواسعة، ولقد أعطت الجزائر مؤشرات أنها تود من الصين الاستثمار في الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة، وهذا نظرا لارتفاع تكلفة المشاريع الأوروبية كمشروع Desertec لإنتاج الكهرباء، وفي جانفي 2025، جرت مباحثات مع شركة "لونجي" الصينية، حيث استقبل كاتب الدولة المكلف بالطاقات المتجددة، نور الدين ياسع، وفدًا من شركة "لونجي" الصينية أين تم البحث عن السبل لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، الهيدروجين الأخضر، وتخزين الطاقة، كما تم مناقشة إمكانية توطين صناعة الخلايا والألواح الشمسية في الجزائر وجعلها مركزا إقليميا لإنتاج وتصدير معدات الطاقات المتجددة[148]، وفي إطار تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين، أصدر الجانبان بيانًا مشتركًا عقب المحادثات الموسعة بين قائدي البلدين في العاصمة بكين، وقد أكد البيان على أهمية تطوير التعاون الإقتصادي الثنائي، لا سيما في مجالات الطاقة والطاقات المتجددة، ويعكس هذا البيان رغبة الطرفين في تعميق شراكة قائمة على المنفعة المتبادلة، وتعزيز فرص الاستثمار الصيني في الجزائر، خصوصًا بعد دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ، والذي يمنح تسهيلات مهمة للمستثمرين الأجانب، وتأتي هذه الخطوة ضمن التوجه الجزائري لتنويع اقتصادها وتحديث بنيتها الطاقوية من خلال شراكات

---

[147] Yahia H. Zoubi, **'China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership'**, in: **'China and North Africa: Between Economics, Politics, and Security'**, Abdel Ghafar, (London New York Oxford$PNew Delhi$Sydney: I.B. Tauris, 2022), 142.

[148] وكالة الأنباء الجزائرية، **"الجزائر تسعى إلى إقامة شراكات مع مؤسسات صينية في مجال الطاقات المتجددة"**، تم الاطلاع في 2025/04/28 ، https://www.aps.dz/ar/economie/173547-2025-01-06-18-09-46.

استراتيجية مع قوى إقتصادية كبرى مثل الصين [149]، وتُبرز هذه التصريحات الرسمية التزام الجزائر بتطوير قطاع الطاقات المتجددة من خلال شراكات استراتيجية مع الصين، مما يعكس توجهًا نحو تحقيق تحول طاقوي مستدام وتنويع للإقتصاد الوطني، وهذا الأمر يعد مكسب لكلا البلدين وبخاصة الجزائر التي تؤثر العوامل والأزمات المالية على اقتصادها الوطني المعتمد بشكل كبير على الإيرادات الطاقوية التقليدية تماما مثلما حدث في جائحة كورونا كوفيد-19، وبالتالي استغلال العامل الجغرافي وشساعة الصحراء من اجل تخزين الطاقة الكهروضوئية سيعد إضافة للمشاريع القادمة التي من شأنها الإعتماد فقط على هذا النوع من الطاقة مع الإبقاء على احتياطات الموارد التقليدية في سلم مستقر وتوجيهها ربما إلى مشاريع تحويلية اعتمادا على شراكات من مصادر مختلفة .

2/ التطوير الصحي كأحد ركائز الأمن الوطني: واجهت المنظومة الصحية في الجزائر العديد من الضغوطات نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19، وهو ما استدعى تعزيز البنية التحتية الصحية من خلال توفير المعدات الطبية الأساسية مثل أجهزة التنفس الصناعي ومستلزمات الوقاية الشخصية، كما طبقت السلطات سلسلة من التدابير الوقائية تشمل الحجر الصحي والإغلاق الجزئي، إلى جانب حملات توعوية منظمة لتعزيز الالتزام بالإجراءات الاحترازية وتشجيع التلقيح، ولقد اثرت تداعيات الجائحة سلبا على القطاعات الحيوية، خصوصا النفط والغاز، ما دفع الحكومة إلى تنفيذ حزم دعم مالية تهدف إلى الحد من تأثير الأزمة على الأسر والشركات وذلك في سياق مواجهة تراجع النشاط الإقتصادي الناجم عن توقف بعض الأنشطة التجارية، ولقد أسهمت الشراكة الصينية الجزائرية في التقليل من تأثيرات الجائحة عبر جل المساعدات الطبية التي تلقتها الجزائر من الصين نتيجة لذلك، وقد حاولت الجزائر إعادة النظر في شراكاتها حيث وقعت في 11 أكتوبر 2020، مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي اتفاقية لتوسيع نطاق مبادرة الحزام والطريق من أجل خلق فرص جديدة للشركات القائمة على الشاطئ الشمالي للمنطقة المتوسطية وتحسين الربط بين أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[150].

ولقد قامت السلطات الجزائرية كذلك في 29 سبتمبر 2021 بإنشاء مصنع إنتاج اللقاح الصيني CoronaVac في قسنطينة وهو مشروع مشترك بين شركة سينوفاك الصينية و شركة سيدال الجزائرية، تبلغ طاقته الإنتاجية 8 ملايين جرعة شهريا، مع إمكانية مضاعفتها

[149] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، "البيان المشترك بين الجزائر والصين عقب المحادثات الموسعة بين قائدي البلدين في قصر الشعب ببكين"، سفارة الجزائر ببكين، تم الاطلاع 2025/04/28، في :
https://embbeijing.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/joint-statement-between-algeria-and-china-following-the-expanded-talks-between-the-leaders-of-the-two-countries-at-the-peoples-palace-in-beijing.

[150] Арутюнян Агавни Александровна. **'Chinese "One Belt, One Road" in Arab Countries in North and Eastern Africa'**, (2022),76.

إذا لزم الأمر، ومن خلال ذات المشروع تمكنت الجزائر من التبرع باللقاحات المنتجة لجيرانها وبخاصة تونس ومالي والنيجر[151]، وهذا الامر يعد مكسبا للجزائر بإعتبار ان الاستثمار في هذا القطاع الحيوي سيوفر لها ميزة التكيف مع تلك الازمات الدولية خاصة في ظل الإستراتيجية التنويعية التي تتبعها الجزائر مع الدول المتعاملة معها، كما أن هذه التعاون لم يكن في الحقيقة وليد الجائحة بل كان قبل ذلك بكثير، ولقد احتفل البلدان بالذكرى الستين لهذه الشراكة الصحية، في مناسبة رسمية جرى فيها أيضا إحياء الذكرى الخامسة والستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية، والذكرى الأربعين للتعاون في الصناعات الدفاعية، وهذا ما يشير إلى أهمية هذا القطاع كأحد الأعمدة الأساسية في العلاقات الثنائية في ظل مبادرة الحزام والطريق الصينية التي يمكن أن تستثمر فيها الجزائر ضمن دبلوماسيتها لتوريد مختلف البلدان المجاورة وربط عنصر اخر من عناصر الامن الوطني بعملية التكامل التعددي مع بعض دول المنطقة، ولقد أكد السيد اللواء محمد البشير سويد على أهمية هذا القطاع ضمن عناصر الامن الوطني مشيرا إلى الترابط الوثيق الموجود بين الصحة العسكرية والامن الصحي، ويقول "أن الصحة العسكرية جزءا لا يتجزأ من منظومة الصحة الوطنية. وأن التجند الدائم للجيش الوطني الشعبي من خلال مصالح الصحة العسكرية، يعد حلقة أساسية ضمن الإستراتيجية الوطنية للأمن الصحي التي تبنتها بلادنا، طبقا لتعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، والتي تهدف إلى ضمان حماية المواطنين من التهديدات الصحية سواء كانت وبائية بيئية أو مرتبطة بالكوارث الطبيعية[152]"

المطلب الثالث: البعد التكنولوجي والأمني: فرص تعزيز القدرات الوطنية وموقع الجزائر الإقليمي

تولي الجزائر أهمية متزايدة لتعزيز التعاون التكنولوجي والأمني مع الصين، إذ تمثل الشفافية في هذه المجالات أساسا للتفاهم المشترك بين البلدين فقد ركزت الاتفاقيات الثنائية الأخيرة على تبادل الخبرات في مجال الأمن السيبراني، وتطوير البنى التحتية الرقمية، وضمان حماية البيانات الحساسة، ما يعكس التزاما قويا من الجانبين لتعزيز القدرات التقنية للجزائر مع المحافظة على أمنها الوطني، وأكدت وزارة الدفاع الجزائرية عديد من المرات على أن التعاون مع الصين يشكل دعامة أساسية في تحديث القطاع الأمني والتكنولوجي، بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية الوطنية، كما تعمل الحكومة الجزائرية على جبهتين في جل هذه التعاملات مع الصين، فمن ناحية، تميل إلى تقليل انخراط الصين في قطاع البناء، الذي لا توجد فيه منافسة مع شركائهم الغربيين التقليديين، ومن جهة ثانية تسعى إلى الاستفادة

---

[151] Yahia H. Zoubir and Emilie Tran, **"China's "Health Silk Road" Diplomacy in the MENA"** in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed. Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023), 247.

[152] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، **"الجيش الوطني الشعبي.. إنجازات بحجم التحديات: الأمن الصحي.. أولوية حتمية"**، مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 738 (جانفي 2025): 59.

من أداء بكين الإقتصادي والتكنولوجي لتعزيز النمو الإقتصادي من خلال الانخراط في مشاريع مشتركة في نفس المجال.

1/ بالنسبة للبعد التكنولوجي: تشهد الجزائر حضورا متناميًا للشركات التكنولوجية الصينية التي باتت تمثل عنصرًا فاعلًا في المشهد الإقتصادي والتنموي الجزائري، خاصة في ظل الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين، بلغ عدد الشركات الصينية النشطة في الجزائر حتى أفريل 2025 حوالي 1,311 شركة، تعمل في قطاعات حيوية تشمل التكنولوجيا، الصناعة، والبنية التحتية، مما يجعل الصين أحد أكبر الشركاء الاستثماريين للجزائر من خارج المنطقة العربية، وتستثمر الصين بشكل كبير في نظام بيدو"Beidou" كأداة للترويج للملاحة عبر الأقمار الصناعية في العالم العربي وهو بديل عن نظام GPS الأمريكي ولكن أقل تحديدا، ويعد هذا النظام بمثابة البعد الفضائي الخارجي لمبادرة الحزام والطريق والذي تسعى من خلاله الصين إلى تعميق الشراكة الإستراتيجية بينها وبين العالم العربي وتحقيق الترابط والتواصل المتبادل بين الجانبين خاصة في المجال التكنولوجي الذي يزيل المظهر التقليدي لصورة من كونها دولة متخلفة إلى كونها قوة عظمى في عالم العلوم والتكنولوجيا، وفي المنظور الصيني ففرصة أن يتم الاعتماد على هذا النظام وتطويره كبيرة اذا ما تم من خلال دول محددة قادرة على التأثير على الابعاد الإقليمية للدول المجاورة لها كالسعودية والإمارات في غرب آسيا، والجزائر ومصر والمغرب في شمال إفريقيا، والتي تشهد زيادة في الطلب على نفس النظام، وكذلك الأوضاع السياسية المستقرة نوعا ما وبخاصة الجزائر[153]، التي تهمتم هي الأخرى بتنويع بنيتها الرقمية اعتمادا على الشراكات المتعددة، ولقد أكدت الصين من جهتها على التزامها بتعزيز التعاون مع الجزائر في مختلف المجالات، بما في ذلك التكنولوجيا والأمن، ففي 18 جوان 2023، وخلال لقاء جمع بين الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، شدد الرئيس الصيني على أهمية توسيع التعاون في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الفضاء والطاقة النووية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة، بهدف تعزيز الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين، كما أعرب الرئيس شي عن استعداد الصين للعمل مع الجزائر لتنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" وتعميق التعاون في مختلف المجالات[154]، فمنذ عام 2017، صممت وأنتجت شركة علوم وتكنولوجيا الفضاء الصينية القمر الصناعي "ألكومسات-1"، وهو ما يمثل أول تعاون في الفضاء بين الصين والجزائر، بإعتباره أول قمر صناعي للاتصالات في الجزائر، والذي

---

[153] Degang Sun, Yuyou Zhang, and Luzhou Lin, **"Building an "Outer Space Silk Road": China's Beidou Navigation Satellite System in the Arab World"** in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed. Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023),184,190.

[154] Republic of China. "**President Xi Jinping Holds Talks with Algerian President Abdelmadjid Tebboune.**", accessed 29/04/2025 in: https://www.mfa.gov.cn/mfa_eng/xw/zyxw/202405/t20240530_11332136.html.

يستخدم في خدمات الراديو والتلفزيون والاتصالات والطوارئ والتعليم عن بعد والحكومة الإلكترونية والاتصالات المؤسسية وتعزيز الملاحة[155] ولقد استثمرت شركة هواوي في صناعة الاتصالات في البلاد بمعداتها التنافسية وتمكنت من افتتاح أول مصنع للهواتف المحمولة في القارة الأفريقية في الجزائر العاصمة وفي تدريب الآلاف من الطلاب والموظفين والمقاولين الجزائريين.

وقد جاء هذا الانخراط الجزائري في السوق الإلكترونية الصينية نتيجة لخلفية انهيار أسعار الهيدروكربونات في عام 2014 ، التي كانت تشكل 60% من ميزانيتها، ولذلك قررت الجزائر تقليل استراد الهواتف من شركات أوروبية باهظة التكلفة، وحظرت استيراد 900 منتجا من هذا النوع، كما دخلت في مفاوضات مع عدد من منتجي الهواتف المحمولة بما في ذلك شركة سامسونج الكورية الجنوبية التي تعهدت بافتتاح مصنع لتجميع الهواتف الذكية في عام 2018 بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون وحدة سنويا وخلق 400 فرصة عمل مباشرة، ولكن العروض التي قدمتها هواوي آنذاك من اجل كسب رهان الشراكة ضد شركة سامسونج جعلها أقل تكلفة وبالتالي هذا الأمر جعلها تكسب ورقة تشييد المصنع عام 2019، ومن ثم تجهيزه بأحدث التقنيات حتى يصبح أحد أهم مشاريع طريق الحرير الرقمي في شمال إفريقيا، وكذلك حاولت هواوي توطيد علاقاتها بالسوق الجزائري من خلال إبرام شراكة استراتيجية مع AFGO-Techالجزائرية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية الشهرية للمصنع 15,000 جهاز ذكي.

ولقد تمكنت الشركة من توظيف أكثر من 500 عامل، حوالي 83٪ من الموظفين يتألفون من الموظفين المحليين و30٪ المتبقية من المهندسين الصينيين والأجانب الآخرين، كما لعبت هواوي دورا رئيسيا في ترقية البلاد كذلك إلى G3 و G4 ومن الممكن الـ G5 كذلك، حيث وقعت عقدا مع سوناطراك لترقية أنظمتها الرقمية من خلال توفير الخدمات السحابية وتطبيقات البيانات الضخمة.

كما تساهم الشركة في تصنيع المنتوج الجزائري المحلي النهائي عبر مصنع واد السمار والوصول المستمر إلى السوق الجزائرية الواعدة التي يبلغ عدد سكانها 43 مليون شخص، وبحلول عام 2020 ارتفع نسبة مشاركة الشركة في سوق الهواتف المحلي إلى 12.34% متجاوزة بذلك شركات محلية على غرار كوندور، كما أن الشركة نفسها تشكك في هذه النسبة بإدعائها أنها تمتلك ما يقرب من18%، وأنها تندرج خلف شركة سامسونج مباشرة، وكذلك أبرمت الشركة شراكة مع وزارة التعليم العالي في عام 2021، لتطلق بذلك هواوي خمس مختبرات رئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مزودة بأحدث التقنيات، ضمن بعض الجامعات والمعاهد الجزائرية كالمعهد الوطني لتكنولوجيا البريد والمعلومات والاتصالات

[155] Khaled Beggas, **"Algerian-Chinese Relations: Reality And Challenges,"** russian law journal 1, no.12 (2024): 1408-1409.

بالجزائر العاصمة ووهران، وجامعة صيدا، وجامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين والمدرسة الوطنية لعلوم الحاسب الآلي بالجزائر العاصمة وذلك رفقة مدربين معتمدين وتدعي الشركة الصينية أنها دربت أكثر من 2500 شاب جزائري في عام 2020 في مختلف المجالات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير العديد من البرامج والمنح لبعض الطلبة الجزائريين إلى مقر الشركة في الصين وتطلعهم بالتقنيات المستحدثة وكذا الثقافة الصينية من تبرمج العديد من المسابقات للطلبة الجزائريين[156].

كما تتولى تطوير مشروع شبكة الألياف البصرية الوطنية بسرعة G400 بالتعاون مع اتصالات الجزائر، بهدف تعزيز سعة الإنترنت وتوسيع البنية التحتية الرقمية، كما وقعت الشركة مؤخرا اتفاقا لإنشاء مركز بيانات وطني، يُعد خطوة مركزية نحو التحول الرقمي الكامل في البلاد، وغيرها من المشاريع الرقمية الأخرى التي هي في طور الإنجاز.

كما أطلقت شركة كوندور إلكترونيكس مشروعا صناعيا مشتركا مع شركاء صينيين لإنتاج ضواغط التبريد باستخدام تقنيات صديقة للبيئة، و يُعد هذا المشروع الأول من نوعه في الجزائر وشمال إفريقيا، ويهدف إلى تقليص التبعية للاستيراد في قطاع مكونات التبريد، وبحسب التصريحات الرسمية، تبلغ قيمة المشروع حوالي 100 مليون دولار أمريكي، بطاقة سنوية تقدر بـ 4.7 مليون وحدة موجهة للسوقين المحلي والدولي، كما سيساهم المشروع في خلق أكثر من 500 فرصة عمل مباشرة، ما يعزز من جهود الدولة في تقليص البطالة وتحقيق التكامل الصناعي في قطاع الإلكترونيات والأجهزة المنزلية[157]

2/ **بالنسبة للبعد الأمني العسكري:** حيث تعمل الجزائر على تنويع وارداتها العسكرية مع الشركاء التقليديين من خلال ابرام جملة من الاتفاقيات مع شركات الصناعة العسكرية، وهذا كالية لتقليل الاعتماد على المورد التقليدي أي روسيا وزيادة حصتها من المعدات ذات المواصفات عالية الجودة، بالإضافة إلى عمليات التصنيع المحلية التي ورغم بساطتها إلا أنها تحسب كنقاط إضافية للاستقلالية المادية ذات الطابع العسكري وهذا باعتبار انه لا يمكن الحفاظ وحماية مختلف القطاعات الأمنية الأخرى أي الامن الإقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيره دون توفير مظلة أمنية تبقي مختلف التهديدات خارج عمليات تكوينها خصوصا في منطقة تتسم بالفوضى والأزمات متعددة الابعاد وعليه، تتوجه الجزائر إلى شريكها الصيني من أجل بناء استراتيجية متكاملة، حيث استوردت الجزائر أسلحة بقيمة 1.025 مليار دولار

---

[156] Tin Hinane El Kadi and Abdelkader Djeflat , **Technology Transfer and Technological Spillovers from Chinese Tech Giant in North African Countries: The Case of Huawei in Algeria**, in: **China-Africa Science, Technology and Innovation Collaboration**, Muchie, Mammo, Angathevar Baskaran, and Mingfeng Tang,(eds.Singapore: Springer Nature Singapore, 2024).

[157] وكالة الأنباء الجزائرية. **"مشروع جزائري-صيني لإنتاج ضواغط التبريد بتقنيات صديقة للبيئة"**، تم الاطلاع 2025/04/29 ، في : https://www.aps.dz/ar/regions/165248-2024-07-17-18-20-50.l

من الصين وكانت أكبر متلق لوارداتها في القارة، بالمقارنة مع المغرب الذي بلغت وارداته 478 مليون دولار فقط، تليه نيجيريا بـ 413 مليون دولار، وهذا وفق الرسم البياني التالي:

الشكل 03: رسم بياني يبرز عمليات نقل الأسلحة التقليدية من الصين إلى بعض الدول الأفريقية من 2010-2021

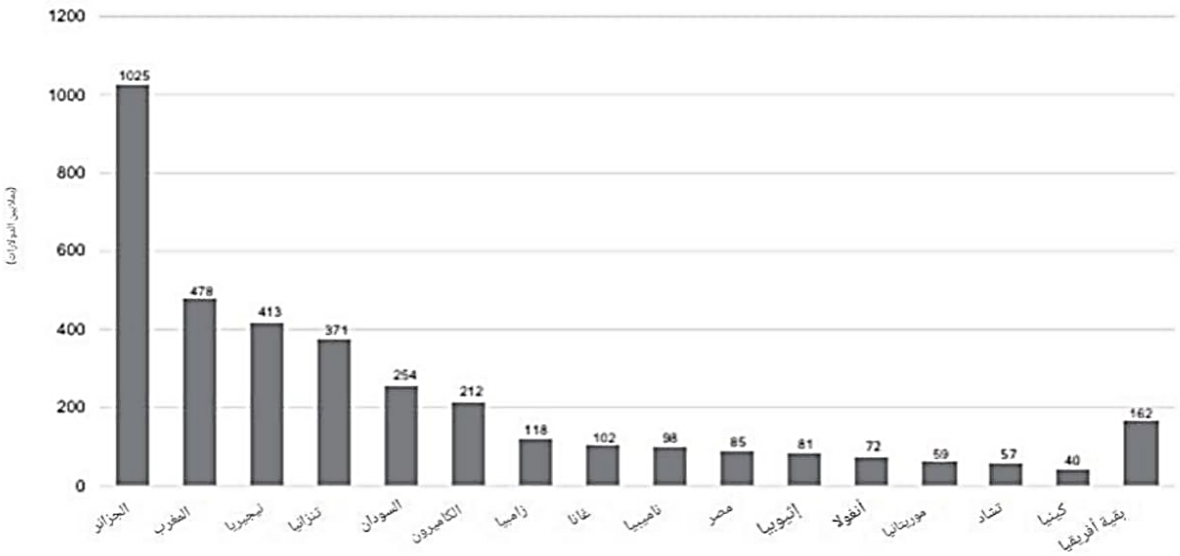

عمليات نقل الأسلحة التقليدية من الصين إلى أفريقيا حسب البلد، 2010-2021.
المصدر : قاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي

وبين عامي 2010 و 2019، سلمت الصين إلى الجزائر ثلاث طرادات صواريخ موجهة من فئة C28A، وخمسين قذائف هاوت ذاتية الدفع 45 - PLZ، 155ملم وخمسين صاروخا مضادا للسفن، و 18مدفعا عيار 155 ملم، وخمسون صاروخ 90 -FM للطرادات، وثمانية عشر قاذفات صواريخ متعددة ذاتية الدفع SR-5، وعشر طائرات بدون طيار، وثمانية وعشرون قذيفة هاون، وقد طلبت الجزائر من الحكومة الصينية في عام 2022، طائرات استطلاع وهجوم من نوع CH-5.45، لكن ورغم ذلك تظل سياسة الصين غامضة خاصة فيما تعلق بالقضايا الأمنية نظرا لمصالحها التي ترتبط بعلاقاتها مع كل من الجزائر والمغرب على حد سواء[158]، ومع ذلك فمن المرجح أن يتوسع التعاون مع الصين، على عكس الدول الإقليمية الأخرى، باعتبار ان الجزائر لا تسعى إلى شراء أسلحة أمريكية، ولا تدعو حكومتها

[158] David H. Shinn and Joshua Eisenman, **China's Relations with Africa: A New Era of Strategic,** 223-226.

القوات الأمريكية إلى مهام تدريب أولية، ولكن تظل الولايات المتحدة تلعب دورا محوريا في المنطقة، وعلى الرغم من قلة صادراتها العسكرية إلى الجزائر إلا أنها لا تغفل عن إمكانيات تعزيز العلاقات الثنائية حيث زار وزير الدفاع الأميركي آنذاك، مارك إسبر، الجزائر تعزيزا للعلاقات الدفاعية الأميركية مع البلاد لتعويض القوة الروسية والصينية المتنامية في جميع أنحاء المنطقة.

ولقد اكدت السلطات الجزائرية على ترحيبها بهذا التعاون مع الصين عبر زيارة أجراها الفريق الأول السيد السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي إلى الصين والتقاءه مع نظيره الصيني الفريق الأول شو شيانغ، رئيس دائرة تطوير التجهيزات في اللجنة العسكرية المركزية الصينية، حيث نقل خلالها رسالة من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إلى نظيره الصيني، عبّر فيها عن عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، مشيدا بالشراكة الإستراتيجية التي توجت مؤخرا بتوقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، خاصة في مجالات الدفاع والتكنولوجيا العسكرية، كما دعا الفريق أول شنقريحة إلى توسيع آفاق التعاون العسكري بما يتماشى مع طموحات البلدين، مؤكدا على أهمية وضع إطار عملي يعزز هذا التعاون، واختتم زيارته بجولات ميدانية إلى عدة مؤسسات صناعية صينية مرموقة، منها مجمع كازيك (CASIC)، وشركة سيفيك (CVIC)، وشركة نورينكو (NORINCO)، حيث اطلع على أحدث الابتكارات في مجال الصناعات الدفاعية، معبرا عن اهتمام الجزائر بتعزيز الشراكة التقنية وتبادل الخبرات في هذا المجال[159]، وفي 19 ديسمبر 2023، استقبل الفريق أول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، بمقر أركان الجيش الوطني الشعبي، كلا من اللواء فان جيانجون، مدير إدارة التعاون التقني والتجهيزات باللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية، والسيد جيانغ جيان، الرئيس المدير العام لشركة CATIC الصينية، وهذا في إطار إحياء الذكرى الأربعين للتعاون الجزائري-الصيني في مجال صناعات الدفاع[160]، وهذه الزيارات هي دليل على عمق ومتانة العلاقات الثنائية بين البلدين، ولقد تناولت المحادثات سبل تعزيز التعاون العسكري، خاصة في مجال الصناعات الدفاعية، مع التركيز على مشاريع صناعية مشتركة وضرورة رفع مستوى النقل التكنولوجي - الإستراتيجي للجزائر نحو تنويع شراكاتها العسكرية وتعزيز قدراتها الدفاعية المحلية ونقل التكنولوجيا كجزء من رؤية الجزائر لتعزيز استقلاليتها الدفاعية وفق مبادئ الأمم المتحدة.

---

[159] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية ، "اليوم الثالث من الزيارة الرسمية للسيد الفريق أول السعيد شنقريحة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، إلى جمهورية الصين الشعبية ، تم الاطلاع 2025/04/30 في:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/novembre/cem14112023ar.php

[160] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، **"الفريق أول السعيد شنقريحة يستقبل مدير إدارة التعاون التقني والتجهيزات باللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية"**، تم الاطلاع في 2025/04/30، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/decembre/aud19122023ar.php.

المبحث الثالث: انعكاسات المخاطر والرهانات التي تفرضها مبادرة الحزام والطريق على مسار الشراكة الجزائرية الصينية

المطلب الأول: ملف التبعية التنموية والفساد الإداري

1/ **اختلال الميزان التجاري :** سجلت الجزائر عجزاً كبيراً في الميزان التجاري، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية السنوية بين الصين والجزائر في عام 2020 ، 6.594 مليار دولار أمريكي، من بينها 5.597 مليار صادرات الصين إلى الجزائر، بالمقابل بلغت واردات الصين من الجزائر 997 مليون دولار، وشكل النفط الخام ومنتجات البترول 50% منها[161]، وفي عام 2022 بلغ العجز التجاري بين البلدي 2823 مليون دولار، مما يوفر القليل من الدعم لتنمية ونمو الاقتصاد الجزائري، من ناحية أخرى، تظهر الصين مرونة وتنوعاً في قطاع الاستثمار لديها، حيث تحقق قيمة مضافة وموارد إضافية من خلال مشاريع مختلفة، تتراوح من الاستثمارات في التعدين وإنتاج الأسمنت إلى مشاريع السكك الحديدية، وتصنيع المعدات، والصناعات البترولية[162]

الشكل 04: جدول يمثل ميزان التجارة بين الصين وأفريقيا (10) دول ذات فوائض رئيسية و (10) دول ذات عجز رئيسي في عام 2022

الدولة	الفائض (الوحدة ملايين الدولارات) بين الصين والدول الأفريقية	الدولة	العجز (الوحدة ملايين الدولارات) بين الصين والدول الأفريقية
أنغولا	20,812	إثيوبيا	3936
السودان	4725	كينيا	1271
جنوب أفريقيا	4103	توغو	1747
الكونغو	2769	ملاوي	1810
ليبيا	2454	المغرب	2032
زامبيا	2036	بنين	2148
جمهورية الكونغو الديمقراطية	764	الجزائر	2823
موريتانيا	687	ليبيريا	4374
ناميبيا	252	مصر	5123
الغابون	168	نيجيريا	5625

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية (أفريل2023)

[161] LIU Tianze, **"Les Opportunités et Les défis De la coopération sino-algérienne dans l'industrie miniére"** (Master Thesis., Institute de diplomatie (CFAU), 2023), 13-15.
[162] Khaled Beggas, **"Algerian-Chinese Relations: Reality and Challenges,"**1410.

2/ البطالة: حيث أن الشركات الصينية، من خلال مبادرة الحزام والطريق غير مرتبطة ارتباطا وثيقا بتهيئة الوظائف المحلية، حيث تأتي الشركات الصينية بقوة عاملة خاصة بها (مديرين وفنيين وعمال)، كإحدى أهم مميزات القدرة التنافسية لها، مما يضمن لها أوقات إنجاز سريعة وتكاليف تنافسية[163]، لكن ارتباطها بخلق فرص العمل ضئيل جدا، حيث لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تفتقر إلى التطورات المناسبة، وبمعدل بطالة مرتفع نسبيا بشكل خاص (من 11% إلى 14.5% على مدى السنوات العشر الماضية)[164] خاصة بين الشباب بسبب عدم وجود فوائد مباشرة لمشاريع الحزام والطريق للجزائريين العاديين ناهيك عن أن الوظائف التي تقدمها الشركات الصينية للجزائريين ليست فرصة لجميع الفئات وبخاصة المتعلمين، أي أن تلك الشركات تميل إلى توظيف العمالة الذكور الأقل تعليما، وليس في مناصب إدارية كبيرة بل كحراس أمن وسائقي شاحنات وعمال بناء وعمال نظافة ونجارين في مواقع البناء، وبالتالي تصبح هذه الشراكة لا تخدم أهم هدف إقتصادي وهو تقليص معدلات البطالة وهذا بسبب عدم تكييف وظائفها مع أكبر فئة متعلمة في الجزائر وهي فئة الشباب، فبدلا من أن يتم الاستثمار في هذا العنصر ونقل الخبرات والمهارات التكنولوجية الحقة يتم اللجوء إلى الفئات الأقل مهارة وتعليما وتكلفة لكن في نفس الوقت ذات قيمة مضافة منخفضة بالنسبة للإقتصاد المحلي[165].

3/ **تسيير القروض والديون :** إن الديون المالية من بين المخاطر المتصورة فيما يتعلق بمشاريع مبادرة الحزام والطريق، لذلك فإن جزءًا من القوة الإقتصادية للصين يأتي على حساب البلدان غير القادرة على تسوية ديونها معها وبهذا المعنى، حذر الباحثون من أن الاقتراض (كشكل من أشكال الاستثمار) من الصينيين يشكل خطرا كبيرا على السيادة الإقتصادية للبلاد، وبالرغم من اختلاف مسالة القروض واثار الديون مع الجزائر مقارنة مع دول باكستان وسريلانكا والإكوادور التي تعتمد بنطاق واسع عليها بسبب الاقتراض الواسع النطاق من الصين فإن القروض الممنوحة للجزائر محدود ومستقر بسبب تمتعها بهامش امني منيع اثر تجربتها مع صندوق النقد الدولي في التسعينات، وهذا بالمقارنة مع كل من مصر والمغرب وتونس التي تلقت قروضا بقيمة 4.181 مليار دولار و1.182 مليار دولار و132 مليون دولار على التوالي بين عامي 2000 و 2018، ، ولكن هذا لا يعني أن الديون تتمثل

---

[163] Saïd Belguidoum, **"La Chine en Algérie: Fantasmes et réalité de la présence Chinoise,"** Revue Moyen-Orient: 4

[164] Abdelhak Senadjki, Samuel Ogbeibu, Mourad Senadjki, Iddrisu Mohammed Awal, and Tameur Nachef. **'China Belt and Road Initiative: Business Opportunities and Challenges for the Algerian SMEs'**, In Proceedings of the 2nd Africa-Asia Dialogue Network (AADN) International Conference on Advances in Business Management and Electronic Commerce Research, (Ganzhou China: ACM, 2020)2.

[165] Siham Matallah, **"The Sino- Algerian Relationship: Strengthening the Comprehensive Strategic Partnership"**in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, ed**.** Yahia Zoubir (London New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2023),267.

فقط في جانبها المالي بل الرهان على الثروات الطاقوية واستمرار العجز التجاري بين الطرفين هو دين طاقوي ضخم، خاصة وان الجزائر تعتمد بشكل كبير على ثرواتها الداخلية (التي تشمل احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي)، والتي لديها أسعار غير مستقرة، ولذلك فمن المرجح أن تخضع لضغوط الديون إذا تخلفت الجزائر عن سدادها إلى جانب ذلك، فإن الاستيلاء على البنية التحتية مثل الموانئ سيؤدي إلى انتكاسة كبيرة للتنمية الإقتصادية للبلاد، وهو ما سيحدث على الأرجح إذا فشلت الجزائر في الالتزام بشروط الاستثمار، كما حدث مع دولة إثيوبيا التي أصبحت تعاني من ضغوط المستثمرين الصينيين الذين يضغطون على الحكومات والأنظمة[166]، وليس هذا فقط بل إن حتى الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لم تتمكن من إتمام مشاريعها المحلية في ظل الالتزام الوطني الإستراتيجي بتغطية القروض الصينية[167].

4/ التوترات السوسيوإقتصادية الناتجة عن انخراط العمالة الصينية في الأسواق الجزائرية:

حيث حدثت العديد من المناوشات بين العمالة الجزائرية والصينية في الجزائر ففي عام 2009 حدثت مناوشة عنيفة بالسكاكين شهدها حي باب الزوار شرق العاصمة، بين مجموعة من السكان الجزائريين والعمال الصينيين المهاجرين، وأسفر عن إصابة عدة أشخاص ووفقا لشهود عيان، فإن الحادثة اندلعت إثر خلاف بسيط بين تاجر جزائري وسائق صيني، للتطور إلى مسألة ثقافية بين الجهتين، بسبب استياء بعض المواطنين من التواجد المتزايد للعمالة الصينية في الجزائر، وعدم احترامهم للعادات المحلية[168]، وقع حادث اخر في عام 2016 أين اقتحم عشرات العمال الصينيين في مشروع سكن "عدل" لسنتي 2001 و2002 بسيدي بلعباس المكان لمنع المقاولين الخواص المكلفين بإنجاز الأشغال وقاموا بتدمير منجزات المؤسسة الخاصة، وأفادت مصادر لصحيفة "الشروق" أن العمال الصينيين قدموا من مدينتي مستغانم ووهران على متن عدد من الحافلات، واكد المقاول من الطرف الجزائري بأن شركته فازت بمشروع تركيب البلاط داخل الشقق، بعد استيفائها جميع الشروط والإجراءات المعمول بها، ولكن الصينيين لم يتحملوا خسارتهم المشروع، وتجرأوا على اقتلاع البلاط الذي أنجزته شركته، بعد ان تم تجميد العقد مع الشركة الصينية التي ينتمون اليها أولئك الصينيين ما أثار

---

[166] Abdelhak Senadjki et al., **"Is China's BRI in Algeria a Poisoned Chalice? Investigating Economic Benefits, National Security, and Financial Sovereignty,"** in The Book China's Belt and Road Initiative: Going Global and Transformation in the global Arena , ed. AU YONG Hui Nee and YUAN Xuch (World scientific Publishing company, 2022), 281, 284-285.

[167] Anu Anwar, **"SOUTH ASIA AND CHINA'S BELT AND ROAD INITIATIVE: SECURITY IMPLICATIONS AND WAYS FORWARD,"** Asia-Pacific Center for Security Studies (2020):15.

[168] Reuters, **"Chinese and Algerians Brawl in Algiers: Witnesses,"** Reuters, accessed 22/05/2025, in: https://www.reuters.com/article/economy/chinese-algerians-brawl-in-algiers-witnesses-idUSL4492914/.

غضب الصينيين الذين كانوا سيستفيدون من المشروع لو واصلت تلك الشركة عملها[169]، وفي عام 2018 نظم عمال صينيون في شركة GAEA اعتصاما عن العمل وطالبوا السلطات الجزائرية بالتدخل لسداد اجورهم بعد الازمة المالية التي حدثت بين الشركة واحد المقاولين الجزائريين وهو ما تسبب في النهاية بتأخر العديد من المشاريع وبالتالي احداث خسائر ضخمة، وبالتالي فعوض ان تدعم هذا العمالة التنمية المحلية تصبح عائقا على الدولة خاصة بعد التدفقات الهائلة التي شهدتها البلاد من العملاء الصينيين بواسطة الهجرة القانونية وغير القانونية.

5/ الفساد الإداري: الذي يصاحب العمل الصيني في الجزائر فلقد تعرضت الشركات الصينية إلى جملة من الانتقادات نظير نهجها البرغماتي الذي تتمسك به بغض الطرف عن الفساد والرشوة مع المتعاملين المحليين في إطار عمليات العقود وهذا الأمر أضعف سمعة تلك الشركات الصينية إلى حد ما، ومن امثلة هذا الفساد نجد مشروع الطرق السريعة بين الشرق والغرب الذي كلفت به شركة بناء السكك الحديدية الصيني، والتي قامت بتسليم شيكات مرتدة إلى أكثر من 15 شركة فرعية جزائرية صغيرة و حجب ما لا يقل عن 4.2 مليون دولار منها وضعف الرقابة هنا من طرف المتعاملين الجزائريين للشركات الصينية هو الذي فاقم تهرب تلك الشركات من مسؤولياتها والهروب من المساءلة، ونفس الشيء حدث مع شركتي Huaweiو ZTE اللتين اتهم مديريهما التنفيذيين بدفع 10ملايين دولار كرشاوى للفوز بالعقود، ولقد زعم كل من Kowalczyk-Hoyer و Côté-Freemann أنه بسبب مثل هذه النشاطات غير النزيهة لهذه الشركات المتمثلة في دفع وتلقي الرشاوي وتضخيم التكاليف فقد تم حرمانها من البنك الدولي والعديد من بنوك التنمية متعددة الأطراف، وهي اليوم تتجه إلى دول مثل الجزائر نظرا لقلة الخبرة التكنولوجية لدى الجزائر في الوقت الذي تبحث فيه عن بدائل تخرجها من هيمنة الأسواق الأوروبية وبخاصة الفرنسية على القطاعات الحيوية.

وبالتالي فإن إنخراط هذه الشركات بما لا يخدم شفافية العمل الإقتصادي سيدخل الشركات المحلية في معادلة موازلة التكاليف على حساب الإستقلالية الإقتصادية، وهذا بالرغم من المساهمة الحقيقة التي توفرها الشركات الصينية بشكل عام[170] ، وفي حقيقة الأمر فقد منعت بعض الشركات الصينية من دخول قطاع الاتصالات في الجزائر بعد اتهامات لها بالفساد ضد مسؤوليها تتضمن الرشوة والتلاعب، والفشل في الوفاء بالمواعيد النهائية للمشاريع، فضلا عن التأخير في دفع الأجور للمقاولين والعمال الجزائريين، مما أضر بسمعة بعض الشركات الصينية، حيث واجهت الحكومة الجزائرية ضغوطا من النقابات العمالية

[169] الشروق اونلاين، **"عمال صينيون يقتحمون ورشة إنجاز سكنات "عدل" في سيدي بلعباس"، تم الاطلاع** 2025/05/26 في : https://www.echoroukonline.com/chinese-workers-storm-aadl-housing-workshop-western-algeria

[170] Siham Matallah, **"The Sino- Algerian Relationship: Strengthening the Comprehensive Strategic Partnership"**in: **Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa**, 268-269.

والجمعيات، مدعية أن الوجود الصيني المتزايد في البلاد أثر على معدلات البطالة المحلية بشكل سلبي، وهذا الامر بلا شك سينعكس على التنمية الوطنية في كل مجالاتها إذا لم يتم ضبط نقاط التعامل وفق اطار قانوني تسير عليه مختلف الشركات الأجنبية وعمالها الخارجين عن القانون، كما يمكن أن تقوض منظومة النزاهة الإدارية الجزائرية التي قد تؤثر على استثمارات مستقبلية مع شركاء محتملين اخرين.

المطلب الثاني: ملف ميناء الحمدانية والعلاقات الخارجية

انطلقت الدراسات الأولية لمشروع الميناء في عام 2015، غير أن التنفيذ الفعلي ظل محصوراً في الأعمال التمهيدية الترابية على مدى عقد من الزمن، وقد شهد المشروع دفعة تحرك جديدة عقب الزيارة التي قام بها السيد الرئيس عبد المجيد تبون إلى الصين في جوان 2023، حيث أُعيد إطلاق المشروع ضمن تصور استراتيجي أشمل يتماشى مع مبادرة "الحزام والطريق" الصينية. وقد تقرر خلال هذه الزيارة تحويل مسؤولية تنفيذ المشروع من شركة البناء الصينية العامة (CSCEC) إلى الشركة الصينية للهندسة البحرية (CHEC)، مع إشراك مؤسسات جزائرية في التنفيذ، مما يعكس توجها نحو الشراكة المتكافئة والتنمية المشتركة.

وتحويل مسؤولية إتمام المشروع هذه متعلقة بنطاق تعاملات الشركة الأولى التي تستثمر في شراكات مع دول وكيانات قد تشكل تهديدات أمنية محتملة على المنطقة على غرار الكيان الصهيوني والمغرب .

وكما تطرقنا سابقا فإن الجزائر تقع في نقطة حساسة بالنسبة لمبادرة الحزام والطريق وليس وحده ميناء الحمدانية هو المسؤول عن إعطاء هذه الأهمية الجيواستراتيجية للشريط الساحلي الجزائري نظرا لوجود عدة موانئ أخرى تستوعب حجما اقل من تلك السفن، ولكن تأتي أهميته من اعتباره نقطة وصل الشمال الأوروبي بالجنوب الافريقي والاستفادة بطبيعة الحال من العمليات التجارية التي تنفذ على مستواه وبالتالي حتى وان كان حصة أسهم الشركات الصينية بعد إتمام المشروع 1% عوض 49 % ستبقى مكسب لها، لأنه سيقلل عليها تكلفة عبور السفن من مضيق جبل طارق اذا ما تم ربطه المنطقة بسكك حديدة نحو الجنوب الجزائري وعوض ان تذهب السفن الصينية إلى الضفة الجنوبية من أوروبا نظرا لشساعة موانئها سيتم تقليل ذلك بوضع محطة لاستقبال وارسال السفن من الميناء، وعليه فإن الأرباح مضاعفة بالنسبة لكلا البلدين ولكن التجارب التي خاضتها الموانئ ومشاريع الدول التي تطرقنا لها في الفصل السابق تجعل الجزائر حذرة من الاحتمالات السابقة باعتبار ان الامن الوطني واستقرار المنطقة له أولية كبرى عن أي أرباح مستحقة خاصة اذا ما تعلق الأمر بالسيادة الوطنية وإمكانية تصعيد التوترات مع الشركاء التقليديين، وهو الأمر الذي يؤخر اكتمال المشروع بالإضافة إلى أمور مالية تتعلق بتكلفة الإنجاز وحصص الشريك الصيني فيه .

الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات

وكما هو جاري في مبادئ الجزائر الوطنية فالعقيدة الأمنية الجزائرية تبقي القواعد العسكرية المحتملة خارج محيط وحدود الجزائر باختلاف الشركاء والمصالح، باعتبار ان الجزائر لا تعاني مما تعانيه النماذج السابقة التي وضعت نفسها بين خيارات الاستدانة، التأجير والاستلاء، ولكن في نفس الوقت لا يمكن تجاهل المشروع الذي من المتوقع أن يتحول إلى أحد الموانئ الرائدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، ويُنظر إليه كمنافس مباشر لموانئ ذات مكانة تاريخية واستراتيجية كبرى، مثل ميناء برشلونة وفالنسيا في إسبانيا، وميناء طنجة المتوسط في المغرب، وعدد من الموانئ الفرنسية في جنوب أوروبا.

خريطة 05: خريطة توضح الموقع الجيواستراتيجي لميناء الحمدانية بالمقارنة مع الموانئ القريبة منه[171]

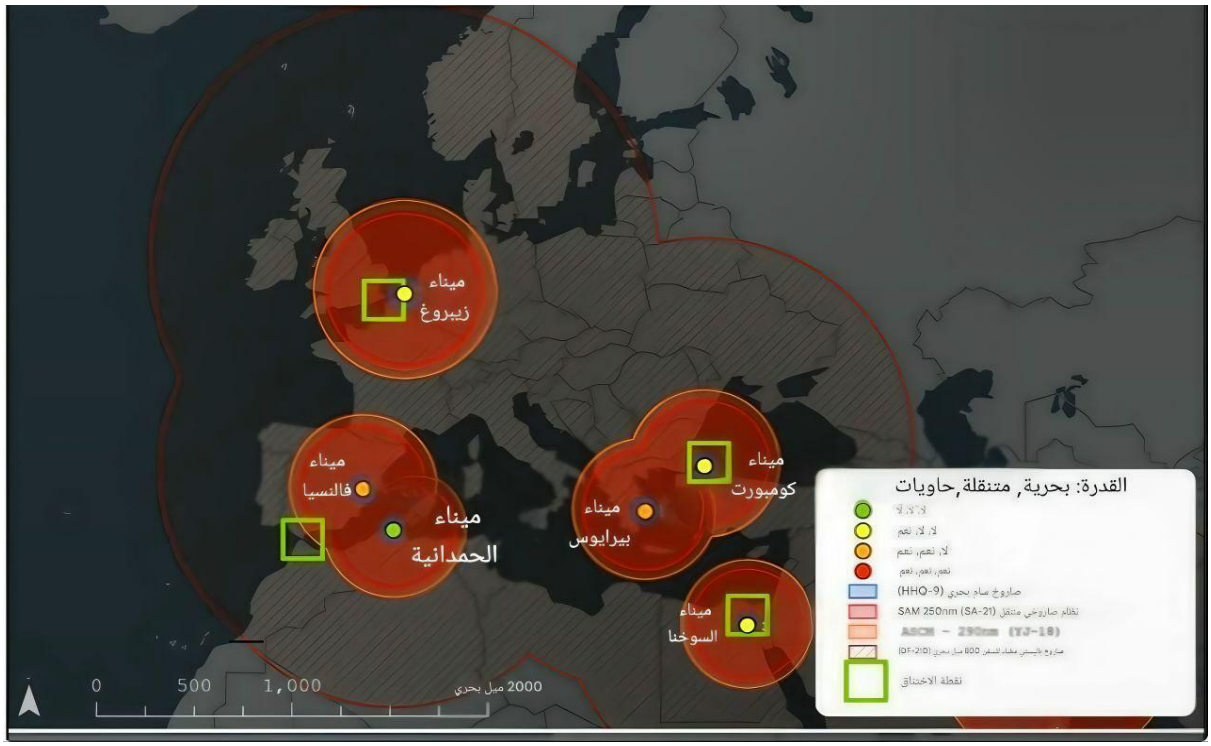

ويعتمد الطرح الجزائري في هذا المشروع على تعزيز تنافسية البلاد في سوق النقل البحري من خلال تقديم خدمات لوجستية عالية الجودة، ولا سيما في مجال تزويد سفن الحاويات الحديثة بالوقود، وخاصة الغاز الطبيعي المسال، الذي يعد من أبرز الموارد التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية وتنافسية، وفي هذا السياق، يشير مراقبون إلى أن تكلفة الديزل والغاز الطبيعي المسال المنخفضة في الجزائر تمثل عنصر جذب قوي للسفن العالمية، بما يعزز موقع الميناء كمركز إمداد إقليمي.

[171] Hutchings A. Zachary, **Chinese Maritime Expansion and Potential Dual-Use Implications on Critical Maritime Chokepoints** (Capstone Report, Johns Hopkins University, 2021), 44.

ويمثل الطريق السريع الجزائر–لاغوس، الذي يتقدم إنشاؤه بوتيرة جيدة، إحدى دعامات هذا المشروع الإستراتيجي، باعتباره بنية تحتية حيوية تربط الجزائر بخمس دول أفريقية أخرى: تونس، مالي، النيجر، تشاد، ونيجيريا، ويمتد هذا الطريق العابر للصحراء على طول 4000 كيلومتر، مارًا بتضاريس متنوعة من الساحل إلى الجبال إلى الصحراء، ما يضفي عليه بعدا سياحيا وثقافيا إضافيا، ويمثل ربط ميناء الحمدانية بشرشال بهذا الطريق عنصرا محوريا في دعم التجارة العابرة للقارات، خصوصا لنقل المنتجات الصينية إلى العمق الأفريقي، بما يسهم في تعزيز التجارة بين الجنوب والشمال، ويدعم كذلك المبادرات الهادفة إلى تحقيق تكامل إقتصادي إفريقي–صيني–أوروبي.

ورغم أهمية المشروع الا انه يواجه ضغوطا من بعض القوى الدولية التي تُبدي تحفظات على تحوّل الجزائر إلى مركز لوجستي إقليمي، ويُعتقد أن بعض هذه القوى توظف جماعات ضغط لعرقلة المشروع، كما ان هنالك أطراف أخرى ترى ان الجزائر من خلال إدارة تلك الشركات الصينية للمشروع قد تزيد من نفوذها العسكري في الضفة المتوسطية باعتبار ان نفس الشركة تشارك في تطوير ميناء جيبوتي في منطقة القرن الافريقي وبشكل متسارع.

صورة 03: صورة تظهر تطور القاعدة العسكرية الصينية في ميناء جيبوتي في غضون سبعة سنوات من ادارته[172]

المصدر: Google earth

والمشكلة هنا أن نفس الأطراف تتناسى عامل السيادة الوطنية التي تتمتع بها الجزائر وان موضع المقارنة غير مجدي باعتبار ان جيبوتي نفسها تستفيد من الوضع الذي هي عليه والتوازن الحاصل بين قواعد عسكرية اجنبية متقاربة فيما بينها على ارضها، ولذلك فهي تبرر تضرر مصالحها نتيجة المنافسة التي يمكن ان يخلقها الميناء بمخاوف امنية كخطوة أولية لإعادة هيكلة الخريطة الجيوسياسية للمتوسط من قبل القوى المهيمنة، من خلال إثارة التوترات أو التأثير على حركة السياح، وتؤكد السلطات الجزائرية، وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، على متابعتها الدقيقة للوضع واستعدادها لحماية السيادة الوطنية، وهذا الضغط متولد عن التكاليف المحسوبة وكذا المنافسة الحاسمة للميناء والتي قد تضعف موقف ومصالح دول بذاتها، بإعتبار أن المزايا التنافسية المحتملة ستكون لصالح الجزائر أكثر من اسبانيا، حيث

[172] Tim Ditter et al., The Military and Security Dimensions of the PRC's Africa Presence: Changes in a Time of Global Shocks (CNA Corporation, October 2024), 8.

تبلغ تكلفة استخدام معدات الميناء وتحريك القوارب الترفيهية في المتوسط ما بين 70 إلى 300 يورو شهريًا، بينما تتجاوز تكاليف الصيانة الدورية، مثل التنظيف والطلاء، أكثر من 300 يورو شهريًا، وهذا ما يُعزز جدوى استثمار الجزائر في منشآت بديلة ذات تكلفة أقل، وتتمتع شركات البناء الجزائرية بالقدرة الفنية اللازمة لإنشاء كل من محطة الحاويات والمارينا التي يقترح بعض الخبراء ضرورة إرفاقها بالمشروع كمكسب إضافي لإنشاء محطة بحرية مخصصة للقوارب واليخوت السياحية، وهذا استجابة للنقص المزمن في مساحات الإرساء الترفيهي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويُعتقد أن مثل هذا المرفق يمكن أن يمثل مصدرا إقتصاديا موازيا من خلال جذب السياح، وخلق فرص العمل، وتحفيز الصناعات المرتبطة خاصة في ظل الطلب الصيني المتنامي على السياحة البحرية، وتشير البيانات إلى أن حوالي 122 مليون صيني سافروا إلى الخارج في عام 2024، بزيادة قدرها 4.3% مقارنة بالعام السابق، مع إنفاق تجاوز 110 مليارات دولار، منها أكثر من 20 مليون سائح نحو أوروبا وحدها، ولهذا فهو فرصة للجزائر إذا ما استطاعت السيطرة على هذه الضغوط، وكذا التوفيق بين المكاسب التي ستحقق منه دون الحاق الضرر بموانئ الولايات المحلية الأخرى[173] ، وهو ما تحاول السلطات الجزائرية القيام به عبر توسيع الموانئ من خلال استثمارات نفس الشركة وكذا شركات وطنية ككوسيدار والشركة الوطنية المتوسطية للأشغال البحرية ومثال على ذلك نجد مشروع توسيع ميناء عنابة كاستراتيجية لزيادة طاقته الاستيعابية وتسهيل شحن مواد الفوسفات وتفريغها، ونقلها من بلاد الحدبة -تبسة- من خلال السكك الحديدة التي يتم تشييدها وكذا ربط الولايات الأخرى عبرها لتسهيل عملية تدفق وتصدير الموارد غير الهيدروكربونية الاتية من ولايات الجنوب الجزائري[174] وهو ما يجعل الميناء نقطة استراتيجية أخرى تربط الجزائر بآسيا أوروبا وافريقيا كما يمكن تطويره ليكون مركز بحريا استراتيجية يقلل الضغط على ميناء الحمدانية بالإضافة إلى الموانئ المتبقية ولكن تبقى التحديات والرهانات التي ذكرناها بخصوص ميناء الحمدانية تحيط بهذه الشراكة خصوصا فيما تعلق بالعلاقات الخارجية وبخاصة الاتحاد الأوروبي الذي كان يمثل أكثر من 50 في المئة من تجارة الجزائر وهذا هو بالضبط السبب الذي يجعل الأوروبيين وخاصة فرنسا، يشعرون بالقلق بشأن تطور العلاقات الصينية الجزائرية.

---

[173] Abdelkader Reguig, **"Ce projet de l'Algérie nouvelle qui dérange : le futur port d'El Hamdania,"** La Patrie News, accessed 26/05/2025, in : https://lapatrienews.dz/ce-projet-de-lalgerie-nouvelle-qui-derange-le-futur-port-del-hamdania/.

[174] Aman News Agency, **"Algeria: Extension Works of the Port of Annaba Launched"** accessed 25/05/2025 in: https://www.aman-alliance.org/Home/ContentDetail/84342.

صورة 04: صورة تبرز إمكانية توسيع مشروع ميناء عنابة[175]

بالإضافة للمسائل الإقتصادية الأخرى التي تتعلق بحجم تكاليف الإنجاز والأبعاد الأمنية المحيطة به في ظل قلة خبرة الشركات المحلية في التكنولوجيا البحرية التي تتحفظ الصين بشكل غريب على نقلها بسلاسة، دون أن ننسى التوجهات السياسية التي توقع الصين نفسها فيها مع أطراف ذات علاقة متوترة مع الجزائر" كفرنسا"، حتى تتمكن من رفع الستار على تأخير مشاريعها في الجزائر الأمر الذي سيشكل عائق بالنسبة للشراكة المستقبلية بين البلدين، ومن المحتمل أن يتم تسليم المشروع إلى دول أقرب إلى المحيط الإستراتيجي للجزائر كإيطاليا إذا لم تكيف الصين نهجها البراغماتي مع الطبيعة الأمنية والسياسية للدولة الجزائرية.

المطلب الثالث: ملف الصحراء الغربية

تكتسي الصحراء الغربية أهمية جيوسياسية قصوى في منطقة المغرب العربي، نظرا لموقعها الإستراتيجي وثرواتها الطبيعية الغنية، وهي العناصر التي تجعل من هذا الإقليم موضع تنافس إقليمي ودولي حاد، فالصحراء الغربية تقع في نقطة التقاء بين شمال إفريقيا العربي والغرب الإفريقي، كما أنها تربط المتوسط بالمحيط الأطلسي وتشكل معبرا استراتيجيا إلى عمق الساحل والصحراء، لتصبح بذلك رهانا حيويا للدول المغاربية الطامحة للريادة في المنطقة وعلى هذا الأساس تحاول المغرب طمس وجود هوية صحراوية متميزة كألية لفرض

[175] Algeria Invest. **"Avancement des travaux du quai minier du port d'Annaba : un projet en parfaite synchronisation."** Algeria Invest, accessed 2029/05/2025, in: https://algeriainvest.com/fr/premium-news/avancement-des-travaux-du-quai-minier-du-port-dannaba-un-projet-en-parfaite-synchronisation.

الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات

سيادتها على الصحراء الغربية و تعزيز موقعها كقوة إقليمية ليصبح الملف الصحراوي لا يتعلق فقط بالمبادئ الأخلاقية بل بالمصالح الجيوسياسية المتشابكة.

خريطة 06: خريطة تمثل مواقع الموانئ ونقاط استخراج الفوسفات الواقعة تحت الاحتلال المغربي[176]

تحاول الصين كسب رهان الموارد في الصحراء فهي أحيانا تظهر ميلها إلى المغرب باعتبار انها لا تحظى بنفس القدر من الفرص التي تحظى بها الشركات الأوروبية فلم تُمنح تلك الامتيازات نتيجة تحفظات من جبهة البوليساريو التي تميل إلى المواقف البيئية والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت لا يمكن لها ان تميل بشكل مباشر إلى موقف الجزائر، وهي تدرك جيد ان اتباع مسار واحد أي الوقوف مع طرف -أ- أو -ب- يعني ان مصالحها البنيوية في المنطقة قد تقوض بشكل غير مباشر، في ظل تبنيها لمبادئ عدم التدخل والتعايش السلمي التي

[176] Agnès Stienne, **"Western Sahara,"** Le Monde diplomatique, https://mondediplo.com/maps/westernsahara?utm_source=chatgpt.com.

تتناقض بشكل واضح هنا مع مبدئها حول دعم حركات التحرر والقضايا العادلة، ولربما التخوف الصين من اتخاذ استراتيجية السكوت هذه متعلق بامتناع المغرب عن التعليق على المسائل المتعلقة بـ "المصالح الأساسية" لجمهورية الصين الشعبية، أي التايوان أو التبت أو أفعالها تجاه سكانها المسلمين في شينجيانغ، ولكن الموضوع اشمل من ذلك، ومحبط للدبلوماسية الجزائرية التي اكدت مرار على ان قضية الصحراء الغربية مختلفة عن قضية التبت أو شينجيانغ ولكن هذا دون جدوى، وهذا في الحقيقة يتناقض مع طموح صيني بتثبيت شراكات بعيدة المدى مع الدول المغاربية [177].

والمشكلة هنا أن ميل الصين نحو الموقف المغربي على المستوى الخطابي متجذر في علاقتها مع المغرب خصوصا ما يمنحه لها ميناء طنجة من امتيازات، وعلاوة على ذلك فهي تدرك الموقع الإستراتيجي للمغرب وعلاقته الإقتصادية المفضلة مع الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فرنسا وإسبانيا، وهما شريكان تجاريان رئيسيان، وقربه من معظم الدول الناطقة بالفرنسية في منطقة جنوب الصحراء، ولا شك أن هذه العوامل وغيرها من العوامل توفر ميزة كبيرة للمغرب من منظور بكين وفي إطار سياستها الواقعية، تضع الصين جانبا الاعتبارات الأيديولوجية - التي قد تدفعها لدعم الصحراويين – كألية تسمح لها بدخول مناطق أوروبا وغرب أفريقيا بشكل أسهل، مع الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع الجزائر، والتي كما أخبر المؤلف سفير صيني سابق في المغرب، تعتبر أهم وأكثر شمولا من تلك التي مع المغرب.

ففي خلال مؤتمر صحفي عُقد بتاريخ 23 ديسمبر 2013، أثناء زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى الجزائر بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، عبر وانغ عن موقف بلاده إزاء قضية الصحراء الغربية قائلا أن" الصين "تدعم تسوية النزاع وفقًا لقرارات الأمم المتحدة"، مؤكدا في الوقت ذاته استعداد بكين لـ "القيام بدور بناء" في هذا السياق، وأشار إلى أن استمرار النزاع يُقوض الوحدة بين دول المغرب العربي ويعطل جهود الاندماج الإقليمي، وهو ما يستوجب حلاً في إطار الشرعية الدولية، ولكن رغم هذه التصريحات، لاحظ صحفيون جزائريون أن نبرة وانغ يي كانت أقل وضوحا عند تناول القضية في الجزائر مقارنة بتصريحاته في المغرب خلال نفس الجولة حيث أظهر حماساً أكبر مشددا على مبدأ احترام "السلامة الإقليمية للدول" و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية" موضحًا أن موقف الصين "ثابت ولم يتغير" ومُعربًا عن "تقدير" بلاده لجهود المغرب في إطار الأمم المتحدة، رغم إدراكه بأن المغرب لا يعمل فعليا ضمن هذا الإطار، ولا يسهّل مهام بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء تقرير المصير، ولقد أكد وانغ يي كذلك على استعداد بلاده للعمل مع المغرب من خلال التنسيق الثنائي وفي المنتديات الدولية، دون أن يذكر قرارات الأمم المتحدة أو أن يوضح أن الحل يجب أن يتضمن استفتاء لتقرير المصير، ما أدى إلى

[177] Yahia H. Zoubir, **'Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb : la place prépondérante de l'Algérie',** 94,95.

استياء في الجزائر، وخصوصا لدى الصحراويين المقيمين فيها، الذين رأوا في موقف الصين انحيازا غير مباشر للمغرب، نتيجة مصالحها الإقتصادية الواسعة في مجالات النفط، الغاز، المعادن، والصيد البحري التي انخرطت فيها الصين بشكل كبير مع كل من المغرب وموريطانيا لتعزيز مصالحها في المياه الإقليمية المحاذية للصحراء الغربية، في شمال غرب إفريقيا، ولقد اتهمت العديد من الشركات الصينية -كما وجدناه في الجزائر- بالفساد التجاري واستخدام تقنيات صيد جائرة تؤدي إلى تدهور البيئة البحرية، وهو ما يهدد الأمن الغذائي للمنطقة كلها علما أن هذه الانتهاكات كانت بين عامي 2014/2013، وربما ازدادت بشكل كبير اليوم مع التكنولوجيا البحرية الصينية، وبرغم من خطط المغرب لزيادة صادراته من المأكولات البحرية، إلا أن الاستفادة الرئيسية تعود إلى الشركات الصينية، في ظل غياب مكاسب تُذكر للسكان الصحراويين الذين من المفترض أن لا يحق لسلطة الاحتلال استغلال مواردهم دون موافقتهم، وذلك على الرغم من لجوء جبهة البوليساريو إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لوقف هذه الانتهاكات الصينية-المغربية[178]، وعليه ووفق هذه الرؤية يكمن التناقض الكبير في مبادئ السياسة الخارجية الصينية بل هنالك تعظيم حتى للنهج البرغماتي التي تتبناه، لتصبح إدارة مبادرة الحزام وطريق ضرورة أولية على حساب أمن المنطقة ومبادئ الثورة الثقافية التي اتى بها ماوتسي تونغ، ورغم ان موقف الصين تغير بشكل نسبي اليوم إلى عدم الحياد المتزن إلا أن ذلك لا يعني التزامها التام به خصوصا اذا ما شعرت الصين بمحاولات إعادة هيكلة معادلة المغرب العربي من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية وكذا مدى ارتباط هذه السياسة بالمشاريع التي تنجزها بالجزائر والمغرب والتي يمكن ان تكون الورقة التي تحرك السكون الصيني لكن على حساب حجم الامتيازات التي تقدمها كل دول باعتبار ان تعامل الصين مع القضايا السياسية والأمنية يفرض نوع من الحمائية على مصالحها الإقتصادية، كما ان عملية الموازنة هذه لا تزال مستمرة نظرا لرفع مستوى الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر والصين وقد يلعب ميناء الحمدانية الدور الأبرز في إعادة هيكلة سلوك الصين اتجاه المنطقة خاصة بعد انخراطها في قوات الحفظ الأممية ومحاولة اظهار سياسية عدم التدخل للترويج لمبادراتها بمختف أشكالها، وفي اعتقادنا اكبر رهان متعلق اليوم حول الصحراء الغربية هو تأثير تلك الوعود الخيالية التي تقدمها المغرب بخصوص منح واجهة اطلسية لدول منطقة الساحل ما اذا تلقت دعما منها، والمشكلة هنا لا تتعلق بإمكانات هذه الدول الهشة وانما في مساهمتها في تحويل منطقة جنوب الصحراء الغربية من خلال الأسلحة المستوردة -حتى من الصين- إلى بؤر للجماعات الإرهابية ذات الولاءات المغربية .

[178] Muhamad S. Olimat, **China and North Africa Since World War II: A Bilateral Approach** 144-146,152-157.

الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات

المطلب الرابع: ملف الساحل الأفريقي

تعد منطقة الساحل الافريقي منطقة خصبة بالنزاعات اثر عوامل اللااستقرار السياسي والتدخلات الخارجية التي تضعف المبادرات الإقليمية نتيجة لهشاشة بعض الدول فيها وانتشار كل اشكال الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، وكما تطرقنا سابقا فان توجيه الصين لمستويات متقدمة من الشراكة مع الجزائر وبعض الدول المجاورة يعود لهذه المخاطر التي قد تشكل تهديدا على امن شركاتها، وفي حقيقة الامر ان الصين واحدة من الدول التي تحاول موازنة معادلة الساحل بنهج براغماتي من خلال مظلة الأمم المتحدة حماية لمصالحها في عدة نقاط (الصحراء الغربية، ليبيا، نيجيريا، مالي، أثيوبيا وغيرها)، ولكن في نفس الوقت قد تكون سبب مباشر كغيرها من تلك الأطراف في جعل منطقة الساحل في معرض دائم للاستغلال، حيث تشارك الصين بجبهتين إقتصادية وعسكرية ذات طابع اممي، وفي عام 2019، قدمت الصين مساعدات مالية بلغت 45.56 مليون دولار أمريكي لدعم جهود القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب، كما ساهمت بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لدعم عمليات الأمانة الدائمة للمجموعة، وبذلك أصبحت خلال عقد واحد لاعبًا بارزًا في مجال أمن المنطقة، على الرغم من ان مبادرة دول الساحل لا تعترف اطلاقا بالمبادرات الوسائطية التي قدمتها الجزائر لدولها وبخاصة مالي .

وفي عام 2023، تجاوزت صادرات الصين من الأسلحة إلى أفريقيا نظيرتها الروسية لأول مرة منذ عام 2013، حيث ارتفعت من 103 ملايين دولار في عام 2022 إلى 306 ملايين دولار في عام 2023، في حين انخفضت صادرات روسيا من 315 مليون دولار إلى 102 مليون دولار على النحول التالي:

الشكل 05: صادرات الأسلحة من جمهورية الصين الشعبية إلى أفريقيا مقابل روسيا (2000-2023)[179]

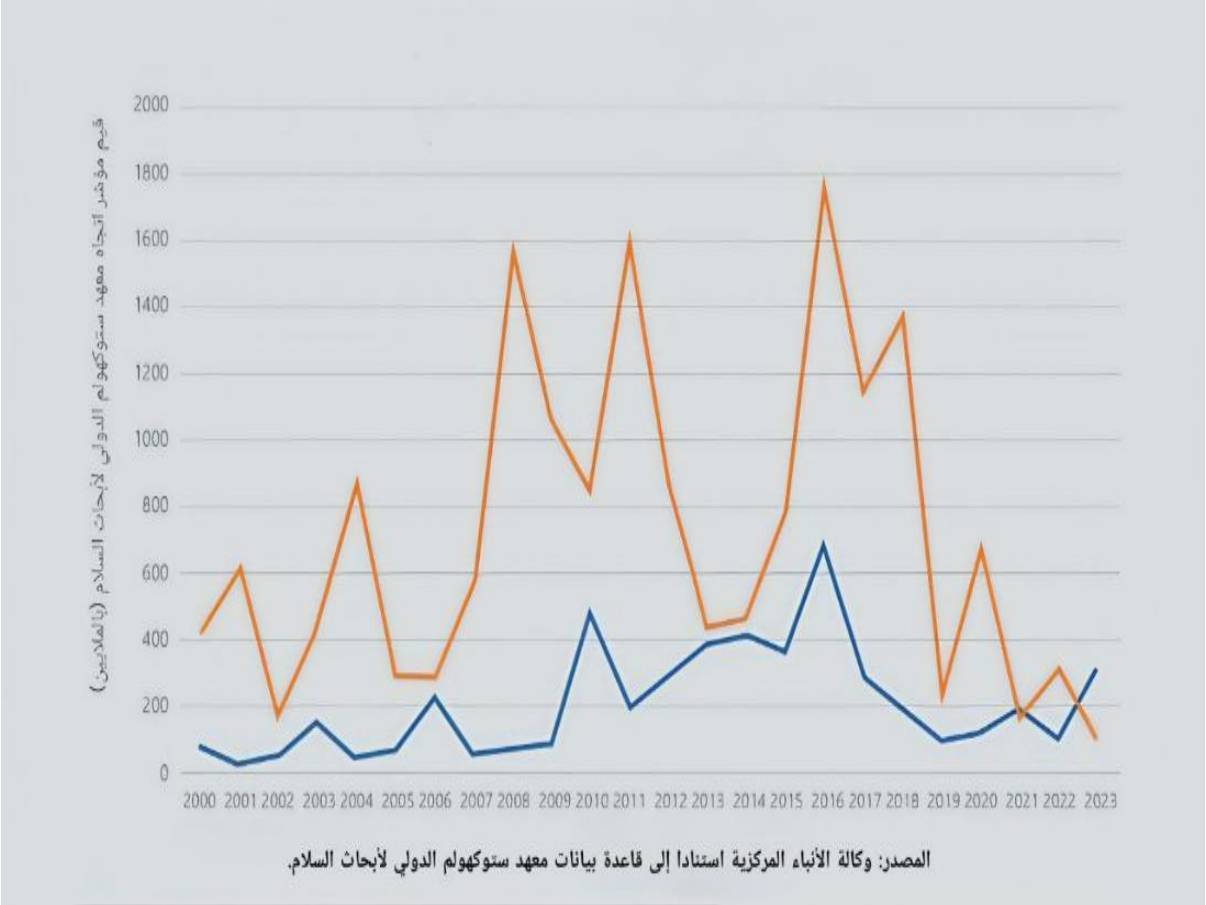

كما أن هنالك خمس دول رئيسية تصدر اليها الأسلحة بشكل أكبر من بقيتها، وهذه الدول نفسها تعد من أكبر مستقبلي الاستثمارات والمشروعات الصينية في القارة، ما يشير إلى ارتباط متزايد بين المصالح الإقتصادية والصادرات الأمنية على النحو التالي:

[179] Tim Ditter et al, **"The Military and Security Dimensions of the PRC's Africa Presence: Changes in a Time of Global Shocks"**,15.

الشكل 06: شكل يمثل النسبة المئوية لإجمالي صادرات الأسلحة الصينية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 2022[180]

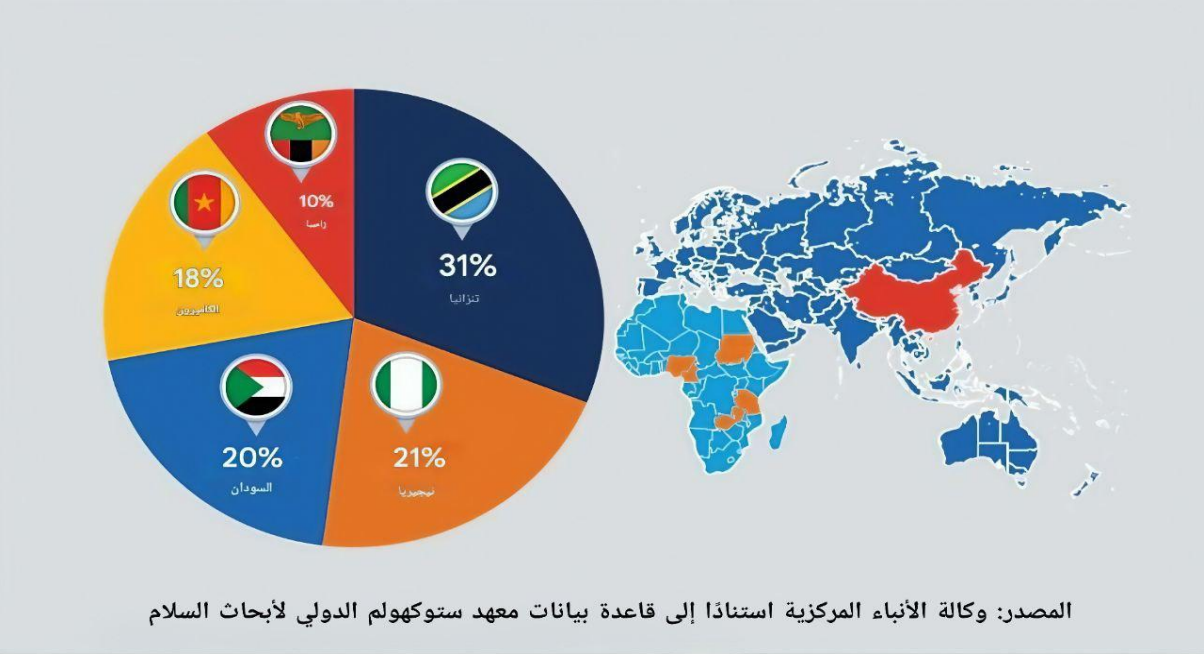

المصدر: وكالة الأنباء المركزية استنادًا إلى قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

ويشير تقرير راند الموسوم بـ: "رسم خريطة للصادرات العسكرية والأمنية الصينية والروسية إلى أفريقيا"، أن تصدير الصين للأسلحة والخدمات العسكرية والأمنية وتوظيف الشركات الأمنية الخاصة كأدوات غير تقليدية لممارسة النفوذ في أفريقيا يُعد شكلا من أشكال تصدير النفوذ السياسي، حتى وإن لم يُعتبر تصديرا تقليديا للمنتجات، كما أن النهج الذي تتبناه الصين مختلف تماما عن النهج الروسي، إذ تركز الصين على الوظائف الأمنية غير المسلحة مثل حراسة منشآت البنية التحتية والموانئ والمناجم، وتجنب التورط المباشر في العمليات القتالية، وقد شملت صادرات الصين أنواعا متعددة من الأسلحة مثل الطائرات والمسيّرات، أنظمة الدفاع الجوي، المدفعية، المركبات المدرعة، الصواريخ، السفن، الرادارات والأقمار الصناعية، وبخلاف روسيا، التي تستخدم شركات مرتزقة كقوة شبه عسكرية تشارك في عمليات هجومية، تفضل الصين استخدام الشركات الأمنية الخاصة بشكل غير مسلح لحماية المصالح التجارية والإستراتيجية مثل مشاريع "الحزام والطريق"، وتخضع هذه الشركات

[180] Tim Ditter et al, **"The Military and Security Dimensions of the PRC's Africa Presence: Changes in a Time of Global Shocks"**,16.

لرقابة حكومية من أجهزة الأمن الصينية لضمان توافقها مع الأهداف السياسية الصينية، وحتى الان لم يُسجل وجود مؤكد لمشاركة هذه الشركات في أعمال عنف أو قتال مباشر.

الخريطة 07: خريطة توضح النفوذ العسكري والأمني للصين في أفريقيا[181]

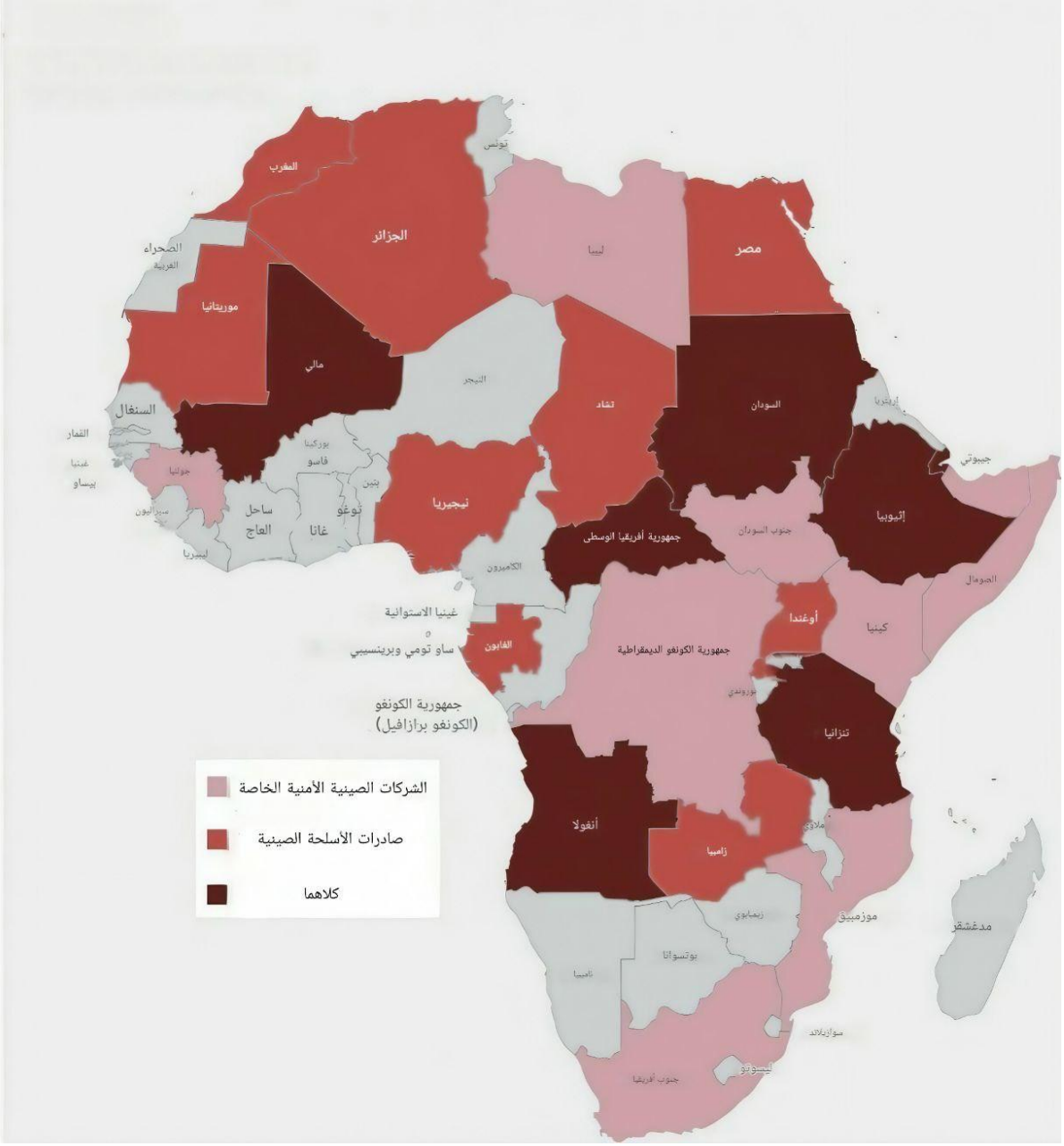

[181] Cortney Weinbaum et al, **"Mapping Chinese and Russian Military and Security Exports to Afric"**,(Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2022),4.

ولقد جاء هذا الانخراط الصيني في أمن منطقة الساحل متزامنا مع تزايد مصالحها التجارية وضرورة توفير الحماية لعمالها خاصة من الهجمات الإرهابية من خلال جيش التحرير الشعبي الخاص بها، وكذا حماية للمصالح الطاقوية في المنطقة التي تشمل الموارد المعدنية مثل البوكسيت والمنغنيز والفوسفات وخام الحديد والذهب والنفط فمنذ عام 2003، تسيطر الشركة الوطنية الصينية للبترول في تشاد على إنتاج النفط الذي بعد اهم صادراتها، وتعتبر كما تحتوي المنطقة على كميات كبيرة من اليورانيوم، خاصة في النيجر، حيث استثمرت الصين بشكل كبير في قطاع النفط، وفي عام 2021، بدأت الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC)، المعروفة الآن باسم شركة هندسة خطوط أنابيب البترول الصينية(CPP) ، في إنشاء خط أنابيب نفط خام عابر للحدود بطول 1950 كيلومترًا وقطر 20 بوصة، يربط حقل أغاديم النفطي في النيجر بمحطة تصدير النفط في ميناء سيمي كراكيه في بنين، ويُعرف هذا المشروع باسم خط أنابيب تصدير النيجر-بنين(NBEP) ، ومن المتوقع أن يكتمل بحلول عام 2024 مما سيرفع إنتاج النيجر النفطي من 20 ألف برميل يوميا إلى 120 ألف برميل يوميا ولكن في أوت 2024 ، أصدرت النيجر مرسوما جديدا يهدف إلى فرض علاقات أكثر توازنا بين الموظفين الأجانب والمحليين، و إلغاء رخصة فندق "سولوكس" المملوك لصينيين، بسبب مخالفات تتعلق باللوائح الجديدة، التي تسعى بواسطتها السلطات النيجيرية إلى السيطرة على الموارد الوطنية، وبالتالي تقييد اكبر للمصالح الصينية في البلاد[182] .

في عام 2021، استحوذت شركة "جانفنغ ليثيوم" الصينية على 50% من أسهم منجم "غولامينا" في مالي مقابل 130 مليون دولار، ما يعكس رغبتها في تأمين إمدادات مادة أساسية لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية، كما قدمت الصين لمالي مساعدات عسكرية بقيمة تفوق 9 ملايين دولار، شملت أسلحة وذخائر وشاحنات ومعدات نقل وأمن وعقود تمويلية بقيمة تزيد عن 11 مليار دولار لتنفيذ مشروعين رئيسيين للسكك الحديدية[183].

وفي موريتانيا، يتزايد اهتمام الصين بموارد الأسماك والمعادن والطاقة حيث تمتلك شركة "بولي هونغ دونغ" الصينية منشأة صيد في نواذيبو بقيمة 200 مليون دولار، ولقد تم اتهامها في كثير من المرات باستنزاف الثروة السمكية المحلية، ولقد أنهت بوركينا فاسو اعترافها بتايوان وأقامت علاقات دبلوماسية مع الصين، أعقب ذلك زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى بوركينا فاسو في 2019، حيث تعهد بتقديم دعم مالي بقيمة 44 مليون دولار، كما استفادت واغادوغو من برامج التدريب العسكري الصينية، إذ حصل 72 طالبا ومسؤولا

[182] Nina Wilén, **"Stepping up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States"** (Egmont Policy Brief, April 2025), 3.
[183] Samir Bhattacharya, **"China's Great Game in the Sahel," Vivekananda International Foundation**, accessed 30/05/2025, in : https://www.vifindia.org/article/2022/china-s-great-game-in-the-sahel.

حكوميا بوركينابيا على منح دراسية لحضور الأكاديميات العسكرية في الصين، ويُلاحظ أن الصين بدأت تحقق تقدما في بوركينا فاسو بعد تحول ولاء واغادوغو من تايبيه إلى بكين[184] لكن بعد تولي الجيش الحكم في بوركينا فاسو، تم تعديل قانون التعدين لزيادة أرباح الدولة والرقابة الحكومية، ما أثّر على أنشطة شركات التعدين، وخاصة الصينية منها، وهذا على الرغم من هيمنة الشركات الكندية والأسترالية والروسية على هذا القطاع، ولقد كشفت الحكومة الجديدة عن تواطئ العديد من الشركات الصينية في عمليات التعدين غير الرسمية بعد انهيارات مناجم ذهب في شهري جانفي وفيفري من عام 2025، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 50 شخصا، وهو ما دفع بالسلطات إلى إيقاف أنشطة التعدين غير القانوني وطرد العمال الصينيين في ، ولقد اتخذت السلطات المالية العسكرية خطوات مماثلة لتعزيز السيطرة على الموارد، والدخول في نزاع مطول مع شركة Barrick الكندية، وهو الامر الذي أدى إلى إغلاق مكاتب الشركة ومصادرة كميات كبيرة من الذهب، كما كشفت عن تجاوزات صينية في نفس المجال أدت بها في مارس 2025، إلى استدعاء السفير الصيني احتجاجا على أنشطة غير قانونية تخص رعايا صينيين، دون أن يؤدي ذلك إلى أزمة دبلوماسية مباشرة، ومن اجل التخفيف من حدة التوتر هذه وقعت الحكومة المالية اتفاقا مع شركة Ganfeng الصينية لاستغلال منجم الليثيوم "غولامينا" في جنوب باماكو، تماشيا مع القانون الجديد الذي يمنح الدولة حصة أكبر في المشاريع ولم يسجل المشروع حتى الان أي عقبات او تجاوزات غير قانونية مما يشير إلى إمكانية تعزيز التعاون المستقر بين البلدين خصوصا في ظل المساهمات العسكرية المعتبرة التي تقدمها الصين لمالي[185]،ورغم ذلك تظل الصين تفتقر إلى الخبرة العسكرية الكافية في أفريقيا، ولا تزال قدراتها الاستكشافية الخارجية محدودة، بين القوى الكبرى، فعلى عكس روسيا التي تزدهر في الفوضى، تحتاج الصين إلى حد أدنى من النظام لتأمين مصالحها وهو السبب الذي جعلها تتدخل بشكل غير معلن في الوساطة بين النيجر والبنين في 2024 لفتح الحدود، وبالتالي أصبحت أفريقيا مجددا ساحة للتنافس الإستراتيجي.

وبالعودة إلى المخاطر او التحديات التي تواجهها الجزائر من خلال هذا التغلغل الصيني يكمن في تسليح هاته الأخيرة لدول هشة مخترقة أمنية باعتبار انها لا تتمتع بقرار سيادي كامل نتيجة لتبعيتها الأمنية والإقتصادية لاطراف اجنبية تعمل على تصعيد النزاع في منطقة الساحل، وصحيح ان كل دولة تتمتع بسلطة القرار التي تسمح لها بتكوين علاقات مع اطراف خارجية بملفات تجارية، لكن هذا الامر يجب ان يسير بالتوازي مع المفاوضات السياسية للدول الأكثر استقرار في المنطقة لان تضخيم السلع العسكرية قد يؤدي في نهاية الامر إلى إعادة تنشيط

[184] Samir Bhattacharya, **"China's Great Game in the Sahel," Vivekananda International Foundation**, accessed 30/05/2025, in : https://www.vifindia.org/article/2022/china-s-great-game-in-the-sahel.

[185] Nina Wilén, **"Stepping up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States"** 3-5.

الجماعات الإرهابية في المنطقة، وبالتالي إمكانية توريط الجزائر مجدد في قضايا الرهائن والهجمات على منابع الطاقة والغاز كما حدث في حادثة تيغنتورين، والمشكلة انه حتى العمال الصينيين سيكونون في خطر من هجومات تلك الجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرفة، فمثلا في عام 2009، واجه العمال الصينيين العديد من المشاكل جراء توسيع شراكاتهم مع دول الساحل خاصة من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي نصب كمينا لقوات الأمن الجزائرية التي كانت ترافق عمال البناء الصينيين وهذا كرد على وقائع الايغور الصينية وقد أسفر الكمين عن مقتل أربعة وعشرين جنديا جزائريا مع توفير الجيش الجزائري الحماية للصينيين، ولهذا يجب على الحكومة الصينية ان تدرك هذا الوضع ومدى قدرة تلك الدول على التحكم في نطاقها الأمني وعدم تصدير مشاكل للداخل الجزائري بإبقاء طريق الحرير العسكري بعيدا عن مناطق النزاع والصراع الافريقي .

الخاتمة

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية

- رغم تعدد المشاريع الصينية في الجزائر، إلا أن الاستفادة الإقتصادية بقيت في كثير من الأحيان محدودة من حيث نقل التكنولوجيا وتوطين الخبرات، ما يعزز الحاجة إلى إعادة صياغة شروط الشراكة بما يخدم أولويات الاقتصاد الوطني ويعزز التمكين المحلي بنطاق أوسع.

- بخلاف نماذج مثل باكستان وجيبوتي التي دخلت المبادرة من بوابة العوائد السريعة، يتضح أن الجزائر اعتمدت نهجا أكثر تحفظا قائما على تقدير شامل للمخاطر الأمنية والسياسية.

- يمكن أن تساهم المشاريع التنموية الجديدة في دفع عجلة النمو الإقتصادي ولكن لا يمكن إغفال المخاطر التي قد تنجم عن هذا التعاون الصيني-الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية وتجنب الوقوع في أزمات الديون، الاختراق السيبراني، وتأثير تصاعد المنافسة على علاقات الجزائر بالشركاء التقليديين.

- هناك علاقة وطيدة بين تغير طبيعة الخطاب الصيني حول قضية الصحراء الغربية وفرنسا والمشاريع قيد الإنجاز في الجزائر وعلى راسها الموانئ الإستراتيجية وبؤر استخراج الموارد الطاقوية، إذ أن التأخيرات المفترضة أمنيا قد تجعل الصين تنحاز بدرجة منخفضة إلى الطرف المقابل باعتبارها تتبنى نهجا براغماتي محض.

- تختلف البيئة الإقليمية للدول باختلاف موقفها الإستراتيجي وأولوياتها السياسية، فقد تمنح المبادرة نوعا من المناورة الإقتصادية لبعض الدول باعتبارها دول مستضيفة في الأساس ولا تتمتع باستقلالية القرار السيادي الخالص نتيجة ارتباط المكاسب بحفاظها على وضعها السياسي الراهن، على عكس الجزائر التي يمكن ان نفسر سبب تأخر المشاريع بها بالهواجس الأمنية الوطنية والإقليمية التي ترتبط بنطاق تعاملات الشركات الصينية.

- أصبح انتقال التهديدات الموجهة إلى الجزائر من منطقة الساحل، في ظل ارتفاع حجم الواردات الخارجية بما في ذلك الصينية من الأسلحة والخدمات العسكرية منعرجا امنيا خطيرا لكل تلك المشاريع المنجزة والمبرمجة مع الشريك الصيني فبدلا من ان يكون دور الجزائر ضبط ومرافقة تلك المشاريع العابرة للحدود، ستصبح تراهن على معدلات الحماية التي ستوفرها للعمالة الصينية ومشاريعهم جراء العمليات الإرهابية التي قد تواجههم، وهو ما سيزيد من أعباء التصدي للتهديدات.

- - إن تعزيز الدور الإقليمي للجزائر وتحولها إلى مركز اقتصادي محوري في المغرب العربي ومنطقة الساحل، في إطار مبادرة الحزام والطريق، يظل مرهونا بمدى إدراك الشريك الصيني لما يتيحه هذا التحول من مكاسب استراتيجية له، وباستعداده لتكييف نهجه البراغماتي بما ينسجم مع المقاربة الجزائرية الشاملة للتهديدات الأمنية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/ الكتب:

- كوي، تشاو تشي. **الاشتراكية ذات الخصائص الصينية المتميزة**. ترجمة حسام المغربي. بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، 2017.

- قسوم سليم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2020.

- حموني، فاتح النور، **الأمن الدولي والإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى**. الأردن : ألفا للوثائق، 2021.

- Guang, Tian, and Chen Gang. **Belt and Road vs. China and the World: Perspectives of the Chinese**. North American Business Press, 2020.

- Berlie, Jean A. "**The New Silk Road**." In China's Globalization and the Belt and Road Initiative. Edited By Jean A. Berlie. Springer International Publishing, 2020.

- Rice, Dana. '**An Overview of China's Belt and Road Initiative and Its Development Since 2013**.' In Securitization and Democracy in Eurasia: Transformation and Development in the OSCE Region, Edited By Mihr, A., Sorbello, P., Weiffen, B.. Springer, 2023.

- Zhou, Jian. **Research on the Symbiotic Industrial Transfer between China and the Belt and Road Countries**. 2023. Hunan university of science and technology, A Dissertation Submitted for the Doctor Degree,01.

- Pham, Quang Minh, and Le Hoang Giang. '**The Belt and Road and the World: Why China's "One Belt, One Road" Initiative Is a Dilemma for Everyone**.' In Critical Reflections on China's Belt & Road Initiative, edited by Alan Chong and Quang Minh Pham. Springer, 2020.

- Tamaki, Toshiaki. '**Is the Economic Hegemony Moving From the United States to China?: A Historical Perspective**.' In Critical Reflections on China's Belt & Road Initiative, edited by Alan Chong and Quang Minh Pham,.Springer, 2020.

قائمة المراجع

- Tang, Xiaoyang. **Coevolutionary Pragmatism: Approaches and Impacts of China-Africa Economic Cooperation**. Cambridge University Press, 2021.

- Grydehøj, Adam, and Ping Su. **China and the Pursuit of Harmony in World Politics**. Routledge, 2022.

* Buzan, Barry. "**New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century**." International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) 67, no. 3 (1991): 431-451.

- Yu, Shirley. '**Belt and Road Initiative: Defining China's Grand Strategy and the Future World Order**', mater thesis degree,(Harvard University, 2018).

- Mangani, Dylan Yanano, Marcia Victoria Mutambara, Richardson Shambare. "**A Critical Evaluation of Health Diplomacy as an Altruistic Underpinning of China–Africa Relations**." In China-Africa Science, Technology and innovation Collaboration, Edited by Mammo Muchie, Angathevar Baskaran and Mingfeng Tang. Springer, 2024.

- Alfred Gerstl and Ute Wallenböck. China's Belt and Road Initiative: Strategic and Economic Impacts on Central Asia, Southeast Asia, and Central Eastern Europe: Rethinking Asia and International Relations. New York: Routledge, 2020.

- Sabella, O.Abidde. '**The US-China-Taiwan Relations: Military Invasion, Annexation, and Verbal Brinkmanship**.' In China and Taiwan in Africa: The Struggle for Diplomatic Recognition and Hegemony, edited by Sabella O. Abidde. Springer, 2022.

- Lin, Hsuan-Yu Shane, And Charles K. S. Wu, and Yao-Yuan Yeh. '**The Statehood of Taiwan.**' In China and Taiwan in Africa: The Struggle for Diplomatic Recognition and Hegemony, edited by Sabella O. Abidde. Springer, 2022.

- Hutchings, Zachary Alan. '**Chinese Maritime Expansion and Potential Dual-Use Implications on Critical Maritime Chokepoints**.' Master thesis ,Johns Hopkins University, 2021.

قائمة المراجع

- Vijay, K. Nambiar. "**The Belt and Road Initiative post- April 2019 Plus ça change!**." in : China's Belt and Road Initiative: Strategic and Economic Impacts on Central Asia, Southeast Asia, and Central Eastern Europe; rethinking Asia and International Relations, Edited by Alfred Gerstl and Ute Wallenböck. Routledge, 2021.

- Anu, Anwar. "**SOUTH ASIA AND CHINA'S BELT AND ROAD INITIATIVE: SECURITY IMPLICATIONS AND WAYS FORWARD**." In HINDSIGHT, INSIGHT, FORESIGHT: Thinking About Security in the Indo-Pacific, Edited By Alexander L. Vuving. Asia-Pacific Center for Security Studies, 2020.

- SHINN, DAVID H., and JOSHUA EISENMAN. **CHINA'S RELATIONS WITH AFRICA: A New Era of Strategic Engagement**. Columbia University Press, 2023.

- Ghiselli, Andrea. "**China's Rise and Its Security Presence in the Middle East and North Africa**." In Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa, Edited by Yahia Zoubir. New York: Routledge, 2023.

- Manochehr, Dorraj. "**The Belt and Road Initiative and China's Expanding Ties with West Asia and North Africa**" in Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa, Edited by Yahia Zoubir. New York: Routledge, 2023.

- Zoubir, Yahia H., And and Emilie Tran, "**China's "Health Silk Road" Diplomacy in the MENA.**" in Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa, Edited by Yahia Zoubir. New York: Routledge, 2023.

- Wei, Liu, and Xuanzhen Zhang. "**Public Perception of Traditional Chinese Medicine in Africa and the Impact of COVID-19: Based on a Study of Africans**." In China-Africa Science, Technology and innovation Collaboration, Edited by Mammo Muchie, Angathevar Baskaran and Mingfeng Tang. Springer, 2024.

- Ruoyan, Zhu, and Yin Li. "**Exploring China's Emerging Role in Africa's International Research Collaboration**." In China-Africa

Science, Technology and innovation Collaboration, Edited by Mammo Muchie, Angathevar Baskaran and Mingfeng Tang. Springer, 2024.

- Veda, Vaidyanathan. "**An examination of Chinese BRI projects in Africa An Indian perspective**." in The Belt and Road Initiative in Asia, Africa, and Europe, Edited By David Arase, and Pedro Miguel Amakasu Raposo De Medeiros Carvalho. London: Routledge, 2022.

Olimat, Muhamad S.. **China and North Africa since World War II: A Bilateral Approach**. LEXINGTON BOOKS, 2014.

- Chau, Donovan c.. **Exploiting Africa: The Influence of Maoist China In Algeria, Ghana, and Tanzania**. Naval Institute Press, 2014.

- GHETTAS, MOHAMMED LAKHDAR. **Algeria and the Cold War: International Relations and the Struggle for Autonomy**. I.B.Tauris & Co. Ltd, 2018.

- Yerkes, Sarah E., and Maha Sohail AlHomoud. "**North Africa in the World**." In Geopolitics and Governance in North Africa: Local Challenges, Global Implications, edited by Sarah E. Yerkes. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2023.

- Watanabe, Lisa. "**China as a Geo- Economic and Security Actor in the MENA Region**." in Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa, Edited by Yahia Zoubir. New York: Routledge, 2023.

- Chuchu, Zhang. "**China's Infrastructure Construction in the Middle East**." in Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa, Edited by Yahia Zoubir. New York: Routledge, 2023.

- Matallah, Siham. "**The Sino- Algerian Relationship: Strengthening the Comprehensive Strategic Partnership**." in Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa, Edited by Yahia Zoubir. New York: Routledge, 2023.

- Zoubir, Yahia H, "**China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership**." In China and North Africa Between Economics, Politics, and Security, Edited by Adel Abdel Ghafar. LEXINGTON BOOKS, 2022.

قائمة المراجع

- Degang, Sun, And Yuyou Zhang, and Luzhou Lin, "**Building an "Outer Space Silk Road": China's Beidou Navigation Satellite System in the Arab World**." in Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa, Edited by Yahia Zoubir. New York: Routledge, 2023.

- El Kadi, Tin Hinane, Abdelkader Djeflat. "**Technology Transfer and Technological Spillovers from Chinese Tech Giant in North African Countries: The Case of Huawei in Algeria**." In China-Africa Science, Technology and innovation Collaboration, Edited by Mammo Muchie, Angathevar Baskaran and Mingfeng Tang. Springer, 2024.

- Abdelhak Senadjki et al.. "**Is China's BRI in Algeria a Poisoned Chalice? Investigating Economic Benefits, National Security, and Financial Sovereignty**." in The Book China's Belt and Road Initiative: Going Global and Transformation in the global Arena , ed. AU YONG Hui Nee and YUAN Xuch. World scientific Publishing company, 2022.

- Cortney Weinbaum et al, "**Mapping Chinese and Russian Military and Security Exports to Africa**." Santa Monica, CA: RAND Corporation, (2022): 1-12.

- Wilén, Nina. "**Stepping up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States**." EGMONT POLICY BRIEF, (APRIL 2025): 1-8.

- LIU Tianze. "Les Opportunités et Les défis De la coopération sino-algérienne dans l'industrie miniére" (Master Thesis., Institute de diplomatie (CFAU), 2023.

قائمة المراجع

2/ المقالات:

- فيروز، مزياني. "**الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية.**" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد08، العدد 15(2019): 194-205.

- بوبصلة، أمينة. "**الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية بين الواقع والطموح.**" ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الإقتصادي الجديد", جامعة بومرداس، (2022): 151-170.

- لعرب، جمال. "**الدبلوماسية الإقتصادية بين متطلبات التفعيل ورهانات التنويع الإقتصادي في الجزائر.**" ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الإقتصادي الجديد", جامعة بومرداس، (2022): 259-274.

- فلاك، نور الدين. "**دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة.**" مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد04، العدد 02 (2019): 1083-1100.

- بلحاج، سليم. "**الأمن الوطني الجزائري: قراءة في عناصر القوة والامتدادات الجيوسياسية.**" مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد07، العدد 01 (2024): 464-490.

- تامة، نسيبة، "**الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية كآلية لجذب الاستثمارات الأجنبية مبادرة الحزام والطريق نموذجاً.**" ضمن أعمال الملتقى الوطني "توجهات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الإقتصادي الجديد", جامعة بومرداس، (2022): 25-40.

- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. "**الجيش الوطني الشعبي.. إنجازات بحجم التحديات: الأمن الصحي.. أولوية حتمية.**" مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 738 (جانفي 2025).

- Benantar, Abdennour. "**Transformations and Dilemmas in the Context of Regional Unrest and Internal Hirāk**." ALMUNTAQA,05, no.2 (2022): 64-84.

- Chiebuka, Amaziroh Queendaline, And Oyedele Opeoluwa Janet, and Odike Christabel Oluchi. '**The Belt and Road Initiative: China's Vision for Global Connectivity and Soft Power Influence**.' Asian Journal of Education and Social Studies 51, no. 1 (17 January 2025): 262-272.

- Benabdallah, Lina. '**Spanning Thousands of Miles and Years: Political Nostalgia and China's Revival of the Silk Road**.' International Studies Quarterly 65, no. 2 (8 June 2021): 294–305.

- Anne, Bouhali, and Chuang Ya-Han. 'Les routes de la soie existent déjà. Routes transnationales et places marchandes du made in China entre Asie,

Afrique et Europe.' Revue trimestrielle sur l'image géographique et les formes du territoire, no. 126 (1 April 2019).

- Mahmud Ali .S, '**Case Study 2: The Twenty-First Century Maritime Silk Road**.' China's Belt and Road Vision: Geoeconomics and Geopolitics.

- Raza, Amjad, and Abdul Basit Khan. '**Understanding the Impacts of China's Belt and Road Initiative (BRI) over the Program for Infrastructure Development in Africa (PIDA) (2013-2023)**.' Pakistan Social Sciences Review 8, no. 2 (30 May 2024): 758-781.

- Komakech, Robert Agwot, and Thomas Ogoro Ombati. '**Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa**.' Sustainability 15, no. 16 (14 August 2023): 1-21.

- Weidong, Liu, and Yao Qiuhui. '**Theorizing Belt and Road Construction Mode from Institutional and Cultural Perspectives**.' Journal of Geographical Sciences 31, no. 5 (May 2021): 623-640.

- Chang, Yung-Yung. '**China beyond China, Establishing a Digital Order with Chinese Characteristics: China's Growing Discursive Power and the Digital Silk Road**.' Politics & Policy 51, no. 2 (April 2023): 160-166.

- Nadège, Rolland. "**The Health Silk Road A Branch of China's Belt and Road Initiative**". NBR special report, 113, The National Bureau of Asian Research, (Dec. 2024).

- Wang, Zhaohui. "**Understanding the Belt and Road Initiative from the Relational Perspective**." Chinese Journal of International Review, vol. 03, no. 01, (June 2021): 1-26.

- Gloria, V. Enrico. '**The Silk Road Spirit: China's BRI Discourse and Its Pursuit for Great Power Status**.' Asian Politics & Policy 13, no. 4 (October 2021).

- Zhao, Minghao. '**The Belt and Road Initiative and China–US Strategic Competition**.' China International Strategy Review 3, no. 2 (1 December 2021): 248–260.

- Carmody, Pádraig, And Ian Taylor, and Tim Zajontz. **'China's Spatial Fix and 'Debt Diplomacy**' Africa: Constraining Belt or Road to Economic

Transformation?.' Canadian Journal of African Studies 56, no. 1 (February 8, 2021): 57-77.

- Dunford, Michael, and Weidong Liu. '**Chinese Perspectives on the Belt and Road Initiative**.' Cambridge Journal of Regions, Economy and Society 12, no. 1 (20 February 2019): 145–167.

- Astarita, Claudia, and Matteo Marconi. '**Reading Spykman in Beijing**.' Revue En Ligne de Géographie Politique et de Géopolitique, (1 May 2024): 49-50.

- Yoro, Diallo. '**« Initiative La Ceinture et La Route » et Le Developpement En Afrique.**' Journal of Sino-African Studies 2, no. 1 (7 April 2023): 1-6.

- Vieira, Victor Carneiro Corrêa. '**From Third World Theory to Belt and Road Initiative: International Aid as a Chinese Foreign Policy Tool**'. Contexto Internacional, vol. 41, (Dec. 2019): 529-551.

- Weixing Chen, "**Has the Time Come for a New Ideology in China? The Creation of a New Authoritative Discourse**." China Review, (1998).

- Mohamed, Metawe. 'Pragmatism in International Politics: US-China practices between 1991 and 2021."

المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، م.8 .ع.

- Huang Hui, and Li Nan. "**Research on Public Opinion on the 'Belt and Road' Initiative in North Africa _ Based on Quantitative Analysis of Algerian Media**." China Academic Journal Electronic Publishing House, No. 13 (2022):

- Nascimento, Lucas Gualberto. '**The Beijing Consensus and the New Silk Road in Africa: Chinese Investments in New Disputes of Hegemony**'. - Conjuntura internacional 17, no. 1 (May 31, 2020): 27-38.

- Badawi, Habib. "**China's String of Pearls Strategy: Asserting Maritime Dominance in the Indian Ocean**." International Journal of Politics and Security 7, no. 1 (May 3, 2025): 1-19.

- Noorali, Hassan, and Virginie Mamadouh. "**Port Power 02: Chinese Geoeconomic Hopes and American Geopolitical Fears**." Journal of Transport Geography 125 (May 2025): 1-12.

قائمة المراجع

- Popescu, Alba Iulia Catrinel. '**The "China's Dream" - the Grand Strategy of Transforming China into a Global Maritime Power**.' Cogent Social Sciences 10, no. 1 (31 December 2024): 1-25.

- Mathew, A.P. "**2025: Strategic Implications of China's Navy, Belt and Road Initiative (BRI) for Proposed U.S. Military Strategy**." Strategic Affairs Institute, (March 2025): 1-53.

- Muthoni, Nancy Githaiga, And Alfred Burimaso, and Bing Wang, and Salum Mohammed Ahmed, '**The Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks for Africa's Connectivity**.' China Quarterly of International Strategic Studies 05, no. (01 January 2019): 117-141.

- Krukowska, Monika Magdalena. '**China's Security Relations with Africa in the 21st Century'**. Security and Defence Quarterly 46, no. 2 (30 June 2024): 4-23.

- Langkun, Cao. '**An Analysis of the Economic and Policy Impacts of the Belt and Road Initiative on Participating Countries: A Case Study of Pakistan, Djibouti, and Sri Lanka**.' Lecture Notes in Education Psychology and Public Media 70, no. 1 (8 November 2024): 36-42.

- Blanchard, Jean-Marc F.. '**Problematic Prognostications about China's Maritime Silk Road Initiative (MSRI): Lessons from Africa and the Middle East.**' Journal of Contemporary China 29, no. 122 (3 March 2020): 159–174.

- Nelson, Ngabirano, and Zhimin Deng. '**Risks and Countermeasures of Chinese Enterprises Investment in Africa Under the Background of Belt and Road Initiative**.' Journal of Economics and Sustainable Development 11, No.16, (2020): 26-32.

- BEGGAS, KHALED. "**ALGERIAN-CHINESE RELATIONS: REALITY AND CHALLENGES**." RUSSIAN LAW JOURNAL 12, No.1 (2024): 1403-1414.

- Harutyunyan, Aghavni A.. '**Chinese "One Belt, One Road" in Arab Countries in North and Eastern Africa**.' Modern Oriental Studies 4 No.2 (2022): 62-97.

- Senadjki, Abdelhak, et Al.. '**China Belt and Road Initiative: Business Opportunities and Challenges for the Algerian SMEs**.' In Proceedings of the 2nd Africa-Asia Dialogue Network (AADN) International Conference on Advances in Business Management and Electronic Commerce Research, (Ganzhou China: ACM, 2020).

- Hutchings, A. Zachary. Chinese Maritime Expansion and Potential Dual-Use Implications on Critical Maritime Chokepoints (Capstone Report, Johns Hopkins University, 2021).

- Tim Ditter et al., "**The Military and Security Dimensions of the PRC's Africa Presence: Changes in a Time of Global Shocks**." CNA Corporation, (October 2024): 1-42.

Frédéric, Lasserre, and Olga Alexeeva. '**Les Routes de La Soie En Afrique de l'Est à l'ère de Xi Jinping : Une Volonté de Contrôle Ou Une Stratégie Opportuniste ?**.' Interventions Économiques 72 (2024): 184-203.

Zoubir, Yahia H.. '**Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb : la place prépondérante de l'Algérie**.' Confluences Méditerranée 109, no. 2 (23 July 2019): 91-103.

3/ المصادر الالكترونية:

- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، **"اليوم الثالث من الزيارة الرسمية للسيد الفريق أول السعيد شنڤريحة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، إلى جمهورية الصين الشعبية."** تمت المعاينة في 30 أفريل 2025 .
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/novembre/cem14112023ar.php

- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، **"الفريق أول السعيد شنڤريحة يستقبل مدير إدارة التعاون التقني والتجهيزات باللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية."** تم الاطلاع في 2025/04/30 .
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/decembre/aud19122023ar.php

- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. **"منتدى التعاون الصيني-الافريقي: الجزائر تدعو إلى ضمان استجابة مثلى لحاجيات وأولويات الدول الإفريقية."** تم الإطلاع 2025/04/02، في :

قائمة المراجع

https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/china-africa-summit-algeria-calls-to-effectively-address-african-countries-needs-priorities

-وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. **"بلعريبي يدعو الشركات الصينية إلى زيادة الاستثمار في الجزائر."** سفارة الجزائر في بكين، تم الاطلاع 2025/05/26 . https://embbeijing.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/belaribi-calls-on-chinese-companies-to-increase-investment-in-algeria

- وزارة الشؤون الخارجية ، **"البيان المشترك بين الجزائر والصين عقب المحادثات الموسعة بين قائدي البلدين في قصر الشعب ببكين،"** سفارة الجزائر ببكين، تم الاطلاع 2025/04/28 .

https://embbeijing.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/joint-statement-between-algeria-and-china-following-the-expanded-talks-between-the-leaders-of-the-two-countries-at-the-peoples-palace-in-beijing.

- الإذاعة الجزائرية. **"بدء قمة مجموعة الـ 77 + الصين بمشاركة نذير العرباوي."** تم الإطلاع 01 أفريل 2025 https://news.radioalgerie.dz/ar/node/391812 .

- وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. **"بلعريبي يدعو الشركات الصينية إلى زيادة الاستثمار في الجزائر."** سفارة الجزائر في بكين، تم الاطلاع 2025/05/26 . https://embbeijing.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/belaribi-calls-on-chinese-companies-to-increase-investment-in-algeria

- وكالة الأنباء الجزائرية. **"الجزائر تسعى إلى إقامة شراكات مع مؤسسات صينية في مجال الطاقات المتجددة."** تم الاطلاع في 2025/04/28 . https://www.aps.dz/ar/economie/173547-2025-01-06-18-09-46 .

- وكالة الأنباء الجزائرية. **"مشروع جزائري-صيني لإنتاج ضواغط التبريد بتقنيات صديقة للبيئة."** تم الاطلاع 2025/04/29.

https://www.aps.dz/ar/regions/165248-2024-07-17-18-20-50.l

- الشروق اونلاين, **"عمال صينيون يقتحمون ورشة إنجاز سكنات 'عدل' في سيدي بلعباس."** تم الاطلاع 2025/05/26 https://www.echoroukonline.com/chinese-workers-storm-aadl-housing-workshop-western-algeria .

- زمن هواري بومدين. **" Boumediene accompanies Zhou Enlai during his visit to Algeria 1963"** تم الاطلاع 2025/04/25 في: https://youtu.be/HDvHZZ9MzQU.

قائمة المراجع

- Skinner, Tomas. ‘What Was the Silk Road & What Was Traded on It?.’ The Collector. https://www.thecollector.com/what-was-the-silk-road/ . Accessed 02/04/ 2025.

- WANG, Christoph NEDOPIL. ‘**Countries of the Belt and Road Initiative (BRI) – Green Finance & Development Center**.’ Accessed 22 May 2025 in : https://greenfdc.org/countries-of-the-belt-and-road-initiative-bri/.

- World Economic Forum. 'China and the World: Scenarios to 2025.’ Executive Summary and Annex, (2006), in: https://www.weforum.org/publications/china-and-world-scenarios-2025/

- Khalil Winzer-Wilks. ‘**Belt and Road: China’s Plan for Global Control.**’ 20 February 2025. https://doi.org/10.5281/ZENODO. accessed 02/05/2025.

- Schrag, Jacque. ‘**How Will the Belt and Road Initiative Advance China’s Interests?.**’ in: ChinaPower Project (blog), accessed 20/052025, https://chinapower.csis.org/china-belt-and-road-initiative/.

- Fakir, Intissar. “Rebalancing Algeria’s Economic Relations with China.” accessed 26/04/2025. https://www.almendron.com/tribuna/rebalancing-algerias-economic-relations-with-china/.

- Republic of China. "**President Xi Jinping Holds Talks with Algerian President Abdelmadjid Tebboune**.", accessed 29/04/2025. https://www.mfa.gov.cn/mfa_eng/xw/zyxw/202405/t20240530_11332136.html.

- Reuters. “**Chinese and Algerians Brawl in Algiers: Witnesses**.” accessed 22/05/2025. in: https://www.reuters.com/article/economy/chinese-algerians-brawl-in-algiers-witnesses-idUSL4492914/.

- Aman News Agency. "**Algeria: Extension Works of the Port of Annaba Launched**." accessed 25/05/2025. https://www.aman-alliance.org/Home/ContentDetail/84342.

قائمة المراجع

- Bhattacharya, Samira. "**China's Great Game in the Sahel**." Vivekananda International Foundation, accessed 30/05/2025. https://www.vifindia.org/article/2022/china-s-great-game-in-the-sahel.

- Algeria Invest. "**Avancement des travaux du quai minier du port d'Annaba : un projet en parfaite synchronisation**." Algeria Invest, accessed 2029/05/2025. https://algeriainvest.com/fr/premium-news/avancement-des-travaux-du-quai-minier-du-port-dannaba-un-projet-en-parfaite-synchronisation.

- Reguig, Abdelkader. "**Ce projet de l'Algérie nouvelle qui dérange : le futur port d'El Hamdania**." La Patrie News, accessed 26/05/2025. https://lapatrienews.dz/ce-projet-de-lalgerie-nouvelle-qui-derange-le-futur-port-del-hamdania/.

قائمة الأشكال والخرائط والصور

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل:01	رسم بياني يوضح اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي الصيني والأمريكي في أفريقيا	56
الشكل: 02	رسم بياني يوضح مساهمة الصين من خلال الارتباطات الثلاث في الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي من 2000-2025	59
الشكل: 03	رسم بياني يبرز عمليات نقل الأسلحة التقليدية من الصين إلى بعض الدول الأفريقية من 2010-2021	113
الشكل :04	جدول يمثل ميزان التجارة بين الصين وأفريقيا (10) دول ذات فوائض رئيسية و (10) دول ذات عجز رئيسي في عام 2022	115
الشكل: 05	صادرات الأسلحة من جمهورية الصين الشعبية إلى أفريقيا مقابل روسيا (2000-2023)	129
الشكل :06	شكل يمثل النسبة المئوية لإجمالي صادرات الأسلحة الصينية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 2022	130

قائمة الخرائط

الخريطة	العنوان	الصفحة
الخريطة:01	خريطة تاريخية تشكيلية توضح العلاقات الثقافية والتجارية على طول طريق الحرير القديم بين مختلف دول أوراسيا وشرق أفريقيا	13
الخريطة: 02	خريطة توضح عدد الدول المنظمة لمبادرة الحزام والطريق الصينية حتى سنة 2025	54
الخريطة: 03	خريطة تمثل مراحل عملية سيطرة الصين على المضائق البحرية والسواحل العالمية	62
الخريطة :04	خريطة زمكانية توضح مشاركة الصين في مشاريع بناء البنية التحتية الكبيرة والمتوسطة الحجم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 2005 إلى 2019	98
الخريطة: 05	خريطة توضح الموقع الجيواستراتيجي لميناء الحمدانية بالمقارنة مع الموانئ القريبة منه	120
الخريطة :06	خريطة تمثل مواقع الموانئ ونقاط استخراج الفوسفات الواقعة تحت الاحتلال المغربي	125
الخريطة:07	خريطة توضح النفوذ العسكري والأمني للصين في أفريقيا	131

قائمة الصور

الصورة	العنوان	الصفحة
الصورة:01	صورة للرئيس الراحل هواري بومدين وهو يرافق شو إن لاي خلال زيارته إلى الجزائر عام	95
الصورة:02	صورة للرئيس الراحل هواري بومدين وهو يتوسط الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم وممثل الوفد الصيني في الأمم المتحدة السيد دينج شياو بينغ	96
الصورة:03	صورة تظهر تطور القاعدة العسكرية الصينية في ميناء جيبوتي في غضون سبعة سنوات من ادارته	122
الصورة:04	صورة تبرز إمكانية توسيع مشروع ميناء عنابة	124

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة 1
الفصل الأول: الإطار التاريخي والنظري للبحث 10
المبحث الأول: التطور التاريخي والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق 11
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمبادرة الحزام والطريق والاعلان عنها..... 11
المطلب الثاني: التطور المفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق 15
المبحث الثاني : الاقترابات النظرية المفسرة لمبادرة الحزام والطريق 20
المطلب الأول : الإقترابات الغربية 21
المطلب الثاني : الإقترابات الصينية..... 34
المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في التعامل مع الشراكات الإقليمية والدولية عامة والصينية خاصة..... 42
المطلب الأول: الشراكات الإقليمية والدولية في المنظور الجزائري 42
المطلب الثاني: علاقة العقيدة الأمنية الجزائرية بالمبادرات الإقليمية والدولية 46
المطلب الثالث: الرؤية الجزائرية لمبادرة الحزام والطريق الصينية 48
الفصل الثاني: قراءات جيواستراتيجية في امتدادات مبادرة الحزام والطريق 52
المبحث الأول: هيكلة النفوذ الصيني ضمن مبادرة الحزام والطريق..... 53
المطلب الأول: الامتداد الجيوسياسي للمبادرة بشقيها البري والبحري- ملف التايوان. 53
المطلب الثاني: أهمية المضائق والموانئ البحرية في إستراتيجية مبادرة الحزام والطريق الصينية 60
المبحث الثاني: نماذج عن انعكاسات الشراكة الإقتصادية الصينية على بعض الدول المستضيفة لمبادرة الحزام والطريق..... 66
المطلب الأول: حالة باكستان..... 66
المطلب الثاني : حالة جيبوتي..... 68
المطلب الثالث: حالة أثيوبيا 71
المطلب الرابع: حالة كينيا وبعض الدول المجاورة لها..... 73
المطلب الخامس: الحالة المصرية 79
المطلب السادس: فرص وتحديات عامة 82
الفصل الثالث: الجزائر والصين في مبادرة الحزام والطريق: تقاطع الإستراتيجيات وبروز الرهانات. 90
المبحث الأول: الخلفية التاريخية والأهمية الجيوسياسية للجزائر في التصور الصيني..... 91
المطلب الأول: البعد التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية-الصينية: من التأسيس الأيديولوجي إلى حدود التفعيل الواقعي..... 91

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للجزائر ضمن شبكة الحزام والطريق.....97
المبحث الثاني: المكاسب متعددة الأبعاد وفرص التموقع الإستراتيجي للجزائر 101
المطلب الأول: الشراكة الجزائرية-الصينية: نقاط الاستفادة من التجارة إلى التشييد 101
المطلب الثاني: التعزيز الطاقوي والتطوير الصحي كرافعتين للتنمية الوطنية 105
المطلب الثالث: البعد التكنولوجي والأمني: فرص تعزيز القدرات الوطنية وموقع الجزائر الإقليمي 109
المبحث الثالث: انعكاسات المخاطر والرهانات التي تفرضها مبادرة الحزام والطريق على مسار الشراكة الجزائرية الصينية.....115
المطلب الأول: ملف التبعية التنموية والفساد الإداري 115
المطلب الثاني: ملف ميناء الحمدانية والعلاقات الخارجية 119
المطلب الثالث: ملف الصحراء الغربية.....124
المطلب الرابع: ملف الساحل الأفريقي 128
الخاتمة.....135
قائمة المراجع 137
قائمة الأشكال والخرائط والصور.....151
فهرس المحتويات 155
الملخص 158

الملخص

الملخص

ملخص:

شهد النظام الدولي تحولات متسارعة في السنوات الأخيرة، تميزت بإعادة تشكيل خريطة النفوذ العالمي على أسس جيواستراتيجية جديدة، حيث بات التحكم في الممرات التجارية والبنى التحتية المتصلة بالمنافذ الطاقوية العابرة للحدود أداة مركزية لإعادة توزيع الأدوار الدولية والإقليمية.

وفي هذا السياق، تبرز مبادرة الحزام والطريق الصينية كمشروع ضخم يهدف إلى إعادة رسم خارطة التفاعل الدولي من خلال دمج الأبعاد الإقتصادية بالأمنية، وهو ما يجعل من هذه المبادرة أداة استراتيجية للصين لتعزيز حضورها العالمي، لاسيما في مناطق الجنوب العالمي وعليه تم دراسة العديد من حالات الانخراط هذه على غرار باكستان، سيريلانكا جيبوتي، كينيا، أثيوبيا، مصر لمعرفة مدى تأثير المبادرة عليها من حيث المكاسب التنموية والتكاليف الأمنية، وبناء صورة عامة حولها تخدم معرفة مدى تطابق اثارها على الجزائر والرهانات التي ستفرضها مستقبلا.

ركزت هذه الدراسة على تحليل أبعاد التفاعل الجزائري مع مبادرة الحزام والطريق -خاصة في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2025 مع عدم اهمال العلاقات التاريخية بين البلدين- في ظل بيئة إقليمية معقدة تتسم بتهديدات أمنية متزايدة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء حيث وجدت العديد من الفرص التنموية المحتملة والتي كان ابرزها التكنولوجيا بمختلف ابعادها من جهة ، ورهانات أمنية متعددة الابعاد شملت التبعية التنموية والفساد الإداري، قضية الصحراء الغربية، الموانئ البحرية الجزائرية- ميناء الحمدانية على وجه التحديد والعلاقات الخارجية، وكذا الطاقة والتهديدات الإرهابية.

تسعى الدراسة لبناء نظرة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإقتصادية الجزائرية من جهة، والرهانات الأمنية والسياسية من جهة أخرى، في ظل سعي الصين إلى توسيع نفوذها عبر أدوات غير تقليدية.

الملخص

Abstract

The international system has undergone rapid transformations in recent years, characterized by the reshaping of the global influence map based on new geostrategic foundations, control over trade routes and infrastructure linked to cross-border energy gateways has become a central tool for redistributing international and regional roles.

In this context, China's Belt and Road Initiative emerges as a massive project aiming to redraw the map of international interaction by integrating economic and security dimensions. This makes the initiative a strategic instrument for China to enhance its global presence, especially in the Global South, Accordingly, multiple cases of engagement have been studied, including Pakistan, Sri Lanka, Djibouti, Kenya, Ethiopia, and Egypt, to assess the extent of the initiative's impact in terms of developmental gains and security costs, and to build a general understanding that helps evaluate the alignment of its effects on Algeria and the challenges it will pose in the future.

This study focuses on analyzing the dimensions of Algeria's interaction with the Belt and Road Initiative—particularly during the period from 2019 to 2025—while taking into account the historical relations between the two countries, This analysis is set against a complex regional environment marked by increasing security threats, especially in the Sahel and Sahara region, where numerous developmental opportunities have emerged, most notably in various technological domains on the one hand, and multifaceted security challenges on the other, These challenges include developmental dependency, administrative corruption, the Western Sahara issue, Algerian maritime ports—specifically EL Hamdania Port—foreign relations, as well as energy, and terrorist threats .

The study aims to construct a balanced perspective that considers Algeria's economic interests on one side, and the sovereignty-related, security, and political stakes on the other, amid China's pursuit to expand its influence through unconventional means.